التكنولوجيا النووية والشرق الأوسط
حالة إسرائيل وإيران



بقلم

لواء أ.ح. دكتور

زكريا حسين

المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا

دار الإبداع

للصحافة والنشر والتوزيع

التكنولوجيا النووية
والشرق الأوسط
حالة إسرائيل وإيران

بقلم

لواء أ.ح. دكتور

زكـــريا حســـين

المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا

وأستاذ العلوم الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الكتاب : التكنولوجيا النووية والشرق الأوسط.

اسم المؤلف : لواء أ.ح.د/ زكريا حسين .

تاريخ الطبعة : ٢٠٠٩.

رقم الإيداع : ٢٠٠٨/٢٢٩٩٨.

الترقيم الدولى : ٩٧٧-٦١٢١-٧٥-٦ . I.S.B.N

رئيس مجلس الإدارة : د/ هدى الكومى .

نائب رئيس مجلس الإدارة : محمد عبد الرحمن بدوي.

المدير العام : أ / منى عثمان .

مدير التحرير: غادة منصور

مدير التسويق : أ / أحمد محمد سيد .

مدير المبيعات: عبد العزيز محمد عبد الرحمن

مدير العلاقات العامة : داليا محمود عبد الحميد.

مدير قسم التجهيزات الفنية: محمد أحمد

الناشر

دار الإبداع للصحافة والنشر والتوزيع

العنوان : ٩٥٣ شارع كورنيش النيل – مصر القديمة.

تليفون : ٢٥٣٢٦٧٤٤ – ٢٥٣١٢٣٢١ – ٠١٠٦٦٣١٥٨٤ – ٠١٠٢٥٩٢٨٧١

Email: darelebdaa@hotmail.com

مقدمة الناشر

لقد أصبح بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية محورًا أساسيًا من محـــاور النمـــو الاقتصادي؛ حيث لم تعد تقاس القدرات نتيجة أعمال فرديـــة عبقريـــة أو وليـــدة الصدفة، بل صارت جزءًا منظمًا من أجزاء العملية الإنتاجية ومرحلة مندمجة تمامًا في مراحل الإنتاج.

ومن هنا: تأتي المشكلة الأساسية من حيث كيفية استغلال الإمكانيات البشرية المتوافرة لدعم الأمن القومي، والتغلب على مشاكل التبعية والإذعان، وحيـــث إن الأمن القومي يقوم على أبعاد رئيسية سياسية واقتصادية واجتماعيـــة وعـــسكرية، لترابط وتتفاعل فيما بينها، وإلى جانبها وعلى نفس القدر من الأهمية يصبح تكوين القاعدة العلمية والتكنولوجية قوة تدعم الأمن القومي، وفي هذا الإطـــار يكمـــن الهدف الرئيسي لتحقيق القدرة الذاتية التكنولوجية في تقليل القبـــضة المتـــصاعدة للدول الكبرى، وتعزيز القدرة الوطنية لتحقيق هذا الهدف.. والذي يتطلب صياغة سياسة عامة وتنفيذ استراتيجية تكنولوجية لتكون جزءًا أصيلاً من استراتيجية تنمية قومية تتماشى مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبـــات تنميـــة القـــوة العسكرية.

وإدراكًا من دار الإبداع للصحافة والنشر والتوزيع من الأهمية البالغة للـــدور الهام الذي تلعبه التكنولوجيا الإلكترونية المتقدمة في معاونة أجهزة المعلومات وصنع القرار في مرحلتي التخطيط والإدارة للحروب التجارية، وفي وقـــف الـــصراعات المسلحة في وقت الحرب، هذا إضافة لما تشهده منطقة الشرق الأوســـط والمنطقـــة العربية بصفة خاصة من تصعيد حدة المواجهة بين كل مـــن الولايـــات المتحـــدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة النووية من ناحية وبين جمهورية

إيران الإسلامية من ناحية أخرى حول الادعاء بقيـام إيـران بتطـوير قـدراتها التكنولوجية بصفة عامة، وسعيها لامتلاك أسلحة نووية بصفه خاصـة، وذلـك في إطار حملة منسقة تهدف إلى تجريد الأمة العربية والإسلامية من كلّ مقومات قدراتها وقواها، ليس فقط العسكرية منها، ولكن الاقتـصادية والـسياسية والعقائديـة والفكرية والاجتماعية لصالح دولة إسرائيل، والمشروع الـصهيوني المتوافـق مـع أهداف الولايات المتحدة والدول الغربية عمومًا، والذي يمكنها ليس فقـط مـن امتلاك قوة تكنولوجية واقتصادية متفوقة على كلّ الدول العربية، بل لتأمين وحماية قدرتها النووية والفضائية والتقليدية وفوق التقليدية لتصبح القوة الوحيدة إقليميًّـا التي تمتلك هذه القدرات.

لهذه الأسباب وغيرها حرصت دار الإبداع للصحافة والنشر والتوزيع علـى تقديم هذا الكتاب الذي يطرح –منفردة عن غيرها– فكرًا استراتيجيًّا راقيًا مرتكزًا على أرفع المصادر العلمية عن دور التكنولوجيا الإلكترونية في الأنـشطة المدنيـة والعسكرية، ومرورًا بالآثار المدمرة للأسلحة المستخدمة في الصراعات المعاصـرة، وتكنولوجيا الأقمار الصناعية وتطورها، بل وامتداد ذلك الفكر ليشمل البرنـامج النووي الإسرائيلي وآفاق تطوره، وانعكاساته على الأمن الإقليمي، وانتهاءً بطرح للبرنامج النووي الإيراني مبينًا الحقيقة وادعاءات الولايات المتحدة والدول الغربية.

ثم الخلاصة تعرضت لاتجاهات انتشار أسلحة الدمار الشامل في الدول العربية والإفريقية وتطبيقات التكنولوجيا المتقدمة التي استخدمتها الولايـات المتحـدة في صراعاتها المسلحة في منطقة الخليج.

ومن هنا تنبع أهمية هذا الكتاب الذي ينفرد بخصوصية علمية، ومنهجية متميزة تطرح –ولأول مرة– في تاريخ الفكر الاستراتيجي الإقليمي والعـالمي المعاصـر.. تطرح عرضًا شاملاً موثقًا لموضوع يهم الباحث والمفكر والقارئ المصري والعـربي والعالمي!!

كما تنبع أهمية هذا الكتاب عن خصوصية وثيقة الصلة بالمؤلف ذاتــه اللــواء أركان حرب دكتور زكريا حسين الذي شارك من خلال دوره التعليمي في أرفــع الأكاديميات العسكرية، حتى تولى إدارة كلية الحرب العليـــا، وأكاديميـــة ناصــر العسكرية العليا، والخوط في سلك العمليات في أربعة حــروب حاسمــة في تــاريخ العسكرية المصرية المعاصرة، وتدرَّج في وظائف القيادة إلى أن تولى رئاســة هيئــة البحوث العسكرية، ومارس من خلال مفاوضات السلام المصرية الإسرائيلية دورًا فاعلاً في إعداد وصياغة معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

كما تلقى مؤلفاته السياسية والاستراتيجية رواجًا كبيرًا على المستوى الإقليمي والعالمي، بل ويدرس العديد منها في المعاهد والجامعات المصرية لما تتميز به من دقــة المعلومات، وعمق التحليل، وصدق وتنوع المصادر العربية والأجنبية!!

من هنا؛ فإن هذا الكتاب يعتبر دراسة وثائقية وتحليلية هامة لا غنى عنــها لأي مفكر أو باحث أو دارس يسعى لإدراك ما قدَّمه الكتاب من موضوعات.

د. هدى الكومي

رئيس مجلس الإدارة

محررة عسكرية بالإعلام العسكري

عضو اتحاد الناشرين- عضو اتحاد الكتاب

الفصل الأول

التكنولوجيا وتنمية القوة المسلحة

أولاً : دور التكنولوجيا الإلكترونية في الأنشطة المدنية الحروب التجارية المعاصرة

مقدمـــة :

لا شكَّ أن الظروف الاقتصادية في الدولة لم تعد تسمح بمزيد من المحاولات غير المحسوبة التي تؤدي إلى تقليل الاعتماد على الموارد والقدرات التكنولوجية الوطنية واستيراد التكنولوجيا من الخارج، كما أسفر التقدم العلمي والتكنولوجي عن فجوة كبيرة بين الدول التي اهتمت بتنظيم قدراتها العلمية والتكنولوجية وجعله مكونًا أساسيًّا لأمنها القومي وبين الدول النامية والمتطلعة لتحقيق أمنها بحسب ما تملك من مكونات متاحة، ولقد أظهرت هذه الفجوة مستجدات تومئ بأن التخلف العلمي والتكنولوجي وعدم تماسك القاعدة العلمية ورعايتها يشكل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي.

ولقد ولَّدت هذه الحالة صراعًا شديدًا نشأ من احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا المتطورة ومحاولات الدول أقل تقدمًا جلب التكنولوجيا وما تحمله في طياتها من التبعية والإذعان.

ويجسد تلك الفجوة التكنولوجية الهائلة ذلك الفارق الهائل بين الإنتاجية الصناعية للفرد في الدول النامية والذي لا يتعدى نسبة ٥٪ عن مثيله في الدول المتقدمة إضافةً إلى أن حصة الدول النامية ممن يحمل براءات الاختراع الجاري العمل بها والذي لا يتعدى نسبة ٦٪ من مجمل تلك البراءات في العالم.

هذا إلى جانب أن ما ينفق على البحث والتطوير يمثل نسبة ٦٦.٢٪ في الدول

الصناعية الغربية، كما يصل إلى ٣٢.٢٪ في الدول الاشتراكية، بينما يصل إلى ١.٦٪ في الدول النامية وهي الأكثر حاجة إلى البحث والتطوير.

وبالتالي تصل حصة الفرد من ميزانية البحث والتطوير إلى ١١٤ دولار سنويًا في الدول الصناعية الغربية، كما كان يصل إلى ١١١ دولار سنويًا في الدول الاشتراكية، وبينما يصل إلى دولار واحد سنويًا في بعض الدول النامية.

ونظرًا للتأثير المتبادل بين ما تفرزه التكنولوجيا من إمكانيات وبين ما يقره الفكر العسكري والمدني المعاصر، فقد حظي البحث العلمي في المجالات المدنية بنفس القدر من الأهمية والاهتمام والتخطيط والتقييم الذي يحظى به النشاط العسكري المباشر.

وتتفاوت المجتمعات في مستوى تطورها التكنولوجي، وفي قدرتها على توليد التكنولوجيا، وبالتالي استخدام المناسب منها للتطوير الإنتاجي، مما فرض أن تتبنى الدول الاتجاهات اللازمة للحاق بركب الحضارة والتقدم لرفع كفاءتها في كافة المجالات، ومن هذه الاتجاهات تحديث وتطوير المعدات المستخدمة الحالية مع إدخال المعدات ذات التكنولوجيا المتطورة.

ويعتبر التوحيد القياسي بعناصره المختلفة سواء من حيث المواصفات والقياسات وجودة الإنتاج -من الركائز الأساسية في التنمية التكنولوجية والصناعية بصفة عامة، بل ويمتد ليكون أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي أحدثت وحققت تقدمًا اقتصاديًا وعسكريًا في العالم.

وتأتي أهمية التوحيد القياسي باعتباره قضية قومية وعالمية في آن واحد، وتمتد لتصبح جزءًا من تاريخ الدول، حيث إن الثورات الصناعية والتكنولوجية التي شهدها العالم كانت مرتبطة ارتباطًا تاريخيًا بالتوحيد القياسي.

وجدير بالذكر أن عملية وفلسفة وأبعاد وضع المواصفات القياسية والقياسات والمعـايرات الـصناعية -قـد تطـورت مـع تطـور التـصميم الهنـدسي والعلـوم والتكنولوجيا الهندسية، وأنه بـدخول التكنولوجيـا المتطـورة في مجال الإنتـاج الحـربي والمدني المختلفة ونظم الرقابة على الجودة من أجل نظام توحيد القياس قـد يـصل إلى حد اعتباره من الأهداف الاستراتيجية للدولة.

وتمثل الصناعات المدنية والحربية جهة تطبيق وتصدير التكنولوجيا الرفيعـة عـلى المستوى المحلي والدولي على السواء، ومن هذا المنطلق يعتبر الإنتاج المـدني والإنتـاج الحـربي مـن مقـاييس التقـدم التكنولـوجي لأي دولـة، كـما تعتـبر صـناعات الطـيران والفضاء من أرقى مجالات التكنولوجيا العالمية وأكثرها ديناميكية.

وقد أصبح بناء القاعدة العلمية والتكنولوجيـة محـورًا أساسـيًّا مـن محـاور النمـو الاقتـصادي؛ حيـث لم تعـد تقـاس القـدرات نتيجـة أعـمال فرديـة عبقريـة أو وليـدة الصدفة، بل صارت جزءًا منظمًا من أجزاء العمليـة الإنتاجيـة ومرحلـة مندمجـة تمامًـا من مراحل الإنتاج.

من هنا تأتي المشكلة الأساسية مـن حيـث كيفيـة اسـتغلال الإمكانيـات البـشرية المتوفرة لـدعم الأمـن القـومي والتغلـب عـلى مـشاكل التبعيـة والإذعـان، وحيـث إن الأمـن القـومي يقـوم عـلى أبعـاد رئيسية سياسـية واقتـصادية واجتماعيـة وعـسكرية، تترابط وتتفاعل فيما بينها، وإلى جانبها وعلى نفس القدر من الأهميـة تكـوين القاعـدة العلمية والتكنولوجية، قوة يدعـم بها الأمن القومي.

كـما تـشكل هجـرة العقـول المبدعـة نزفًـا حـادًّا للقاعـدة العلميـة والتكنولوجيـة التـي يمكن أن يؤمن بها المجتمـع نفسه مـن التهديـدات الخارجية والداخليـة، وبالتـالي يـنعكس ذلك النزف للكفاءات وللقاعدة العملية والتكنولوجية على زعزعة أمنه القومي.

من هنا يكمن الهدف الرئيسي لتحقيق القدرة التكنولوجية الذاتية في تقليل القبضة التكنولوجية وتعزيز القدرة الوطنية لتحقيق ذلك الهدف الذي يتطلب صياغة سياسة عامة وتنفيذ استراتيجية تكنولوجية لتكون جزءًا أصيلاً من استراتيجية تنمية قومية تتماشى مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات التسليح.

وستتم معالجة هذا الموضوع من خلال تناول النقاط الرئيسية الآتية:

أولاً: ثورة المعلومات في عصر الفضاء.

ثانيًا: دور المعلومات في الحرب التجارية.

ثالثًا: اكتشاف الثروات الطبيعية العربية بالأقمار الصناعية.

رابعًا: ماذا عن شبكة الأقمار الصناعية العربية؟

أولا: ثورة المعلومات في عصر الفضاء

إن هوة التخلف بين الدول المتقدمة والنامية تزداد عمقًا واتساعًا بمرور الزمن، وليس من قبيل المغالاة القول بأن هوة التخلف أصبحت الآن حقيقة واقعة بين الولايات المتحدة وروسيا من جانب، واليابان وكثير من الدول الأوروبية من جانب آخر.. ولن تمر بضع سنوات قليلة حتى تصبح أغلب أوروبا في عداد الدول النامية، ذلك بعد أن بدأ عصر الفضاء منذ ما يقرب من أكثر من ربع قرن، فقد انفردت الدولتان الكبيرتان -أمريكا وروسيا- «قبل انهيارها» بحلبة الصراع في مجال الفضاء وحدهما، ولا تستطيع الدول الأخرى مجاراتها في هذا الميدان؛ لأن تكاليفه باهظة وفوق قدرة هذه الدول، غير أن استخدامات الفضاء السلمية المعلنة قد أصبحت شاملة ومتعددة، ومن ثم فقد تبوأت تكنولوجيا الفضاء مكانة عزت عن اللحاق بها التكنولوجيات الأخرى.

فقد انتقلت تكنولوجيا الفضاء من مرحلة البحث العلمي، واستكشاف المجهول في أغوار الفضاء إلى مجالات تطبيق كثيرة، ويلعب الدور الأساسي في هذا المضمار سيل منهمر من الأقمار الصناعية بما حققته من إبداع في عالم الاتصالات.

فالقمر الصناعي الواحد أصبح يغني عن آلاف الكيلومترات من الكوابل التليفونية، ويحقق تغطية شاملة وبثًا تليفزيونيًا واضحًا لعديد من قنوات الاتصال المرئية، ويستطيع أن يغطي قارات بأكملها، فضلاً عن عدد آخر من قنوات الاتصال الإذاعي بما يغني عن مئات من محطات الإرسال.

وأصبح للأقمار الصناعية إسهامات أخرى لا يمكن حصرها، منها الرصد الجوي للحصول على تنبؤات جوية دقيقة وطويلة الأمد، وتغطي رقعة أرضية شاسعة، فضلاً عن المسح الجوي بالتصوير الدقيق المرئي الذي يفصح عن كل التفاصيل الطبوغرافية فوق الأرض، والتصوير الإشعاعي الذي يستعان به في

اكتشاف المعادن والكنوز والآثار المطمورة تحت سطح الأرض إلى أعماق كبيرة.

ولقد لعبت أقمار التصوير الفضائي دورًا متعاظمًا في كافة أنواع التنمية، بما توفره من إمكانات بشمول مساحة كبيرة، وتوضيح تفاصيل دقيقة، والغوص إلى أعماق كبيرة، بل لقد أصبحت تستطيع أن تعطي الدلائل عن وجود آبار البترول والمياه الجوفية، والكشف عن الأنهار القديمة والمطورة تحت رمال الصحراوات.

ولذلك أخذت الأقمار الصناعية مكانها في كافة مجالات التنمية، كالتوزيع السكاني بانتقاء أماكن التعمير وشق الطرق والقنوات، ومكافحة الآفات الزراعية، ورصد ظواهر النحر على الشواطئ، وتحديد المساحات المنزرعة والقاحلة، وتحديد الزحف العمراني، بل لقد تفرعت إلى تطبيقات أخرى جزئية ودقيقة مثل متابعة هجرة الحيوانات، وتحديد أماكن انتشار الآفات الزراعية في الغابات والحقول، وتصوير ومتابعة حركة بقع الزيت في المحيطات، بل لقد أصبحت هناك أقمار صناعية تقدِّم الخدمة الملاحية للبواخر في المحيطات والطائرات في الجو، وأقمار أخرى تتعامل مع السيارات في حركتها على الطريق، وأقمار أخرى تنقل صور الصحف عبر القارات لتصويرها في نفس وقت صدورها في قارة أخرى، وهناك مجالات أخرى عديدة بلغت حد إمكان رصد الزلازل من الفضاء، وتنظيم مستوى المياه في الترع والقنوات، ومتابعة هجرة الطيور، ورصد أماكن تجمعات أسراب الأسماك في المحيطات.. كلُّ ذلك أعطى تكنولوجيا الفضاء أبعادًا تطبيقية جعلت مجالها من الاتساع إلى حد يكاد يشمل كل شيء في الحياة، الأمر الذي ينذر بأن كل أنواع التكنولوجيا النمطية التي تعارف عليها العالم منذ بدء الثورة الصناعية في عصر النهضة الأوروبية -ستصبح قليلة الفائدة أو الجدوى مع بداية القرن الحادي والعشرون.

ولو تطرقنا إلى بعض من هذه التطبيقات فيمكن القول: إنها تمتد إلى أعمال التجسس، وأصبحت تهتك كل الأسرار سواء في الليل أو في النهار، بفضل استخدام الأشعة تحت الحمراء، واستخدام عدسات تصوير قوية للغاية هبطت بمعامل التمييز إلى حد رؤية كل ما هو معدني أو تدخل المعادن في تكوينه.

ولكن هذا التقدم في تكنولوجيا الفضاء أصبح قاصرًا على الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تراجع التنافس مع الاتحاد السوفيتي السابق، وما زالت أغلب الدول الأخرى تحاول اللحاق بها في نطاق محدود، لم يتعد نطاق المشاركة أو التباري الجزئي، ولم يستطيع خوض غمار المباراة غير بعض الدول الأوروبية بقدر محدود.

والذي لا شكَّ فيه أن تكنولوجيا الفضاء قد أثرت على كثير من التكنولوجيات الأخرى وتفاعلت معها، ويقف على رأس هذه التكنولوجيا «الإلكترونيات»، وأهم استخداماتها الحواسب الإلكترونية، ولقد بدا ذلك واضحًا في تصغير كل المكونات الإلكترونية في الأجهزة حتى أصبحت في حجم صغير يعادل في سمكه ورقة، ولا يزيد في طوله عن حشرة، ويؤدي ما كانت تؤديه أجهزة ضخمة الحجم، ولقد أدى ذلك إلى التقدم المذهل الذي حدث في تكنولوجيا الاتصالات، الأمر الذي ينعت بأنه قد أحدث ثورة في فن جمع المعلومات مما يدفع الكثيرين إلى القول بأننا نعيش «عصر ثورة المعلومات».

وحلبة الصراع العالمية بلغت ذروتها في التنافس على امتلاك الأسواق العالمية في تصريف المنتجات الإلكترونية، سواء أجهزة الاتصالات أو الحواسب الإلكترونية التي تطورت بصورة مذهلة، وانتقلت من عداد إنتاج الحواسب الكبيرة إلى إنتاج الحواسب الصغيرة (الميني كمبيوتر)، ثم إلى إنتاج الحواسب الصغيرة جدًّا (الميكروكمبيوتر)، ثم انتقلت إلى (الحواسب الشخصية) التي يستخدمها شخص واحد.

وخلال السنوات الأخيرة سيطر انتشار الحواسب الإلكترونية بشتى أنواعها على كافة أوجه الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة.

ويلمس ذلك كل زائر للولايات المتحدة منذ تطأ قدماه أرض المطار، فالتأشيرات والمعلومات عن القادمين سواء من أجهزة الأمن أو الشرطة أو السفارات ترد عبر الحواسب، واسم الراكب ورقم مقعده ونوع غذائه وموعد طائرته كذلك، وأي شخص يدخل محلاً تجاريًّا أو فندقًا أو مكانًا عامًّا يجد لوحات النهايات المتصلة بالحواسب الإلكترونية أمام العاملين الذين يتعاملون معها في بساطة تتمثل في الضغط على الأزرار والنظر إلى شاشات تتدفق منها المعلومات في سهولة وغزارة، وفي ثوانٍ معدودة، وحسبك وأنت تشتري أي شيء من أي محل كبير مهما كانت أهميته ومهما كان حجمه سواء كانت علبة سجائر أو قطعة حلوى أو قطعة ملابس أو قطعة صابون، فإن خزينة تحصيل النقود في هذا المحل تسجل الثمن عبر الحاسب الإلكتروني، ويقوم هو بخصم ضريبة الإنتاج المستحقة على المشتريات، وفي نفس الوقت إبلاغ مصلحة الضرائب عن نسبتها في الأرباح المحققة، ويُخصم ما بيع من رصيد مخزن الجملة، ويبلِّغ المخزن الفرعي ليستعوضه.

كلُّ ذلك يتم دون أي تدخل بشري ودون غلبة، وحركة أزرار نهايات الكمبيوتر كمثل أزرار ماكينات الطباعة، وتظهر معلوماتها وبياناتها مطبوعة على أسطوانات من الورق المنزلق أو مكتوبة بحروف مقروءة فوق شاشات تليفزيونية.

ومهما حاولنا الحصر أو العد عن مجالات استخدامات الكمبيوتر في الولايات المتحدة، فسنعجز عن ذلك فيكاد لا يوجد عمل واحد لا يدخل الكمبيوتر في أحد مراحله أو في المراحل كلها.

* فالأطباء يستخرجون منه التشخيص لأمراض بعض المرضى بعد أن يتعاملوا مع أزراره لوضع العناصر الضرورية عن ضغط دم المريض، ونسبة الكوليسترول والهيموجلوبين وحمض البوليك ووظائف الكبد ونسبة السكر وعصارات المعدة، فيحدِّد الكمبيوتر المرض، ويصف له أنسب الأدوية التي يمكن أن يتعاطاها.

* وتوجد شركات متخصصة في تحقيق الزواج بالكمبيوتر، وعندما يحدد الخاطب شروطه في الزوجة التي يريدها، من حيث الطول ولون البشرة والشعر والمواصفات الخلقية والثروة، فتحدد له عدة اختيارات لزوجات يمكن أن تصلح له كما ارتأتها بنات أحلامه.

* ولا توجد مصلحة جماهيرية في الولايات المتحدة إلا وتختزن المعلومات عن المواطنين في كمبيوتر يستخرج هذه البيانات في دقائق سواء الأسماء أو أرقام البطاقات أو العناوين أو المؤهلات أو السن أو الهوايات أو الحرف والمهن أو فصيلة الدم أو عدد الأبناء أو أدق التفاصيل.

* كما لا يوجد بنك واحد في الولايات المتحدة لا يودع ذاكرة الكمبيوتر تفاصيل ودائع ومسحوبات وحسابات عملائه وحركة المال صعودًا وهبوطًا كل يوم.

* وأصبح الكمبيوتر قادرًا على رسم اللوحات الهندسية في ثوانٍ، عوضًا عما كان يقوم به عشرات المهندسين خلال عدة أيام، فيكفي أن تعطيه مواصفات أجزاء الآلات أو الماكينات وأبعادها، ليوضحها لك على الشاشة.

* ولا توجد شركة أو مكتب توظيف أو إدارة حكومية أو دار صحفية أو فندق يتعامل مع آلاف الأشخاص ويعمل بالوسائل النمطية القديمة الورقة والقلم والممحاة والمسطرة والعد في المخ والضرب والطرح بجدول الضرب.

* كما لا توجد جامعة أو مركز بحث علمي أو معمل يسجِّل قراءات وبيانات ومعادلات أبحاثه على الورق، بل تودع في ذاكرة الكمبيوتر، وهو الذي يقوم بحل المعادلات وإعطاء النتائج واستنباط الحلول والاحتمالات.. كلُّ ذلك يتم بديلاً عن المخ البشري.

هذا وقد أصبح في كل من الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا وفي اليابان مصانع تتم فيها أغلب خطوات التصنيع بتحكم من الكمبيوتر دون أن تمسها يد بشر.

ولقد أصبح في إنجلترا واليابان عددًا كبيرًا من المصانع تحوَّلت إلى التصنيع الكامل بواسطة الكمبيوتر، الأمر الذي جعل الكمبيوتر صانعًا جديدًا، وسببًا مباشرًا لخلق البطالة وزيادة نسبتها في أوساط العمال، بل لقد تطوَّر الأمر وبدأ كثير من المصانع يتحوَّل تدريجيًّا من مرحلة التحكم الجزئي في التصنيع إلى التحكم الكلي بحيث ما كان يقوم به مئات بل ألوف العمال أصبح بديلاً عنه الأحزمة المتحركة والأجزاء المنزلقة والأذرع الميكانيكية، الأمر الذي جعل التصنيع الآلي الكامل على وشك أن يعم.

ولقد شاع استخدام «الروبوت» أو الإنسان الآلي في عدة صناعات، وأصبح التحول إليه مصيريًّا لتحقيق سرعة الإنتاج وملاحقة المنافسة على فتح الأسواق الجديدة والصمود أمام رأس المال الكبير الذي يحكم هذه الصناعات.

ولقد ركَّزت اليابان جهودها على التخصص في صناعة أجهزة الإنسان الآلي نفسها باعتبارها الصيحة التالية أو الجيل الجديد من أجيال الحواسب الإلكترونية، لكي تحقق التفوق في مجال المنافسة الأمريكية بلون من ألوان التخصص.

كلُّ ذلك أسلم البشرية إلى دنيا جديدة صنعتها الحواسب الإلكترونية التي لم

يقتصر أداؤها على الإنتاج وحقوق التصنيع وأعمال التجارة والبنوك ودواوين الحكومة، بل انسابت إلى المنازل ودور العمل والأندية وأماكن اللهو.

ولقد أصبح في كثير من هذه الدول مدارس يتعلم الشباب فيها دروسهم بالكمبيوتر، ويشاهدون على شاشات تليفزيونية برامجًا تعليمية وتسجيلية يتحكم فيها الكمبيوتر، وتحول الكمبيوتر من الأجيال الضخمة والكبيرة الحجم إلى أنواع الميني ثم الميكرو كمبيوتر، وشاع استخدام الكمبيوتر الشخصي الذي يمكن أن توضع فيه كاسيتات لبرامج تنتقى للمتعة أو التسلية أو التعليم أو التثقيف أو الدعاية أو الرياضة أو حتى المقامرة.

ويتطلع اليابانيون إلى تصنيع الكمبيوتر الصوتي الذي يعطي الأوامر الصوتية فينفِّذها، ونجحوا في تحقيق ذلك في بعض الاستخدامات المنزلية لإنسان آلي يتلقى الأوامر وينفِّذها.

ولقد تعارف الخبراء على وضع لغات الكمبيوتر بحيث تناسب أوجه استخداماته، ومنذ عشرات السنوات شاع استخدام لغات «الفورتران» (FORTRAN) لأهل العلم ومراكز البحوث، ولغة «الكوبول» (COBOL) لأهل المال والاقتصاد، ولغة «الباسيك» (BASK) للاستخدامات العامة.

ولأن هذه الاستخدامات قد تعددت وتشعبت، فإن اللغات أيضًا قد تعددت وظهرت لغات أخرى مثل: «الفورث» (FORTH)، ولغة «آر. بي. جي. إل» (RPGLL)، وأصبح الكمبيوتر ذو الذاكرة التي تقاس بملايين الأحرف أو الأعداد لا لزوم له في الكثير من الاستخدامات، وشاع استخدام الكمبيوتر الصغير الميني أو الميكرو كمبيوتر لتلاءم ذاكرته المحددة التي تختزن عدة آلاف من البيانات فقط، ولذلك غمرت الأسواق في السنوات الأخيرة بهذه الأنواع، ودخلت يد التطوير

عليها، فبعضها يحقق للمستخدم كل الوسائل السهلة لتحقيق سهولة طرح السؤال، وسهولة أخذ الإجابة، فقد أصبحت هناك حواسب يمكن أن تعطي البيان المطلوب بلمس الشاشة التليفزيونية بإصبع اليد في أماكن محددة، وأصبح المهندسون يبرمجون المرتبط بالكمبيوتر، ويدخلون عليها التعديلات، ويسألون الكمبيوتر ما يريدون من تصميمات جديدة للتطوير والتحسين.

ويمكنك أن ترى اليوم كاتبًا وهو يؤلف كتابًا خلال بضع ساعات، ولا يستخدم ورقًا ولا قلمًا، إنما يستدعي المعلومات من الكمبيوتر بالضغط على الأزرار، فتتدفق فوق أسطوانات ورقية، فهو يختصر منها ما يريد، ويلصق الأوراق ببعضها لتكتمل له فقرات الكتاب خلال ساعات، وكل جهده يتمثل في استجواب الكمبيوتر والتعامل مع ذاكرته بحنكة وإعطائه الأسئلة اللازمة التي تجعل جلب المعلومات من هذه الذاكرة ميسورًا، ولذلك أصبح فن التعامل مع الكمبيوتر أو «برمجة» المعلومات في ذاكرته هو الفن أو الدراسة ذات الأهمية، ولذلك انقسم المهندسون المستخدمون لهذه الأجهزة إلى فئتين:

فئة تتعامل مع الكمبيوتر كوحدة إلكترونية من حيث التشغيل والصيانة والأداء الإلكتروني، وهذا عمل مهندسي «التشغيل» (**HARD WARE**).

وفئة أخرى تتقن فن التخاطب أو التعامل مع الجهاز وظيفيًّا لإيداع المعلومات في ذاكرته واستجلابها منه، وهي فئة المبرمجين أو «مهندسي الأداء» (**SOFT WARE**).

ثانيًا: ثورة المعلومات والحرب التجارية

لعل من سلبيات عصر الفضاء.. وفي ظل ثورة المعلومات أصبح للاستعمار معنى جديدًا بعيدًا عن معناه التقليدي الذي يرتبط بالجندي والبندقية والمدفع والمستعمرات على أراضي الغير، فقد تحوَّلت دعامات الاستعمار إلى هتك أسرار الدول الأخرى ومعرفة البيانات والموارد والإحصاءات والتفاصيل عنها، فيما يتعلق بأرضها وما تحت أرضها، وما في سمائها وفضائها وجوها ومناخها، وما تزخر به بحارها، وعناصر التسليح في جيشها، وأوجه القصور والقوة في اقتصادها، وما يتوفر لديها من طاقة، والقوى العاملة فيها، وأعدادها، وثرائها، وعاداتها، والطاقات البشرية والمادية في شعوبها، والتناقضات الاجتماعية فيها.

كلُّ ذلك يمكن أن يمثل الركائز للاستعمار الاقتصادي والحرب التجارية الذي يعد بمثابة الجذور الأساسية للاستعمار العسكري الذي يمكن أن يتمثل في صورة من صور السيطرة قبل أن يكون أسلوبًا من أساليب القهر العسكري.

ولذلك تحرص الدول المتقدمة على جمع البيانات عن الدولة المتخلفة لتمد لها يد العون أحيانًا، ولتفكر كيف تستعمرها أو تستعبدها أحيانًا أخرى، وتجمع المعلومات إلى ذاكرة الكمبيوتر من خلال الكلمة المقروءة والمسموعة والصحف والإحصائيات والنشرات، ولكن الأهم من ذلك أن التجسس التجاري أصبح له وجه آخر ومعنى آخر غير وجود المندوب أو العميل أو الوسيط الذي يمكنه أن ينقل الخبر أو البيان خلسة، فالتجسس أصبح ميسورًا آناء الليل وأطراف النهار من الفضاء، ولا يقف أمامه حائل أو عقبات، وكل ما تريد أن تخفيه تحت الأرض أو تحت الجدران تستطيع أن تفضحه الأقمار الصناعية، التي أصبحت لها عدسات وكاميرات وأعين بعضها مائل وبعضها رأسي لتجسم الصورة وتترجم هذه الصورة

إلى إشارات إلكترونية ترسل بها إلى مراكز تحليل على الأرض، تجمع هذه الصور وتترجم ما عليها من تفاصيل إلى بيانات.

ولقد انطبع لدينا أن التجسس يرتبط في الأذهان بالمعلومات عن النواحي العسكرية، وهذه حقيقة فلم يعد ممكنا إخفاء طائرة أو صاروخ أو دبابة عن عدسات الأقمار الصناعية، مهما تم إخفاء أماكنها، ومهما وضعت في تحصينات أو حتى لو أخفيت تحت الأرض أو في باطن الغواصات، ولكن المعنى الجديد للاستعمار في عصر ثورة المعلومات أخذ أبعادًا أكثر شمولاً وأكبر اتساعًا؛ حيث أصبحت الحرب التجارية هي الهدف، وأصبح التنافس على الأسواق واكتشاف ثروات الشعوب والسعي لنهبها أحد سلبيات عصر ثورة المعلومات، فكلُّ المعادن والآثار والموارد والتوزيعات السكانية تصور من الفضاء إما نهارًا في ضوء الشمس المرئي أو ليلاً بالأشعة تحت الحمراء، التي تتعامل مع الإشعاعات الحرارية من هذه الأجسام، وأصبحت وسائل الاستشعار والتصنت أحد ثمرات الإلكترونيات الدقيقة في عصر ثورة المعلومات، ولذلك تجمع بوسائل الاستشعار من بُعد إلكترونيةً وصوتية وفضائية، وأصبحت أقمار الاستشعار من بعد، تتمثل في أجيال تأتي من بعد أجيال، فقد تحوَّلت من أقمار (الموارد الأرضية) (E.R.T.S) إلى أقمار «لاندسات» (LANDSAT).

وأصبحت الدول الكبرى القادرة على إطلاق الأقمار تنتهك أسرار كل الدول الأخرى على غير إرادتها، أو دون أن تدري أو تستطيع إيقاف هذا الانتهاك، ليس بالصورة وحدها، ولكن بكلِّ الوسائل العلمية المعلومة وغير المعلومة لنا، ولذلك كثيرًا ما تطلق هذه الأقمار دونما سابق إعلان أو دعاية -بعضها ليحقق أغراضًا خاصة أو مهامًا خاصة، وبعضها الآخر يجمع البيانات عن كل ما فوق الكرة الأرضية تحت مسار هذا القمر أو هذا المكوك أو هذه السفينة.

وعلى سبيل المثال لقد كان لهذه الأقمار الصناعية أدوار في «حرب فيتنام»، و«حرب رمضان – أكتوبر»، وما زالت لها أدوار في «حرب إيران والعراق» و«حرب إسرائيل - لبنان»، ولكن ما هو أهم، أن لها أدوارًا أعظم وأدق في جمع كافة البيانات غير العسكرية والتي تفيد الاقتصاد والتنمية والموارد عن كافة الدول شاءت أو لم تشأ.

التجسس بالأقمار الصناعية:

هناك سيل منهمر من الأقمار الصناعية تطلقه الولايات المتحدة الأمريكية كل عام، حتى أصبحت تعد بعشرات الآلاف، بعضها لأغراض سلمية معلنة وواضحة، وبعضها الآخر يتكتمون أغراضها والإعلان عنها، ولأن هذه الأقمار الصناعية تخدم أغراضًا عسكريةً لاستطلاع أراضي الآخرين، فإنهم يطلقون عليها أسماء مهذبة تخفي حقيقة مهامها مثل «الإنذار المبكر» أو «الاستطلاع»، وهي في حقيقة الأمر لخدمة التجسس العسكري، ويمكننا أن نقول بدقة أكثر: إنها لخدمة الاستطلاع من الفضاء.

وحقيقة الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الكبرى الأخرى لم تعد تعتمد على العنصر البشري في أمور التجسس على الدول الأخرى، بمثل التركيز الذي كان سائدًا قبل الحرب العالمية الثانية؛ لأن التقدم التكنولوجي في حقل الفضاء أضفى على فن التجسس أبعادًا جديدةً من أهمها الشمول والدقة، مع عدم التعرض للاحتمالات القائمة على المهارات الفردية أو التعرض لمخاطر الجهود الفردية التي تعتمد على العمل السري أو التسلل إلى مناطق محظورة.

كما لم يعد يعتمد على استخدام الصور الجوية المأخوذة بالطائرات؛ لأنها أصبحت وسيلة ذات فاعلية محدودة، قد تخدم أغراضًا تكتيكية فقط ولا تجدي في الأغراض الاستراتيجية.

فالـصورة الفـضائية المأخوذة مـن الأقـمار الـصناعية تغطـي الواحـدة منهـا قـارة بأكملها، بل عدة قارات، وبذلك دخلت عمليات الاستطلاع طورًا جديدًا.

والعهد بنا ليس ببعيد في عـدة مواقف، فقـد لعبـت الأقـمار الـصناعية دورهـا في فضح كـل الأسرار أثنـاء «حـرب فيتنـام» و«حـرب تحرير الكويـت» وكـل الحـروب المحـدودة التـي تلتهـا، وكـشفت عـن مواقـع نـشر الـصواريخ في أوروبـا الـشرقية والغربية، ولم يخف عنها أي تفجير نووي حدث في أي بقعة من العالم، وما من قاعـدة للصواريخ تقام في الشرق أو الغـرب، إلا ويعلـم بهـا الطـرف الآخـر، ومـا مـن منـشأ جديد أو تجمع أو تحرك عسكري بآليات أو بالطائرات يمكن أن تخفى عن عدسـات الأقمار الصناعية.

ولقد اضطرت الدول الكبرى إزاء ما استطاعت أقمار التجـسس أن تهتكـه مـن أسرار، إلى تغيير خططهـا واسـتراتيجياتها وتطـوير أسـلحتها لتـتلاءم مـع مقتـضيات الحفاظ على السرية، فقد أصبحت أساليب الإخفاء والتمويـه التـي كانـت متبعـة مـن قبل عصر الفضاء أمرًا قاصرًا عن تحقيق رسالته، ولم يعـد التلاعـب بـالألوان وشـباك التمويه أمورًا ذات جدوى؛ لأن كل ما فوق سطح الأرض تستطيع الأقمار الصناعية كشفه بالتصوير نهارًا بالأشعة المرئيـة لـضوء الـشمس بكـاميرات ذات أنـواع مختلفـة وميول متفاوتة، ولا تعجز بعض أنواع منها عن التصوير في الظلام الدامس؛ لأنها لا تعتمد على الأشعة المرئية، بل على التقاط الصور بخاصـية «الأحـرار»، أي: بالأشـعة تحت الحمراء التي تصدر من كل الأجسام بشدة تتناسـب مـع درجـات حرارتها.

وفي مجال دور المعلومات في الحروب التجارية، فقد أصبحت صور الأقمار قادرة على استنباط أقـوى احـتمالات عـما في بـاطن الأرض، حتـى أعـماق معينـة مثـل الميـاه الجوفية، أو المعادن المدفونة أو الآثار المطمورة، أو الآبار البترولية، كما أن الأسـاس في

عمليات الاستطلاع والتجسس هو جمع أكبر قدر من المعلومات عن الطرف أو الأطراف الأخرى، في عصر الطفرة في تكنولوجيا الفضاء -أصبحت علمية جمع المعلومات لازمة تواكب التقدم العلمي المذهل.

ولقد ظفرت الحواسب الإلكترونية بعملية جمع المعلومات، وجعلت لها أبعادًا كثيرةً، شجعت الدول الكبرى على إحصاء كل ما على سطح الكرة الأرضية كلها من موارد قد تفيدها يومًا، ويأتي ذلك من منطلق كون الحرب التجارية أصبحت أكثر أهمية من الاحتلال.

* * *

ثالثا: اكتشاف الثروات الطبيعية العربية بالأقمار الصناعية

لكي يتكشف العالم العربي كنوزه، كان لا بدَّ له أن يستفيد من تلك الثورة التي شهدها حقل الاستكشاف من الفضاء؛ حيث بدأ التصوير بواسطة الأقمار الصناعية يتخذ أبعادًا جديدةً منذ أوائل الستينيات، عندما استخدمت الأقمار الصناعية للتنبؤات الجوية في التقاط الصور للسحب المنتشرة حول الكرة الأرضية، وبدأ التنبؤ الجوي يتطور بسرعة مذهلة نحو إصدار تنبؤات جوية تتسم بالدقة والبعد عن الاحتمالات والترجيحات، والجزم بظواهر الطقس التي ستحدث خلال عدة أيام مقبلة، واستطاع المتنبئون الجويون أن يصدروا النشرات الجوية حتى أسبوع مقبل، بالمطابقة الفضائية على خرائط الطقس التي يستخدمونها.

وتستقبل الصور الفضائية من الأقمار الصناعية، على ترددات خاصة بوسائل فنية مستحدثة تكشف عن كل ما يحيط بالكرة الأرضية من أنواع السحب، ولقد أصبحت تكنولوجيا الفضاء أهم أنواع التطبيقات العملية في عصرنا، وهي تلعب دورًا يتعاظم شأنه بعد آخر في كثير من المجالات؛ حيث تسربت تكنولوجيا الفضاء إلى تطبيقات أكثر دقة، وأصبحت قادرة على اكتشاف الآفات الزراعية وإظهار تحركات أسراب الأسماك في المحيطات، وأصبحت الأقمار الصناعية قادرة على اكتشاف أعماق التربة تحت سطح الأرض، والكشف عن ما تحت هذا السطح من كنوز المعادن، والآثار المطمورة، والمياه الجوفية، بل أصبحت قادرة أيضًا على إعطاء الدلالات القوية عن وجود الآبار البترولية والكشف عن التكوينات الجيولوجية في باطن التربة، وإظهار ما فيها من فوالق وشقوق، ولم يعد البحث العلمي من الفضاء مقصورًا على ما هو فوق الغلاف الجوي وحده، بل امتد إلى ما تحت سطح الأرض وفي باطن تربتها.

وأول هذه الكنوز هي الرواسب المعدنية؛ إذ لا شكَّ أن المعادن الدفينة تحت التربة وفي المناطق الجبلية والصحراوية تكتسب حرارة من أشعة الشمس نهارًا أكثر مما حولها، ثم تصدر عنها إشعاعات تحت الحمراء خلال الليل تظهر بوضوح على الصور الفضائية، وأصبح ذلك مؤشرًا على وجودها، بل أصبحت الصورة الفضائية، أكثر تغلغلاً في باطن الأرض، بأجهزة أكثر حساسية لتصل إلى تحديد المناطق المحتمل وجود آبار البترول فيها، وإن كان ذلك يسير في خط متوازٍ مع الوسائل التقليدية للبحث عن الذهب الأسود، فإنها بلا شك تغني عن كثير من العناء وتوفر كثيرًا من تكاليف الحفر للتنقيب عنه.

وعلى ذلك فقد أصبح في إمكان علماء الزراعة والمياه الجوفية الوقوف على أكثر الأماكن المحتملة لوجود المياه الجوفية واللازمة لتعمير الصحاري، والمناطق القاحلة، كما وجد علماء الآثار بغيتهم في تتبع علامات الحضارة القديمة تحت أكداس التراب والرمال، بل لقد امتد استخدام الصور الفضائية إلى إمكان التمييز في المناطق الزراعية التي أصابتها الآفات الزراعية، والمناطق التي لم تمتد إليها هذه الآفات.

ولقد أثبتت قائمة التجارب الموضوعية لرحلة الفضاء المشتركة أن أبحاث الفضاء لم تعد ترفاً في البحث العلمي، بل أصبحت ضربًا من العلم الملتزم لتحقق الرفاهية للبشر على الأرض، ولذلك لا تقتصر التجارب على القياسات العلمية المجردة، بل تتسرب إلى واقع التطبيق لتحقيق مزيد من التطبيقات الفضائية المستحدثة على الأرض، والتي يمكن أن تمتد لتشمل الآتي:

- تصوير الحالة الشمسية حول قرص الشمس المضيء «الفوتوسفير»، بغرض زيادة دراسة الطاقة الشمسية كحل بديل لأزمة الطاقة في العالم.

- قياس الإشعاعات فوق البنفسجية وخاصة أثناء الليل في طبقات الجو العليا؛ حيث تنعدم جزيئات الأوكسجين والإيدروجين، لمعرفة مسارات توزيع هذه الإشعاعات حول الأرض.
- تصوير مصادر تلوث البيئة في بعض الأماكن المشكوك فيها أو التي تعرضت للتلوث.
- إجراء تجارب طبية في الفضاء لدراسة إمكان فصل البروتينيات والفيروسات والخلايا الحية من دم الإنسان لصالح مقاومة العديد من الأمراض.
- إجراء قياسات عن الجاذبية الأرضية، وعمل مسح جيولوجي لبعض المناطق على الأرض، واستشعار أماكن احتمال حدوث الزلازل، وأماكن تجمع الرواسب المعدنية تحت القشرة الأرضية.

هذه بعض من قائمة من التجارب تبيِّن أن برنامج الرحلة ذو نفع لبعض الدول لتحقيق مزيد من الدراسات التي يصعب إجراؤها بالوسائل التقليدية على الأرض.

هذا إلى جانب القيام بتصوير الصحراوات العربية للكشف عن مصادر ثرواتها الدفينة، سواء من النفط أو الغاز الطبيعي أو الثروات الطبيعية الأخرى إلى جانب مصادر المياه العذبة في جوف الأرض ودراسة حالة التربة ومدى صلاحيتها للزراعة، وذلك لتوسيع مجالات استخدام التكنولوجيا الإلكترونية في الأنشطة المدنية، واكتشاف كنوز الثروة الموجودة سواء في باطن الأرض أو في المياه الجوفية والخلجان والبحار لمزيد من تحقيق الرفاهية والازدهار للمواطن والأمة العربية كلها.

وهنا وفي النهاية نطرح تساؤلاً: «ماذا عن شبكة الأقمار الصناعية العربية»؟!

لقـد بـرزت فكـرة القمـر الـصناعي العـربي في أوائـل الـستينيات، وظلـت فكـرة تتناقلها العقول واللجان حتى اتخذت أول خطوة إيجابية لإبرازها إلى عالم الواقع عام ١٩٦٧م؛ فقد اتخذت توصية في اجتماع وزراء الإعلام العرب الـذي انعقـد آنـذاك في مدينـة «بنـزرت» في «تـونس»؛ حيـث اتخـذ أول قـرار في المؤتمر الثالـث لـوزراء المواصلات العرب عقـد في القـاهرة عـام ١٩٧٦م، وفي عـام ١٩٨٢م انتهـت المنظمـة العربيـة للاتـصالات الفـضائية مـن الدراسـة اللازمـة لإطـلاق القمـرين العـربيين للاتصالات.

وقـد علـق القمـر الـصناعي العـربي الأول فـوق خـط الاسـتواء عنـد تقاطعـه مـع خـط طـول + ١٩° شرقًـا، وعلـق القمـر الثـاني عنـد تقاطعـه مـع خـط طـول + ٢٦° شرقًـا، ويوجـد هذان المكانان فوق منطقـة الكونغـو الأفريقيـة؛ ليغمـرا بإذاعـاتهما الرقعـة العربيـة التـي تمتـد من الخليج العربي شرقًـا حتـى المحـيط الأطلـسي غربًـا، ومـن سـوريا شـمالاً حتـى الـسودان والـصومال جنوبًـا، فـضلاً عـن إتاحـة الفرصـة لوصـول هـذه التغطيـة إلى بعـض الـدول المتخمة كتركيا وإيران واليونان وقبرص، ورغـم أن هنـاك حـدودًا سياسـيةً تفـصلها الآن إلا أن هنـاك روابطًـا توحـد بينهـا، ومـن أهمهـا وحـدة اللغـة العربيـة الفـصحى التـي ينطـق بهـا القرآن الكريم رغم اختلاف اللهجات، فضلاً عن وحدة المشاعر والمعتقـدات، وهـي أمـور تخلق نسيجًا مشتركًا من الفكر لمخاطبة الشعوب.

ولقـد تـمَّ إطـلاق للقمـر الـصناعي العـربي الأول في فبرايـر ١٩٨٥م، بواسـطة صـاروخ «إريان- ٢» الذي تتجه المنظمة الأوروبية لأبحـاث الفـضاء المعروفـة باسـم «أسرو»، من قاعدة إطلاق للصواريخ في أمريكا الجنوبية.

وقد عهد إلى شركة فرنسية ببناء جسم القمر وأجزائه الإلكترونية بالتعـاون مـع شركة أمريكية متخصصة في هذا المجال.

بينما يحدد القمر الصناعي العربي الثاني طريقة حديثة للإطلاق هي استخدام مكوك الفضاء الأمريكي «تشالنجر» كمنصة إطلاق في الفضاء، ويكمل القمر رحلته إلى المدار الثابت بواسطة صاروخ دفع آخر أصغر حجمًا.

وقد صمم القمر الصناعي العربي لكي يحقق ٢٦ قناة اتصال، منها ٢٥ قناة عامة، وقناة اتصال جماعية أي مشتركة تغطي المنطقة كلها بإذاعة موحدة، ويحقق القمر الواحد ٨٠٠٠ دائرة اتصال تليفوني، و٧ قنوات اتصال مرئي (تليفزيوني).

ويعمل القمر على موجة (استقبال) تعرف باسم «الموجة الصاعدة» على تردد متوسط (٦) ميجاهرتز، وموجة (إرسال) تعرف باسم «الموجة الهابطة» على تردد متوسط (٤) ميجاهرتز، بينما تعمل القناة التليفزيونية الموحدة على تردد قدره (٢.٥) ميجاهرتز.

ونأمل أن يتواصل التقدم التكنولوجي العربي من خلال التنسيق العلمي بين الدول العربية؛ ليمكن تغطية الفجوة الكبيرة في هذه التكنولوجيا بيننا وبين العالم.

وفي النهاية يمكن القول:

إن عمليات التجسس والحصول على المعلومات بشأن الصفقات التجارية والصناعية والمعمارية الكبرى خاصة تلك التي تمت خلال مراحل التطوير والنهضة التي تشهدها الدول الخليجية أو عمليات التعمير التي تمت بدولة الكويت بعد حرب تحريرها أو التعاقد على الصفقات التسليحية كانت من أبرز عمليات التجسس في مجال الحرب التجارية الجارية، سواء كانت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة أو بينها وبين اليابان والصين وروسيا الاتحادية من جهة أخرى؛ حيث نجحت أساليب التجسس في الحصول على معلومات دقيقة عن حجم الصفقات التجارية والصناعية والتسليحية بأنواعها، الأمر الذي أدى إلى

تقديم عروض أفضل من حيث التكلفة أو الفترة الزمنية اللازمة للتنفيذ، أو من ناحية الوسائل والمعدات التكنولوجية التي ستستخدم بها، وذلك للفوز بهذه الصفقات في إطار الحرب التجارية التي طغت على الحروب والصراعات العسكرية في عصر التكنولوجيا الإلكترونية المتقدمة، عصر القرن الحادي والعشرين.

* * *

ثانيًا: آثار الأسلحة المدمرة للبشرية المستخدمة في الصراعات «النزاعات» المعاصرة

نظرًا لأن الصناعات الحربية تعتبر جهة تطبيق وتصدير التكنولوجيا الرفيعة على المستوى الإقليمي والدولي، وباعتبار أن القوت المسلحة تمثل جهة الاستخدام لهذه التكنولوجيا المتقدمة، فلقد كان للتطور التكنولوجي في مجال التسليح الأثر الكبير في تطوير علم وفن الحرب واختلاف عقائد وأساليب فن إدارة الصراعات المسلحة، وعلى ضوء ذلك؛ فإن هذه الدراسة تستهدف إلقاء الضوء على الآثار المدمرة للتكنولوجيات الحديثة للأسلحة المختلفة على البشرية وكل أوجه الحياة بصفة عامة، وعلى القدرات الاقتصادية والصناعية والبنية الأساسية للدول التي ستستخدم ضدها هذه النوعيات من الأسلحة بصفة خاصة.

وعلى ضوء الحقائق الرئيسية التي عكستها التكنولوجيا رفيعة المستوى على القدرة التدميرية والهائلة للأسلحة من ناحية، وعلى عقائد وأساليب وتكتيكات واستراتيجيات الاستخدام للقوة المسلحة باختلاف أفرعها من ناحية أخرى، سنحاول في هذه الدراسة البحثية الإجابة على التساؤلات الآتية:

أولاً: ما هو دور التكنولوجيا المتقدمة في تطور أسلحة ومعدات القتال وقدراتها التدميرية الهائلة على البشرية وكل أوجه الحياة في الدول المستخدمة ضدها؟

ثانيًا: ما هو التطور الذي عكسته التكنولوجيا المتقدمة على العقائد والاستراتيجيات العسكرية؟

ثالثًا: ما هي قواعد القانون الدولي التي تدعو إلى تحريم إبادة الجنس البشري؟

ولعل من المناسب قبل الإجابة على هذه التساؤلات أن نشير إلى أن التقدم التكنولوجي للأسلحة قد ساوى إلى حد بعيد بين القدرات التدميرية للأسلحة النووية والتقليدية بالقدر الذي جعل تأثيرهما يصل إلى حد درجة الإبادة الكاملة في بعض الأحيان لكلّ الكائنات الحية والتي تستخدم ضدها هذه الأسلحة.

فإذا كانت القنبلة الذرية الأولى التي ألقيت على مدينة «هيروشيما» اليابانية من عيار «١٨ كيلو طنًّا» خلال الحرب العالمية الثانية -قد بلغت خسائرها البشرية نحو ٦٠٪ من عدد السكان؛ حيث وصل عدد القتلى إلى ٥٥ ألف فرد، وعدد الجرحى إلى حوالي ١١٠ ألف فرد من إجمالي عدد سكان المدينة البالغ عددهم ٣٠٠ ألف فرد.

فإن استخدام الأسلحة التقليدية إضافة إلى الحصار الاقتصادي للعراق طبقًا لإحصائية وزارة الصحة العراقية في ٢٩ ديسمبر ١٩٩٩م نتج عنه خلال الفترة من عام (١٩٩٠م حتى ١٩٩٩م).

* وفاة ٢ مليون، ٢٥٠ ألف، ٩٠١ مواطن عراقي.
* ٥٠٢ ألف ٩٤٢ حالة وفاة لأطفال أقل من خمس سنوات.
* ٧٤٨ ألف، ٤٠٩ حالة وفاة لأطفال أكبر من خمس سنوات.
* ١٠٨ حالة وفاة لأطفال رضع بين كل ألف ولادة حية.
* ٢٩٦ حالة لكل مائة ألف وفاة لأمهات خوامل عند الولادة.

هذا.. على الرغم التعتيم الإعلامي عن حجم الخسائر الذي أحدثته العمليات العسكرية للقوات الأمريكية والبريطانية في أفغانستان، فإن بعض التقديرات تشير إلى أن العلميات العسكرية قد نتج عنها حوالي ٥٠ ألف قتيل، وحوالي ٨٥ ألف

جريح، إضافة إلى فرار حوالي ٤ مليون مواطن أفغاني وتحولهم إلى لاجئين، و٢.٥ مليون منهم إلى باكستان، و١.٥ مليون منهم إلى إيران.

التساؤل الأول: ما هو دور التكنولوجيا المتقدمة في تطوير أسلحة ومعدات القتال وقدراتها التدميرية على البشرية وكل أوجه الحياة في الدولة المستخدمة ضدها؟

لقد شمل التطوير والتقدم التكنولوجي مسارين متوازيين:

أولهما: تطور تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل خاصة الأسلحة النووية والتي كان لها دور رئيسي في منع نشوب حرب عالمية ثالثة، نتيجة التوازن الدقيق بين القوى النووية الكبرى الذي وصل إلى التشبع النووي إلى جانب القدرات الهائلة لما يمكن أن ينجم عنها من دمار.

وثانيهما: التطور الهائل في تكنولوجيا الأسلحة التقليدية بالقدر الذي أضاف قدرة جديدة للأسلحة التقليدية وفوق التقليدية تصل لمستوى تأثير الردع الموجود في الأسلحة النووية، وذلك من خلال التقدم التكنولوجي الهادف إلى زيادة الدقة والمدى والتأثير لهذه النوعيات من الأسلحة.

التطور والتقدم التكنولوجي في أسلحة الدمار الشامل:

تشمل أسلحة الدمار الشامل الأسلحة النووية بأنواعها «الذرية والهيدروجينية والنيوترونية»، والأسلحة الكيماوية أو الغازات الحربية بأنواعها من غازات سامة قاتلة، أو غازات شل القدرة أو الغازات المزعجة، إضافةً إلى الأسلحة البيولوجية أو البكترولوجية بأنواعها سواء منها البكتريا أو الفيروسات أو الفطريات أو الميكروبات وغيرها، كما تتضمن المنظومة مختلف وسائل حمل وإطلاق جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، سواء طائرات القتال بأنواعها أو الصواريخ بأنواعها أو قطع المدفعيات والهاونات بأنواعها.

الأسلحة الذرية:

بدأ معرفة السلاح الذري من خلال استغلال خاصية الانشطار لبعض المعادن الثقيلة غير المستقرة مثل «اليورانيوم والبلوتونيوم»، وهو ما يعرف بنظرية تفتيت الذرة، وقد تركز الاستخدام لها في المراحل الأولى ضد الأهداف الاستراتيجية والمساحية الكبيرة.

وتعتبر القنبلة النووية الأساسية والتي كانت النموذج الأول لها هي تلك التي ألقيت على مدينتي «هيروشيما ونجازاكي» في اليابان خلال الحرب العالمية الثانية.

وقد اتجه تطور الأسلحة الذرية إلى السير في ثلاثة محاور:

أولها: إنتاج نوعيات ذات أعيرة مختلفة، ومنها الأعيرة الصغيرة، وتصل قوتها حتى ١٠ كيلو طن، وأعيرة متوسطة تصل قوتها حتى ١٠٠ كيلو طن، وأعيرة كبيرة تصل قوتها إلى ١٠٠٠ كيلو طن، ثم أعيرة كبيرة جدًّا تصل قوتها أكثر من ١٠٠٠ كيلو طن.

ثانيها: القنبلة الهيدروجينة (Hydrogen Bomb)، والتي تستغل خاصية «الاندماج» بدلاً من «الانشطار» للحصول على قوة انفجار أكبر كثيرًا من القوة الناتجة عن الانشطار.. وذلك باندماج نواة أثقل مع نواة أخف لنظائر الهيدروجين حيث يصاحب عملية الاندماج طاقة تفوق الطاقة الانشطارية عدة مرات.

وتقدر القوة التفجيرية للقنابل الهيدروجينية بما يعادل «١٠٠ - ٢٠٠ كيلو طن» كان توجد قنابل ذات قوة أكبر نتيجة تقنية «الاندماج ذات المراحل».

وقد فجر الاتحاد السابق قنبلة هيدروجينية عام ١٩٦٢م بناتج يعادل «٥٨ مليون طن»، أي: ما يعادل ٣٠٠ قنبلة عيارية»، مثل قنبلة (هيروشيما ونجازاكي)، ويعتبر إنتاج القنبلة الذرية الاندماجية أصعب كثيرًا من الأسلحة الانشطارية غير أنها تفوقها كثيرًا في قدرتها التدميرية التي تحتوي على موجات الحرارة والضغط والإشعاع.

ثالثها: إنتاج نوعيات ميدانية تستخدم في ميادين القتال نذكر منها النوعيات الآتية:

١- اليورانيوم المستنفد أو المنضب «اليورانيوم ٣٣٦»:

وهو أحد مشتقات اليورانيوم الطبيعي، ويعبأ به نوع من القنابل التي تطلق من المدافع أو تقصف من الطائرات المقاتلة أو يعبأ منها رءوس الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى، والتي تطلق من السفن أو الطائرات أو من البر، وله قدرة عالية على إذابة المواد الصلبة والخرسانية والمدرعة؛ حيث ينتج عن الانفجار ثلاثة تأثيرات ضارة:

أولها: كمية هائلة من الطاقة تذيب وتصهر كل ما تصطدم به، هذه القدرة العالية جدًّا من الإذابة تحدث سواء للدروع القوية جدًّا أو الأسطح الخرسانية السمكية جدًّا.

ثانيها: تشعل حرائق هائلة تصل درجة حرارتها إلى آلاف الدرجات تدمر كل ما تصل إليه من أوجه الحياة في منطقة استخدامها.

ثالثها: تنتج كمية هائلة من الإشعاعات كنتيجة للتفاعل والانفجار تلوث الأرض والأشجار والنبات والأسلحة والمعدات، ويصل تأثيرها الضار بالإنسان لدرجة الإصابة بسرطان الدم وسرطان الرئة والعظام، إضافةً إلى الإصابة بأضرار بالغة في الكلى، ويصل انتشار الغبار المشع المتطاير من القنبلة أو الرأس المدمرة إلى دائرة قطرها ٣٠٠ كيلو متر من مركز الانفجار.

* تستخدم أساسًا ضد الدشم الخرسانية والملاجئ وضد العناصر والوحدات المدرعة باختلاف أنواعها خاصة الدبابات، وهي بذلك يمكن أن تدخل في نطاق منظومة أسلحة الدمار الشامل؛ حيث يعني ذلك الدمار شموليته لكل أوجه الحياة

في المنطقة أو المدينة أو الهدف أو المساحة التي يطلق عليها مع استمرار الآثار الناتجة عن استخدام أسلحة الدمار هذه إلى فترات زمنية تطول وتقصر طبقًا لحجم وقوة ودرجة التعرض لهذه الأسلحة، أي: من حيث قربها أو بعدها عن مركز الانفجار لهذه الأسلحة.

* وقد استخدمت قنابل اليورانيوم المستنفذ في حرب البلقان ضد صربيا وكوسوفا والبوسنة لمدة أربع سنوات متصلة، وقد استخدمتها الولايات المتحدة فقط.

* وقد بلغت الطلعات الجوية نحو ١١٢ طلعة أطلقت خلالها حتى ١٠ طن من مادة اليورانيوم المستنفذ بما يعادل ٣١ ألف قذيفة.

يقول العالم الإنجليزي «روجر كوجيل»: إنها سوف تتسبب في إصابة ١٠ ألف شخص بمرض السرطان.. كما استخدمت الولايات حوالي ٣٢٠ طنًا منه في حرب الخليج الثانية من إجمالي ٥٠٠ طن تملكها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

* وتحقق قنابل اليورانيوم المستنفذ قدرة اختراق وإذابة وتدمير تزيد ٢٠٪ أية مثيل لها، إضافة إلى انفرادها بإنتاج الإشعاعات دون غيرها من أسلحة اخترق الدروع والدشم الأخرى.

* وإذا كانت القنابل الذرية تستخدم ضد الأهداف الاستراتيجية والمساحية الكبيرة، كالمدن والتجمعات القتالية ذات الكثافة وغيرها، وبالتالي لا تستخدم ضد المنشآت أو الأهداف ذات المساحات الصغيرة.

من هنا كان تطوير تقنيات التصغير لهذه القنابل ليمكن استخدامها ضد الأهداف الصغيرة ومحدودة المساحة، بالتالي كان اختراع ذخائر «اليورانيوم المستنفذ»، والتي تعطي نفس النتائج، ولكن بقدر أصغر بكثير جدًا من القنابل

الذرية؛ حيث يقتصر استخدامها في مسارح العمليات ضد الأهداف محدودة الحجم، بالتـالي التكتيكيـة ولـيس الاسـتراتيجية وتـدخل في نطـاق جـرائم الحـرب باعتبارهـا جرائم ضد الإنسانية.

* هذا ويعتبر معدن اليورانيوم المستنفذ أقـل كثيرًا في التكلفـة مقارنـة بالمعـادن النظيرة الأخرى مثل «التجستن».

* وقد كشفت صحيفة يونانية أن إسرائيل وتركيـا مـن بيـن عـشر دول في العـالم حصلت على أسلحة نووية من إنتاج الولايات المتحدة على غرار اليورانيـوم المستنفذ التي قصفت به العراق والبلقان.

* وقد طالبت وكالة الطاقة النووية بإجراء مسح شامل للمواقع التي تعرضـت للقصف بقذائف اليورانيوم المستنفذ؛ حيـث أعلنـت الوكالـة أن الـسموم الكيميائيـة الناجمة عن استخدامها تـؤثر عـلى صحة الإنـسان، واعتبرتهـا ضـمن أسـلحة الـدمار الشامل، وذلك لشدة فتكها بالبيئة وأوجـه الحيـاة عـلى الأرض؛ حيـث يظـل غبارهـا الذري عالقًا بالجو، ويصل إلى التربة والمياه الجوفية فيلوث الأرض والزرع والحيـوان والإنسان ملايين السنين.

* وقد أثبت المسح المبدئي في العديد من المناطق التـي دارت بهـا حـرب الخليج إلى وجود مستويات إشعاعية عاليـة عـلى الـسطح التربـة وبتركيـزات كبـيرة، وهنـاك احتمال أن يكـون جـزء مـن هـذه الملوثـات قـد تـسرب عـن طريـق ميـاه الأمطـار إلى مسارات المياه الجوفيـة، كـما يظـل غـاز «الـرادون» النـاتج عنهـا عالقًـا بـالهواء الجـوي ويصيب الصدور، وينتقل من مركز الانفجار لآلاف الكيلو مـترات مـع الهـواء، ولا يؤدي للإصابات السرطانية فقط، بل إن تأثيراته على الجينات الوراثية مؤكـدة وتظـل إلى أجيال عديدة ما لم يتم الهجرة من هذه الأماكن الملوثة.

* كما أعلنت الولايات المتحدة عن توقف الإنتاج في الشركة الأمريكية التي تصنع اليورانيوم المستنفذ، كما قرَّر سلاح البحرية في الجيش البريطاني وقف استخدامها.

* وقد أكدت أزمة البلقان أن حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م كانت حربًا نووية؛ إذ أطلق الأمريكيون خلالها ما يقرب من مليون قذيفة مزودة باليورانيوم المستنفذ خلف وراءها ٤٠ طنًا من الغبار المشع، وهي كمية تكفي لقتل نصف مليون عراقي وكويتي، ويؤكد العلماء أن قصف مدينتي (هيروشيما وناجازاكي) بالقنابل النووية نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن الحرب النووية الوحيدة في التاريخ، بل إن حرب الخليج الثانية تصنف على أنها حرب نووية يمكن وصفها بالسرية، ولم يحرك لها أحد ساكنًا.

٢- قذائف الأبخرة الحارقة:

وتشبه الآثار الناتجة عن القنابل النووية الصغيرة، ولكن بدون إشعاع، وتطلق أساسًا ضد المناطق المحصنة والملاجئ والكهوف والخنادق وغيرها، وتشكل القذيفة الواحدة سحابة بخار تتغلغل في الأماكن الصعبة، ويصل قطرها إلى (٦٠) قدمًا، وعمقها (٨) أقدام؛ حيث تقوم الشحنة الأساسية بتفجير خليط من البخار الحارق الذي ينتشر بسرعة تفوق سرعة الصوت، وينتج من الانفجار موجة من الضغط الجوي تصل قوته إلى (٣٠) كيلو جرامًا.

ومع انفجار القذيفة تتكون سحابة تصيب من يتعرض لها بالارتجاج في المخ أو العمى أو تمزق طلبتي الأذن وانهيار الرئتين ونزيف داخلي.

٣- قنابل النابالم:

تصيب الكائنات الحية بحروق مميتة غير قابلة للإطفاء حتى تمام الوفاة، إضافة إلى الذخائر «الخارقة الحارقة» التي تنفذ إلى الجسم، ثم تفتفت داخله مما يتسبب عنها آلام غير محتملة، وتؤدي بالضرورة إلى الوفاة.

٤- القنبلة الموجهة GBU28:

يتم توجيهها بأشعة الليزر وتحمل ٢٦٨ كيلو جرامًا مواد متفجرة، وتزن القنبلة ٢٢٧٠ كيلو جرامًا، ويمكن لهذا النوع من القنابل الوصول إلى هدف بعمق ٣٠ مترًا تحت الأرض أو اختراق ٦ مترات من الأسمنت المسلح أو ٣٠.٥ مترًا من الأتربة المتراكمة.

٥- القنبلة «سمارت»:

يصل وزنها إلى ١٠٠٠ رطل، ولها زعانف توجيه للمعاونة في ضبط عملية المسار بعد انطلاق القنبلة، ومزودة بمنصهرات في الذيل مهمتها تأخير لحظة الانفجار؛ حيث تتم عملية الاختراق أولاً لسمك يصل إلى ١١ قدمًا من الخرسانة المسلحة وبعدها يتم الانفجار.

٦- القنبلة العنقودية:

تزن القنبلة ٩٥٠ رطلاً، وتحتوي على ثلاثة أنواع من القنابل الصغيرة، هي ثلث مضاد للأفراد، وثلث مضاد للمدرعات، وثلث قنابل حارقة، وهي مزودة بزعانف يجعل القنابل الصغيرة بداخلها، والتي تصل إلى ٥٠٠ قنبلة تتطاير لتصيب ثلثها الأفراد، والثلث للمدرعات ومنصات الصواريخ، والثلث الأخيرة يشعل حرائق هائلة.

٧- القنبلة الإشعاعية:

قنبلة تشمل مزيج من المتفجرات التقليدية والمواد المشعة مثل «مادة الكوبالت ٦٠» المتوفرة في العديد من المستشفيات والمصانع، وهي بذلك قنبلة بسيطة التكوين غير مكلفة ماليًّا، وتتسم بالضعف النسبي للحجم، وتتطابق الآثار التدميرية لها للمواد المشعة الناتجة عن القنبلة النووية، وتؤدي الخسائر المحدودة والأضرار الناتجة

عنها إلى إثارة حالة من الفزع وإلحاق خسائر اقتصادية نتيجة التلوث للبيئة المحيطة، ولكنها لا تتسبب في خسائر بشرية كبيرة؛ حيث تقتصر الخسائر على الذين تعرضوا مباشرة للانفجار، وتؤدي الإصابة إلى الموت البطيء، وهي مجال خصب لتنفيذ العمليات الإرهابية.

٨- وفي إطار السياسية النووية الجديدة:

تسعي الولايات المتحدة للتوسع في إنتاج أسلحة نووية صغيرة لاستخدامها في ميادين القتال؛ حيث أوضح تقرير قدم للكونجرس في ٨ يناير ٢٠٠٢م، ونشرته صحيفة «لوس أنجلوس تايمز الأمريكية» أكد التقرير على أن هذه الأسلحة ستستخدم ضد سبع دول هي: «الصين، وروسيا، وكوريا الشمالية، والعراق، وليبيا، وسوريا، وإيران».

كما دعا التقرير الذي قدمته إدارة الرئيس «بوش» للكونجرس الأمريكي أن هذه الأسلحة ستكون قابلة للاستخدام في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، واحتمال الحرب بين الصين وتايوان، أو هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية، أو هجوم إيران على إسرائيل أو أي دولة مجاورة لها.

هذا إلى جانب المضي قدمًا في مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي المضاد للصواريخ والذي تمت له تجربة ناجحة لاعتراض صاروخ قصير المدى أطلق من قاعدة لإطلاق الصواريخ في المحيط الهادي في يناير ٢٠٠٥م، كما طلب الرئيس «بوش» الابن زيادة ميزانية وزارة الدفاع بنحو ٤٨ مليار دولارًا لتصل إلى ٣٧٩ مليار دولار لمواجهة السياسة النووية الجديدة.

الأسلحة الكيميائية «الغازات الحربية»:

بـدأ استخدام الغـازات الحربيـة في ميـدان القتـال في ٢٢ أبريـل عـام ١٩١٥م خلال الحرب العالمية الأولى؛ حيث تمكنت القوات الألمانية من فتح ثغرات في الدفاعات الحصينة للقوات الأنجلـو فرنسية، وكـان نتيجة الإطلاق المفاجئ لحوالي ١٨٠ ألف كيلو جرامًا من ثاني الكلـور فـتح ثغـرة بمواجهة ٨ كيلو مترات، وقـد أصـاب هـذا الهجوم حـوالي ١٥ ألـف فـرد منهم ٥٠٠٠ قتلى، وقد أنتج من هذه المواد حتى نهاية الحـرب حـوالي ١٥٠ ألف طن استخدم منها أكثر من ١٢٥ ألف طن.

والغازات الحربية لها تأثير كيميائي وفسيولوجي ضار بالكائنات الحية والأفراد، كما أنها تلـوث الأرض والأسـلحة والمعـدات والمهمات وكـل مـا تصل إليه، وتقسم طبقًـا للاسـتخدام إلى «غـازات قاتلـة»، وتـسبب الوفـاة و«غـازات شـل القـدرة»، وتحـدث تـأثيرات ذهنيـة لفـترة زمنيـة معينـة، و«غازات مزعجة»، ولها تأثير مهيج مؤقت طبقًا لدرجة تركيزها.

الأسلحة البيولوجية «البكترولوجية»:

وتعني الاستخدام المخطط للكائنـات الحيـة أو سـمومها لإحـداث الوفاة أو إضعاف القدرة البشرية أو الثروة الحيوانيـة والزراعيـة، سـواء في مسرح العمليات أو ضد الجبهة الداخلية، ومـن أنواعهـا «البكتريـا» المـسببة للأمـراض الخطـيرة، مثـل الطـاعون، والحمـى الخبيثـة، وحمـى

الأرانب، وحمى الغدد، والكوليرا، و«الفيروسات» المسببة لأمراض الجدري، والجديري، والحمى الصفراء، ومرض الورم المخي، و«الفطريات» التي تحدث التهابات الرئة للإنسان، هذا إلى جانب مجموعة المواد البيولوجية التي تصيب المزروعات من السموم الخطيرة والمبيدات النباتية ومواد مسقطات الأوراق، وتستخدم الأسلحة البيولوجية بواسطة «أجهزة ميكانيكية» مصممة لهذا الغرض ومستودعات الرش أو البالونات، أو بواسطة أفراد «الطابور الخامس»، الذي تستخدم لنقل الميكروبات إلى المناطق المراد إصابتها، أو بتلوث عمليات إنتاج المواد الغذائية مثل معامل الألبان ومصانع تعبئة السردين والأسماك واللحم والمشروبات وغيرها، أو تلويث المراعي والحقول الزراعية، بالإضافة إلى تلويث مصادر المياه ونقط الإمداد بها.

السلاح البيولوجي:

تعد الأسلحة البيولوجية من أشد أسلحة الدمار الشامل فتكًا وتدميرًا؛ لأنها تتكون من كائنات حية معدية تعيش وتتكاثر، وتزداد خطورتها بمرور الوقت والزمن، ويمكن صنع ترسانة من الأسلحة البيولوجية في خلال وقت قصير بإمكانات مادية وتكنولوجية بسيطة، وبعض الميكروبات التي تستخدم في هذا الغرض، مثل بكتيريا «الأنثراكس» العضوية والتي يكفي استنشاق واحد على مليون من الجرام منها لقتل إنسان ضخم الجثة، ويكفي أن نعلم أن

إطلاق ٥٠ كيلو جرامًا من بكتيريا «الأنثراكس» من طائر على ارتفاع كيلو متر في اتجاه الريح يمكنها أن تقتل من النصف مليون شخص إلى ٩٥٠ ألف في الحال بمجرد إطلاقها، وتترك ما يقرب من ١٢٥ ألف شخص في حالة إصابة خطيرة.

وقد تمَّ تدخل علم الهندسة الوراثية، وكذلك البيولوجيا الجزئية والمناعة في هندسة بعض الكائنات المستخدمة وراثيًّا، بحيث لا يؤثر فيها التطعيم الذي تم صنعه بناء على التركيب الجيني للكائنات العادية، وليست الهندسة وراثيًّا، وكذلك الحال بالنسبة للمضادات الحيوية، بحيث لا تؤثر في هذا الميكروب الجديد، ولعل أقرب مثال لذلك هو «الطاعون السوبر»، الذي تم تصنيعه بواسطة الاتحاد السوفيتي قبل تفككه، بحيث لا يؤثر فيه التطعيم المتاح ضد الطاعون، وكذلك «٢٧» نوعًا من المضادات الحيوية، التي كان من المعروف أن لها تأثيرًا على هذا النوع من البكتيريا، وكذلك فيروس «حمى الدنج»، و«الأنثراكس»، و«التيفوس»، كما تمكن بعض العلماء من وضع جينات بعض الفيروسات أو البكتيريا القاتلة مثل الجدري أو الكوليرا داخل التركيب الجيني لبعض أنواع البكتيريا غير الضارة العادية، ولا يمكن هذا إلا من خلال فحص الميكروب جينيًّا بوسائل الفحص الحديثة للوصول إلى البصمة الجينية للميكروب.

تكلفة الهجمات البيولوجية:

إذا كانت تكلفة السلاح التقليدي ٢٠٠٠ دولار للكيلو متر المربع، والسلاح النووي ٨ آلاف دولار للكيلو متر المربع، والسلاح الكيميائي ٦٠٠ دولار للكيلو متر المربع، فإن تكلفة السلاح البيولوجي هو دولار واحد لكلِّ كيلو متر مربع.

التطور والتقدم التكنولوجي في الأسلحة التقليدية:

يسير التقدم التكنولوجي في الأسلحة التقليدية في اتجاه إعطائها تأثير الردع الموجود في الأسلحة النووية الهادف إلى زيادة الدقة والمدى والتأثير من خلال خمس تقنيات أساسية تشمل:

* التقدم في مجال الصواريخ وتكنولوجيا الإخفاء، والتي لن تقتصر على إخفاء الأسلحة والمعدات فقط، ولكنها تمتد إلى الأجهزة القاذفة والمتحركة وأجهزة الاستطلاع والمراقبة.

* التقدم الواسع في علم الإلكترونيات الدقيقة والذكاء الصناعي والذي قد يشكل أثرًا هائلاً على أجهزة التوجيه والتحكم والإعاقة والشوشرة وتوجيه إدارة النيران والاتصالات والسيطرة على القوات وأيضًا الطفرة في مجالات الكشف الراداري ومداه ودقة ومعدل بياناته.. إضافة إلى الطفرة التكنولوجية في نظم الاتصالات واستخدام الأقمار الصناعية والتوسع في مجال الإعاقة الإلكترونية ومقاومتها ونظم القيادة والسيطرة الآلية.

* التطور في نظم الحواسب والتي تميزت بالقدرة على تنفيذ عمليات كثيرة في وقت قياسي صغير جدًّا إضافة إلى تطور ذاكرة الحواسب فاتسعت جدًّا مع صغر حجمها، وأيضًا طرق وأساليب وطاقة التخزين.

* تطوير القدرة التدميرية للرءوس المدمرة للصواريخ والقنابل لتتراوح القوة ما بين نصف طن إلى ٧٠ طنًا مواد متفجرة للرأس أو القنبلة الواحدة.

التساؤل الثاني: ما هو التطور الذي عكسته التكنولوجيا المتقدمة على العقائد والاستراتيجيات العسكرية؟

لقد انعكس التطور الهائل في التكنولوجيا المتقدمة لوسائل التدمير من ذخائر وأسلحة على العقائد والاستراتيجيات العسكرية، وغيَّرت الكثير من مفاهيم الفن والعلم العسكري الذي كان سائدًا حتى الثمانينيات من القرن المنصرم.. نذكر منها:

١ - التغير في مفهوم «استراتيجية الردع» والذي كان مستقرًا على أن الأسلحة النووية غير قابلة للاستخدام الفعلي هجومًا أو دفاعًا؛ حيث اصطلح على تسميتها «الرادع النووي» باعتبار أن القوة التدميرية لها كانت كبيرة وهائلة بحيث لم يكن متصورًا استخدامها، وبالتالي فقد استند فكر الردع إلى وضع التوازن النووي الذي ساد بين العملاقين خلال الحرب الباردة.

وقد جاءت السياسة النووية الجديدة للولايات المتحدة لتلغي نظرية الردع وتعلن إمكانية استخدام الأسلحة النووية هجوميًا ضد دول غير نووية مثل: إيران والعراق وسوريا وليبيا وكوريا الشمالية، إضافة إلى دول نووية مثل: روسيا والصين إذا ما تهددت المصالح الأمريكية، وبالتالي لم يعد استخدام الأسلحة النووية مرتبطًا بفكرة البقاء، بل أصبح يتصل بحماية حليف أو تدمير أهداف مستعصية أو الرد على هجوم غير تقليدي مما ألغى مفهوم الردع.

٢- الاستخدام غير المحسوب من قبل الأنظمة القمعية الحاكمة لبعض نوعيات من الغازات الحربية والأسلحة الجرثومية والمواد المشعة لقمع

الانتفاضات والثورات الشعبية أو حركات التحرر الوطني أو رموز المعارضة الوطنية لها.. «الانتفاضة الفلسطينية، ثورة الشيعة والأكراد شمال وجنوب دولة العراق»، إضافةً إلى استخدام بعض المنظمات والجماعات المتطرفة لها باعتبارها الوسيلة المناسبة للتعبير عن احتجاجهم أو سخطهم نتيجة ليسر وبساطة وقلة التكلفة المالية لإنتاجها.

٣- لقد أصبحت القوة التدميرية للأسلحة هي التي تحسم نتيجة الصراع المسلح؛ حيث تراجع دور القوت البرية وأصبح يحتل المرتبة الثانية بعد الخسائر الفادحة والمدمرة التي تحدثها الأسلحة المعاصرة، ولعل متابعة ما تم في العملية «عاصفة الصحراء» والعمليات العسكرية في «أفغانستان» بالمقارنة بعمليات أكتوبر ١٩٧٣م أو عمليات يونيو ١٩٦٧م -خير مثال على تلك الحقيقة.

٤- إن التقدم التكنولوجي في أسلحة ومعدات القتال وما وفره من قدرات تدميرية عالية جعل الصراعات الحديثة لا تتسم بالمواجهات المباشرة، وبالتالي الخسائر الجسيمة في كلا الطرفين خاصةً في القوة البشرية نتيجة لهذه المواجهة.. بل أصبحت تتسم بإدارة القتال عن بعد باستخدام القدرات التدميرية الهائلة للأسلحة والمدى الطويل ودقة الإصابة لها بالقدر الذي يحدث خسائر هائلة في الدولة التي تستخدم ضدها هذه الأسلحة فقط دون الجانب الذي قام باستخدامها خسائر لطرف واحد فقط.

٥- أصبح لسرعة الحصول على المعلومات وتوفرها من خلال التطور الهائل في وسائل الحرب الإلكترونية والأقمار الصناعية وكفاءة معدات وآلات التصوير المزودة بها طائرات الاستطلاع والإنذار والقيادة خاصة الطائرات

الموجهة بدون طيار، ما جعل الرءوس المدمرة للصواريخ والقنابل التي تلقيها القاذفات تصيب أهدافها بدقة بالغة، مهما طالت المسافة أو الارتفاع عن الهدف، وذلك نتيجة دقة المعلومات التي يتم تغذية الحواسب الآلية المزودة بها الرءوس الصاروخية والقنابل التي تقذفها قواعد الصواريخ والطائرات الجوية.

التساؤل الثالث: ما هي قواعد القانون الدولي التي تدعو إلى تحريم إبادة الجنس البشري؟

لقد صدرت الكثير من المواثيق والمعاهدات التي تدعو إلى ضبط التسلح خاصة أسلحة الدمار الشامل.. نذكر منها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وبروتوكول حظر امتلاك وإنتاج وتطوير الأسلحة الكيماوية وغازات ا لحرب.

كما أن قواعد القانون الدولي تدعو إلى تحريم إبادة الجنس البشري ومحاكمة مجرمي الحرب الذين يستخدمون أسلحة تعرض البشرية للخطر باعتبارها جرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم.

- هذا وتمنع اتفاقية تحريم إبادة الجنس البشري ومبادئ القانون الدولي التي وضعتها لجنة القانون الدولي عام ١٩٥٠م بناءً على محاكمة «تورمبرج» استخدام هذه الأسلحة اللاإنسانية باعتبارها جرائم ضد الإنسانية طبقًا للنص الذي تأسست عليه المحكمة الجنائية الدولية، وينصُّ القانون الذي تم إعداده بموجب تكليف الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٩/ ٤٤) على محاكمة مجرمي الحرب الذين يستخدمون أسلحة تعرض البشرية للخطر باعتبارها جرائم ضد الإنسانية، كما أن معظم الدول التي استخدمت هذه الأسلحة هم أطراف في البروتوكول الأول الملحق باتفاقية جنيف الخاص بحماية ضحايا الحرب والموقع في ١٠ يناير ١٩٧٧م.

هذا وتعتبر أن الدول المضارة من الاستخدام أو حتى الأفراد لهم الحق في رفع دعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية الدولية لمخالفة هذه الدول لالتزامها التعاقدية في بروتوكول جنيف الأول، كما أنه في إطار بروتوكول جنيف الموقع في يناير ١٩٧٧م يحق ملاحقة رؤساء الدول وقادة القوات وتقديمهم للمحاكمة الدولية لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية.

وقد قامت إسرائيل بمطاردة مجرمي الحرب من النازيين بعد الحرب العالمية الثانية الذين ادعت استخدامهم لأسلحة محرمة دوليًا ضد المواطنين اليهود في البلاد التي تعرضت للغزو الألماني وقدّمتهم للمحاكمة باعتبار ما ارتكبوه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

هذا وقد اعتبرت أحكام محاكمة «نورمبرج» ومحاكم «طوكيو» التي شكلت بعد الحرب العالمية الثانية سوابق قانونية فيما قررته من مسئولية دولية لمجرمي الحرب النازيين واليابانيين الذين استخدموا الأسلحة المحرمة، مثل النابالم والذخائر الخارقة الحارقة التي تتفتت داخل جسم الإنسان، كما شهدت بداية القرن الحادي والعشرين تشكيل محكمة «لاهاي» لمحاكمة رئيس دولة صربيا ومجرمي الحرب من قادة ضرب البوسنة الذين ارتكبوا أبشع الجرائم ضد مسلمي البوسنة من قتل جماعي أو اغتصاب للسيدات أو إعدام للمدنيين والأسرى ودفنهم في مقابر جماعية فيما عرف بـ«حرب البلقان»، لتؤكد أن جرائم الحرب ضد الإنسانية لن تمضي دون عقاب مهما طال الزمن!!

***

ثالثًا: تكنولوجيا الأقمار الصناعية وتطورها

التعريف بالأقمار الصناعية

* بـدأ مـا أطلـق عليـه «عـصر الفـضاء» أو امـتلاك تكنولوجيـا الفـضاء في الخمسينيات عندما أطلق الاتحاد السوفيتي السابق أول قمر صناعي عرفه العالم في ٤ أكتـوبر ١٩٥٧م، ولم يمـض شـهر واحـد حتـى أطلـق القمـر الـصناعي الثـاني في ٣ نوفمبر ١٩٧٥م.

* بعـد أربعـة أشـهر أطلقـت الولايـات المتحـدة قمرهـا الـصناعي الأول في ٣١ يناير ١٩٥٨م.

* بدأ السباق العلمي بين الـدولتين.. وتطـور الـصراع إلى تـسجيل نـصر كبـير بإطلاق الإنـسان إلى الفـضاء (رائـد الفـضاء الـسوفيتي «جاجـارين») في ١١ أبريـل ١٩٦١م، ثم تعاقب من بعده رواد الفضاء.

* يطلق على الأقمار الصناعية اسم «مجسات الفضاء»؛ حيث تطلق بصاروخ إلى ارتفاع معين في الفـضاء في مـسافة ٢٣٩ ألـف ميـل في المتوسـط بـين كوكـب الأرض والقمر، ويتحدد ارتفاع القمر الصناعي طبقًا للهدف من إطلاقه.

* تختلف الأقمار الصناعية عـن سـفن الفـضاء والتـي تطلـق لتخـوض في أعـماق الفـضاء بين كواكـب المجموعـة الشمـسية أو المحـيط بـالقمر، وقـد اتجهـت الـبرامج الأمريكية في هذا المجال إلى هدفين: بلـوغ القمـر وإنـزال رواد فـضاء عليـه، ودارسـة كواكب المجموعة الشمسية وهما كوكب الزهرة والمريخ.

أنواع الأقمار الصناعية.. أربعة أنواع

* أقمار القياسات العلمية: وتقوم بجمع المعلومات العلمية، وكشف المجهول عن طبقات الغلاف الهوائي المحيط بالأرض، وقياس تحركات الأجرام الكونية، وتحليل الإشعاعات الناتجة عنها.

* أقمار قياسية: ونقوم بتسجيل المعلومات اللازمة بوضع أجهزة بداخلها طبقًا للغرض التي تطلق من شأنه.

* أقمار تطبيقية: وتستخدم لتطوير الحياة على الأرض، وتحسين الاستخدامات التكنولوجية لصالح رفاهية البشر، ومنها: الاتصالات اللاسلكية، والإذاعات التليفزيونية، والأرصاد والملاحة الجوية، والمسح الجغرافي، والاستشعار عن بعد.

* أقمار الأغراض العسكرية: سواء للاستطلاع والإنذار المبكر، والتصنت الإلكتروني، والتجسس لجمع المعلومات.

* وتعتمد الأقمار الصناعية على طرق تكنولوجية متقدمة جدًّا في امتلاك صواريخ إطلاقها أو مكوناتها أو ما تحمله من كاميرات التصوير الجوي وصناعة العدسات البصرية واستخدام الأشعة تحت الحمراء للتصوير في الظلام والأحوال الجوية السيئة، ومن قراءة الصور الجوية بعد تكبيرها وامتلاك تكنولوجيا الاستشعار عن بُعد خاصةً ما تتطلبه دراسة جغرافية الأرض أو باطنها.

إنتاج الأقمار الصناعية:

تتطلب قدرة عالية على الإنفاق، ولم يخوض في هذا الميدان إلا أعداد قليلة من الدول على رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق.

* وتليها بإطلاق أعداد محدودة كل من بريطانيا وفرنسا ثم الصين ثم دخلت حديثًا دول مثل اليابان وإيطاليا والهند وبولندا والبرازيل وكندا وألمانيا الغربية، ثم إسرائيل.

* سادت المشاركة الدولية في امتلاك تكنولوجيا الأقمار الصناعية وإطلاقها منها على سبيل المثال.

* مشاركة بعض الدول الأوروبية مع أستراليا في إنتاج صاروخ فضائي لإطلاق أقمار صناعية حول الأرض للأبحاث العلمية.

* مشاركة بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا والسويد وبلجيكا وهولندا وسويسرا والدنمارك وأسبانيا في تكنولوجيا إطلاق صاروخ أوروبا ليحمل القمر الصناعي «أسرو».

* تعاون الولايات المتحدة مع كندا في إطلاق قمر صناعي كندي الذي أطلق بصاروخ أمريكي.

* تعاون الاتحاد السوفيتي السابق مع دول أوروبا الشرقية في إنتاج قمر صناعي للأغراض العلمية باسم «أنتركوزموس».

* تعاون الولايات المتحدة مع إسرائيل في إنتاج وإطلاق أربعة أقمار صناعية منذ الثمانينيات «مجموعة أفيك».

تكنولوجيا الأقمار الصناعية وإسرائيل:

- إسرائيل تعتبر في حد ذاتها تجربة تكنولوجية ناجحة.
- وصلت إنتاجية الفرد في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى ١٤٧ ألف دولار عام ١٩٩٥م، ولم يتجاوز ١٠ آلاف دولار في مصر.
- وصلت إنتاجية الفرد من منتجات وخدمات التكنولوجيا المتقدمة والمعلومات في إسرائيل إلى ١٥٠٠ دولار سنويًّا، بينما وقف في مصر عند ثلاثة دولارات.
- انعكس ذلك في الانطلاقة الإسرائيلية الهائلة في مجال الصناعات الإلكترونية وصناعة البرمجيات.. وصلت قدرتها التصديرية إلى حوالي ٩ مليار دولار سنويًّا.
- ركزت إسرائيل على تطوير العلوم والهندسة في أنظمتها التعليمية، وانعكس ذلك في أن أربعة عشر من كل ألف يحملون درجات علمية في العلوم والهندسة، وتدريب علمائها بالخارج في بعثات للولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، إضافةً إلى هجرة ٣٠٠٠ عالم وفني من المهارات العالية في تكنولوجيا الدفع الصاروخي وعلوم الطيران والهندسة النووية من الولايات المتحدة إلى إسرائيل وهجرة العلماء اليهود من دول أوروبا الشرقية والغربية لتمكينها من إدارة برنامج نووي متقدم.
- استثمرت إسرائيل مجالات تعاونها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، ووقعت إسرائيل مذكرة التفاهم الاستراتيجي العسكري في ٣٠ نوفمبر ١٩٨١م، شملت التعاون في مجال التخطيط الاستراتيجي العسكري وإجراء التدريبات والمناورات المشتركة والتجهيز المشترك لمسرح عمليات

الشرق الأوسط مع توسيع التعاون المشترك في مجالات البحث والتصنيع الجوي.

- في مايو ١٩٨٦م وقّع الجانبان مذكرة تفاهم بخصوص إشراك إسرائيل في مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي أعلنها الرئيس «رونالد ريجان» في مارس ١٩٨٣م، وقد أعطت لإسرائيل الحق في الاشتراك في البحوث التكنولوجية ذات الصبغة العسكرية مع التعهد بنقل جوانب تكنولوجيا الأبحاث الأمريكية لإسرائيل.

- وقد انعكس ذلك على برنامج الفضاء الإسرائيلي سواء بتصنيع صاروخها الحامل للقمر الصناعي العسكري «أوفيك» أو قمر الاتصالات «عاموس»، مع طفرة واسعة في صناعة الطائرات المقاتلة والصاروخ «حيتس» المضاد للصواريخ.

- في أوائل ١٩٨٧م تم إعلان الأمريكي على أن إسرائيل حليفة غير عضو في «حلف الناتو» طبقًا للقانون القومي الأمريكي رقم (١١٠٥) بما يسمح لها في الاشتراك في مشروعات التطوير والبحوث الأمريكية.

***

رابعًا : نظام الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ

«الدرع الصاروخي الأمريكي»

أثارت قضية نظام الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ المعروف بـ«الدرع الصاروخي الأمريكي» جدلاً واسع النطاق بين الحلفاء والأصدقاء للويلات المتحدة، الأمر الذي جعلها المحور الرئيسي لأول زيارة الرئيس الولايات المتحدة «جورج دبليو بوش»، والتي شملت ست دول أوروبية واستغرقت خمسة أيام خلال الفترة من (١١ إلى ١٦) يونيو ٢٠٠٦م، ثم كان ختامها لقاء قمة مع الرئيس الروسي «فلاديمير بوتن».

وقد قوبل مقترح الرئيس الأمريكي بردود أفعال متفاوتة لعل أبرزها أنها تمثل تحديًا لاستراتيجية روسيا بشأن نزع السلاح ونقضًا واضحًا من جانب الولايات المتحدة لاتفاقيات والتزامات وتعهدات قطعتها الولايات المتحدة على نفسها في مجال ضبط التسليح والحد من انتشار الأسلحة وتحقيق توازن الردع الاستراتيجي، بدأ من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ ذاتية الدفع التي أبرمت في موسكو عام ١٩٧٢م وما تلاها من معاهدات والتزامات بين العملاقين الاتحاد السوفيتي السابق الولايات المتحدة.

بدأ التفكير في نظام الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ في عهد الرئيس الأمريكي «بيل كليتنون» الذي أعلن في أغسطس ٢٠٠٠م أنه قرار الاستمرار أو عدم الاستمرار في تنفيذ الدرع المضاد للصواريخ لخليفته، وذلك تجنبًا للخلاف مع موسكو وبكين والحلفاء الأوربيين للولايات الأمريكية، إضافة إلى فشل العديد من التجارب التي تمت على طريق تنفيذ ذلك النظام، وقد تجاهل الرئيس «بوش»

تحفظات الرئيس السابق «كلينتون»، واعتبر «الدرع الصاروخي الأمريكي» ضرورة باعتبار أن الحرب الباردة قد انتهت، وأصبح المفهوم السائد خلالها عن التوازي النووي باليًا وعتيقًا، كما أكد الرئيس الأمريكي على أنه يتعين على الولايات المتحدة حماية نفسها وحماية حلفائها الأوروبيين والآسيويين من أي هجوم بالصواريخ العابرة للقارات عن طريق الصدفة أو من قبل أشخاص مثل «صدام حسين» أو أي طغاة يكرهون الولايات المتحدة، ويكرهون الحرية والديمقراطية.

- ارتكزت تحفظات الرئيس الأمريكي السابق «بيل كلينتون» والتي تجاهلها الرئيس «جورج دبليو بوش» على حقيقة أن الولايات المتحدة في إطار سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتي السابق قد وقعت في ٢٦ مايو ١٩٧٢م على معاهدة الأسلحة المضادة للصواريخ البالستية، والتي تمنع الطرفين من نشر نظام على المستوى الوطني للدفاع ضد الصواريخ، وسمحت فقط لكل دولة منهما بنشر مائة صاروخ اعتراضي مقسمة على موقعين: أحدهما لحماية العاصمة، وثانيهما لحماية أحد مواقع الصواريخ الهجومية، وقد تم بعد ذلك خفض الموقعين إلى موقع واحد في بروتوكول عام ١٩٧٤م بين العملاقين.

- يعتبر مشروع «الدرع الصاروخي الأمريكي» تطويرًا وامتدادًا لبرنامج حرب النجوم الذي أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق «رونالد ريجان» عام ١٩٨٣م في مبادرته للدفاع الاستراتيجي ضد الصواريخ، والذي كان يتضمن منظومة معقدة وشاملة ومتعددة الطبقات تقوم على اعتراض الصواريخ وما تحمله من رءوس نووية خلال مراحل طيرانها المختلفة بدءًا من لحظة إطلاقها وأثناء رحلتها الطويلة في الفضاء خارج الغلاف الجوي، وعند دخولها الغلاف الجوي وعودتها إلى الأرض.

ومع المعارضة الشديدة واتخاذ الاتحاد السوفيتي السابق موقفًا معارضًا صلبًا

واتهامه للولايات المتحدة بالبدء في سباق تسلح جديد ونقض لمعاهدة ١٩٧٢م للأسلحة المضادة للصواريخ، توقف العمل في المشروع وتحول إلى برنامج للأبحاث ومنظمة لرعاية فكرة الدفاع الصاروخي وتذليل المصاعب والعقبات التكنولوجية التي تعترضها، وذلك بالتعاون مع كلٍّ من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وكندا وبلجيكا والنرويج وإسرائيل.

- لم يكن قرار توقف العمل في برنامج حرب النجوم في الثمانينيات استجابة لاعتراض الاتحاد السوفيتي السابق فقط، ولكنه أشعل سباق التسلح بين العملاقين بالقدر الذي أسرع بإفلاس الاتحاد السوفيتي وتفككه ثم انهيار حلف «وارسو» أيضًا، حيث تضاعف الإنفاق العسكري إلى ثلاثة أضعاف ووصل مع مطلع ١٩٩٠م إلى حوالي ٨٠٠ بليون دولار تقريبًا، وهو ما يعادل ٥٪ من الإنتاج العالمي، أو ما يعادل كل الإنتاج القومي لدول إفريقيا ودول جنوب آسيا مجتمعة، كما يعني أن كل فرد في العالم ينفق حوالي ١٧٥ دولار سنويًّا على الاستعداد للحرب، وهو يقارب متوسط الدخل للفرد لنصف سكان العالم من الدول النامية، إضافةً إلى أن أكثر من ٥٪ من الإنتاج الصناعي العالمي يذهب إلى القطاع العسكري!!

◆ فكرة برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي:

برزت فكرة البرنامج مع مطلع التسعينيات بعد أن تراكمت حصيلة تكنولوجية جيدة من عمل السنوات الماضية، وتزامنت مع توفر قدرات أكبر على التطبيق وظهور حاجة حقيقية من وجهة نظر الباحثين والعلماء ومراكز اتخاذ القرار في الولايات المتحدة إلى أهمية بلورة برنامج جديد للدفاع ضد الصواريخ خاصة بعد أن تصاعدت حرب المدن بالصواريخ «البالستية» في العراق وإيران، وانتشار في تكنولوجيا الصواريخ في آسيا وأمريكا اللاتينية خلال عقد الثمانينيات.

ويقوم برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي على ثلاث أولويات:

أولهما: تطوير نظم دفاعية ميدانية على أن يبدأ العمل فيها بأسبقية عالية وطبقًا لبرنامج زمني محدد.. الأمر الذي عجل بالبدء في تنفيذها وأسفرت خلال عقد من الزمان عن تطوير النظام «باتروبت الأمريكي» «وآرو الإسرائيلي» وأنظمة أخرى تحت التطوير مثل النظام «ثاد» والليزر المحمول جوًّا، و«ميداس» المضاد للصواريخ «كروز».

وثانيهما: تطوير نظام دفاعي وطني ضد الصواريخ، وهو الأصعب تكنولوجيًّا، ويعتبر إحياء لمشروع «حرب النجوم» الذي تبنته إدارة «ريجان» وتم تعديله في صورة تتناسب مع التهديدات والمتغيرات الدولية الجديدة، وهو البرنامج الذي تبنته إدارة «بوش» والمثير للجدل، والذي تقرر أن تتولى منظمة الدفاع ضد الصواريخ «البالستية» الإشراف على تطويره ونشره بالتدرج من خلال ثلاث مراحل، طبقًا لمستوى التهديد؛ حيث تمَّ نشر المستوى الأول فيه عام ٢٠٠٥م بهدف مواجهة عدد محدود من الصواريخ العابرة للقارات البدائية التي تمتلكها دول مناوئة للولايات المتحدة خلال تلك الفترة، والمستوى الثاني يتكون من ١٠٠ صاروخ اعتراضي بهدف مواجهة عدد محدود من الصورايخ العابرة للقارات والأكثر تطورًا، ويبدأ نشره عام ٢٠١٠م، أما المستوى الثالث والذي يعتمد على قواعد أرضية وبحرية وفضائية بهدف مواجهة أعداد كبيرة من الرءوس المتقدمة تكنولوجيا.

هذا ويتكون هذا المستوى من العناصر الأساسية الآتية:

- نظام إنذار مبكر: يعتمد على رادارات أرضية وأقمار صناعية.
- وسائل تتبع فضائية وأرضية: لتمييز الرءوس الحقيقية من الهيكلية.
- صواريخ اعتراضية تطلق من قواعد أرضية: مزودة بقذيفة لتدمر الصواريخ المعادية بطاقة حركة الاصطدام المباشرة.

* نظام واحد للقيادة والسيطرة والإدارة: خاضع لسيادة الولايات المتحدة من خلال مركز للتحكم وإدارة النيران يعتمد على ما يطلق عليه «المكوك الفضائي»، والذي يتضمن مجموعة من الأقمار الصناعية لمتابعة الصورايخ المعادية من لحظة إطلاقها، ويشمل مجموعتين تتكون أولها من أربعة أقمار تدور على ارتفاعات عالية جدًّا، وثانيها يتكون من ٤٢ قمرًا تدور في مدار منخفض، وتتبادل المجموعتان المعلومات فيها بينهما خلال عملية الاعتراض، وثالثها: إجراء بحوث لبناء أسلحة ضد الصواريخ تعمل من قواعد قتال فضائية.

الهدف من برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي:

هناك هدف معلن للولايات المتحدة قد أعلنه وزير الدفاع الأسبق في إدارة الرئيس «بيل كلينتون» منذ أربع سنوات يحدد مهمة البرنامج الجديد في «الدفاع عن الولايات الخمسين للولايات المتحدة ضد هجوم محدود بالصواريخ «البالستية» من إحدى الدول المارقة مثل كوريا الشمالية والعراق وإيران».

أما الهدف الحقيقي والغير معلن ومن وجهة نظري فهو «سعي الولايات المتحدة للاحتفاظ بتفوق عسكري مطلق يؤكد سيادتها الكونية على البر والبحر والجو والفضاء الكوني، بما لا يسمح لأي من القوى الصاعدة من منافستها في هذا المجال بالقدر الذي يمكنها من الاحتفاظ بمكانتها كقوة عظمى واحدة بلا منازع لعدة عقود قادمة».

- ومما يؤكد هذا الهدف أن عوامل قياس قوة آية دولة تتكون من عدة عناصر لعل أهمها على الإطلاق هي القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، ومن منطلق أن القوى الصاعدة مثل الاتحاد الأوروبي الذي يسعى لتكون الولايات المتحدة الأوروبية وجمهورية الصين قد اقتربتا من الوصول إلى مستوى القوة الاقتصادية

الأمريكية مما فرض على الولايات المتحدة أهمية البحث عن وسيلة تضمن لها السيادة والتفوق المطلق في القوة العسكرية.. لذا كان عليها تبني نظام الدرع الصاروخي الأمريكي الذي يمكنها من تحقيق ذلك الهدف، وبالقدر الذي لا يسمح لأي دولة في العالم من إطلاق صواريخ تكتيكية أو استراتيجية تهدد مصالحها المتشبعة، ويضمن لها التفوق الغير قابل للمنافسة، بما يؤكد احتفاظها بمكانتها كقوة شاملة واحدة عظمى بلا منازع!!

*** برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي والشرق الأوسط:**

- لعبت أحداث الشرق الأوسط خلال فترة الثمانينيات ومطلع التسعينيات دورًا رئيسيًا في اتجاه الفكر الأمريكي لتبني نظام الدرع الصاروخي التي تستهدف بناءه؛ حيث استخدمت الصواريخ «البالستية» بكثافة في مسرح عملياته سواء من جانب العراق ضد قوات التحالف الدولي بعد غزوه للكويت عام ١٩٩١م، فقد ألقتها بغداد على كلٍّ من الرياض والظهران في المملكة العربية السعودية، كما ضربت به تل أبيب، كما استخدمتها الحكومة العراقية والإيرانية بكثافة عالية خلال الحرب العراقية، والإيرانية فيما أطلق عليه «حرب المدن»، كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط أكبر مسرح عمليات في العالم شهد استخدامًا مكثفًا وواسعًا سواء للصواريخ «البالستية» التكتيكية أو متوسطة المدى خلال مراحل العملية «عاصفة الصحراء».

- ويعتبر برنامج «الدرع للصاروخ الأمريكي» من البرامج التي لا يمكن لدولة واحدة أن تنهض به مهما كانت قدرتها وإمكاناتها؛ حيث يحتاج إلى شبكة عالمية متكاملة للإنذار المبكر والنشر العملياتي واسع النطاق لنظم الدفاع المضادة للصواريخ من مناطق واسعة من العالم، وذلك ما يفسر عدم احتفاظ الولايات المتحدة بالسرية المطلقة التي تحيط بها برامجها التسليحية حفاظًا على تفوقها الكاسح

في مجال التكنولوجيا العسكرية، وبالتالي اضطرارها للإعلان عن برنامج درعها الصاروخي الجديد سعيًا لحصولها على دعم سياسي ومشاركة فعلية واسعة من الحلفاء والأصدقاء في العالم.

– وقد ركزت الإدارة الأمريكية منذ عام ١٩٩٨م على إدخال الشرق الأوسط مشروعها، وسعى وزير الدفاع الأمريكي السابق «وليام كوهين» بكل السبل لإقناع قادة دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن وإسرائيل بالمشاركة في هذا البرنامج.

– وقد أبدت دول المنطقة تحفظات على مشاركتها في البرنامج تتمثل في خشية هذه الدول من أن يؤدي هذا البرنامج إلى تصعيد سباق التسلح في المنطقة وبالذات في المجال الصاروخي ومن جانب إيران تحديدًا!!

علاوةً على أن هناك حساسيات سياسية واضحة تجاه مشاركة إسرائيل في البرنامج؛ حيث يعتبر هذا العرض الأول من نوعه الذي يكون مطروحًا فيه مشاركة الجانب العربي والإسرائيلي في مشروع دفاعي وتسليحي مشترك حتى وإن كانت المشاركة غير مباشرة وتجيء تحت المظلة الأمريكية، هذا إضافة لأن التكلفة المالية العالية للبرنامج قد اعتبر مثار قلق للعديد من دول المنطقة خاصة دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث يمثل ذلك عبئًا إضافيًّا ضخمًا على عاتق الميزانيات الدفاعية المثقلة أصلاً لهذه الدول.

*** اتجاهات المعارضة للدرع الصاروخي الأمريكي:**

هناك ثلاثة اتجاهات تسير على طريقها المعارضة لبرنامج «الدرع الصاروخي الأمريكي» يختص الاتجاه الأول بداخل الولايات المتحدة ذاتها، ويختص الاتجاه الثاني بالدول الأوروبية الحليفة للولايات المتحدة أعضاء حلف الأطلسي، ويختص الاتجاه الثالث بكل من روسيا والصين.

وقد تتلاقى هذه الاتجاهات أو تتباعد ولكنها جميعًا تؤكد عدة حقائق لعل أهمها:

* إنها تؤثر بالسالب على عصر «الاستقرار الاستراتيجي» الذي تضمن التوقيع العديد من الاتفاقيات في مجال ضبط التسلح والحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية، وكان آخرها «معاهدة ستارت ٢» التي أبرمت بين كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي «جورج بوش» في منتصف عام ١٩٩٢م فيما عرف «بصفقة القرن»؛ حيث يتم بمقتضاها تدمير ثلثي كل من الترسانة النووية الأمريكية والروسية، أي: نحو ١٧ ألف رأس نووي استراتيجي؛ حيث يصل عدد الرءوس النووية في الترسانة الأمريكية إلى ٣٥٠٠ رأس، بينما تصل الرءوس النووية السوفيتية إلى ٣٠٠٠ رأس فقط، وقد تركز التخفيض بموجب تلك المعاهدة على الصواريخ «البالستية» عابرة القارات التي تنطلق من البر، والتي تشكل عماد القوة الاستراتيجية النووية الروسية والمصدر الرئيسي لتفوقها على الترسانة الأمريكية، والتي تعتمد أساسًا على الصواريخ العابرة للقارات التي تنطلق من الغواصات، وبالتالي -لن تتأثر بتلك المعاهدة- فيما يترك آثارًا سلبيةً على الترسانة النووية الروسية تفوق كثيرًا تلك التي تتعرض لها الترسانة الأمريكية، مما يؤكد أن تلك المعاهدة كانت انعكاسًا للمرحلة الراهنة في السياسة الدولية في مجال موازين القوى بين كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، مما يعني أن روسيا الاتحادية تنازلت طوعًا عن توازنها الاستراتيجي وارتضت بالتفوق الأمريكي كبداية لعصر

جديد بينهما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وبداية علاقات بينهما على أساس توازن المصالح بدلاً من توازن القوى؛ حيث توالت معه اجتماعات لجان نزع التسلح في جنيف، وتوالت مراجعة اتفاقيات الحد من التسلح النووي وتدمير الأسلحة الكيماوية كمحصلة لهذا الجهد العالي المكثف في ذلك المجال.

* عدم قناعة الساحة الداخلية في الولايات المتحدة ذاتها بفاعلية وجدوى التهديدات من دول مثل إيران أو العراق أو كوريا الشمالية، مما يعني عمق الخلافات ووجود المزيد من الشكوك العميقة بشأن مصداقية البرنامج الصاروخي ومدى جدية التقويمات المتعلقة بوجود تهديد صاروخي فعلي للولايات المتحدة وارتباط مدى فعالية هذه التهديدات مع إمكانية تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة وكل من إيران أو كوريا الشمالية مستقبلاً.

* إن هذا الدرع الصاروخي سوف يؤدي إلى إلغاء أو تغيير اتفاقية الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ والتي تم توقيعها مع الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٧٢م، وقد أعلن الرئيس الأمريكي «بوش» من جانب واحد أن الحرب قد انتهت، ويتعين علينا المضي قدمًا في التحرر من قيود هذه الاتفاقية مما انعكس على اتهام الرئيس الأمريكي بالتكبر والفردية في السياسة الدولية خلال الفترة القصيرة التي مرت على إدارته للولايات المتحدة مما اضطر الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» في هذا الوقت إلى الإعلان عن التخلي عن مخطط تدمير الصواريخ النووية الاستراتيجية، والذي كان مخططًا أن ينتهي تدميرها بنهاية عام ٢٠١٠م طبقًا لاتفاقية «ستارت ٢»، كما أعلن عن برنامج صواريخ متعددة الرءوس النووية في محاولة لاختراق النظام الأمريكي الجديد إذا ما تم تنفيذه.

* إن البرنامج الجديد يحتاج إلى تكلفة مالية ضخمة تصل إلى «٦٠٠ بليون دولار»، وقد تمتد ليصل إنفاقها إلى مئات البلايين، وبالتالي فإن التكلفة العالية هذه لم

تقنع أيا من المعارضة الداخلية أو الخارجية للمشروع المزمع القيام به خاصة مع إدراك قادة أوروبا والصين وروسيا للهدف الحقيقي وغير المعلن للمشروع.

* إن إصرار الإدارة الأمريكية على المضي قدمًا في تنفيذ هذا البرنامج يعني عودة إلى أجواء الحرب الباردة وسباق التسلح من خلال السعي إلى محاولة اختراقه والالتفات حوله وتطويعه وخداعه بطرق عديدة، خاصة وأن السيطرة على الفضاء التي يستهدفها المشروع الأمريكي هو أمر يتجاوز نطاق إمكانيات الولايات المتحدة إذا أرادت أن يكون كاملاً؛ حيث سيفقد جزءًا من فعاليته إذا لم يكن كذلك.

* لعل التنصل من الالتزامات والمعاهدات من جانب واحد مع عدم إبداء رغبة واشنطن في استمرار التفاوض بشأن خفض إنتاج الأسلحة النووية بصورة متعادلة مع روسيا، وعدم اعتبارها كشريك مساوٍ للولايات المتحدة -قد دفعها إلى بناء «تكتل شنغهاي» الذي ضمَّ كل من «روسيا، والصين، وقازاقستان، وطاجيكستان، وقيرغيزيا، وأوزباكستان»، ومن المنتظر أن يضم إليها باكستان والهند وتركمنستان ومنغوليا»، والذي اجتمع في العاصمة الصينية في ١٣ يونيو ٢٠٠٦م قبل لقاء القمة بين الرئيس الأمريكي والروسي في العاصمة «لويليانا» السلوفينية، وقد سعى الرئيس الروسي إلى كسب تأييد دول التكتل الجديد وبناء استراتيجية لمواجهة المشروع الأمريكي؛ حيث وقَّع الأعضاء الستة للمنظمة وثيقة قانونية تحدد قواعد تعاونهم العسكري، وعقد وزراء الدفاع أول اجتماع لهم وأكدوا مشروعهم الخاص بتأسيس مركز إقليمي مضاد للإرهاب.

كما تمت الموافقة على مبدأ القيام بمناورات عسكرية مشتركة، مما يؤكد أن أهداف «تكتل شنغهاي» الذي لعبت بكين دورًا رئيسيًا ومحركًا فيه لم تقتصر على الاقتصاد والثقافة، بل أعطى أولوية متقدمة لموضوع الأمن والدفاع.

* * *

المصادر

(١) IEEE Spectrum, Oct. 1983: Technolegy in War and peace.

(٢) Millitary Technolegy May. 86 gaining the upper hand.

(٣) praceedings of the IEEe, jam. 82: Special iasue on very past salid- state technology.

(٤) International Defense Review, Des. 85, pricipies tectics and praducts.

(٥) الحرب الإلكترونية، مجلة التكنولوجيا والتسليح، العدد الثالث، يوليه ١٩٨٦م، إصدار هيئة القوات المسلحة المصرية.

(٦) Intermatianal Defense Review, Des. 85: Electronic worfare.

(٧) نظم الأسلحة الليزرية والتكتيكية، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد الثاني، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٨٧م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(٨) مجلة التكنولوجيا والتسليح، مرجع سبق ذكره.

(٩) الروبوت الحربي جندي المستقبل، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد الأول، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٨٦م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٠) الجديد في الأسلحة والمعدات، المجلة العسكرية للقوات المسلحة المصرية، العدد (٣٤٥)، مارس ١٩٨٦م، إصدار هيئة البحوث العسكرية.

(١١) IEEE Teananctians on Hereapace and Electranics Syatens, Jan. 178.

(١٢) نظم السيطرة الآلية الاستراتيجية، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد الثاني، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٨٧م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٣) النظم الغربية الحديثة للدفاع الجوي، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد الثاني، العدد الثالث، يوليو ١٩٨٧م.

(١٤) الرادارات المتعددة المهام، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد الرابع، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٨٩م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٥) نظرة على الطائرات الحربية التي ستظهر في القرن الحادي والعشرين، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر ١٩٨٥م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٦) الطائرة ستليث، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد الرابع، أكتوبر ١٩٨٩م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٧) الجديد في الطائرات المقاتلة، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد الأول، العدد الثاني، إبريل ١٩٨٦م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة المصرية.

(١٨) تطوير نظام القيادة والسيطرة للقوات الجوية، مجلة التكنولوجيا والتسليح، العدد الثالث، يوليه ١٩٨٦م، إصدار هيئة تسليح القوات المسلحة.

(١٩) **Proceeding of the IEEE, March. 1987: pragess in Space Foom Shuttle to Statisn.**

(٢٠) **IEEE Specteum, jan. 88, Technolagy 38, Heroapase and Military.**

(٢١) عميد علاء الدين ثابت: حرب الخليج بين التخطيط والواقع، مجلة التكنولوجيا والتسلح، إصدار هيئة البحوث العسكرية المصرية، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٩١م، ص(٦٧).

(٢٢) حرب الخليج بين التخطيط والواقع، مرجع سبق ذكره ص(٧١).

(٢٣) تكنولوجيا كسب الحرب، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٩١م، ص(٧٣).

(٢٤) النظام توماهوك يضاعف من دور البحرية في الحرب البرية، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٩١م، ص(٧٤).

(٢٥) الذخائر دقيقة التوجيه دور رئيسي في الحرب، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٩١م، ص(٩٨).

(٢٦) الحرب التي لم تكن، مجلة التكنولوجيا والتسليح، المجلد السادس، العدد الرابع، أكتوبر ١٩٩١م، ص(٩٨).

(٢٧) لواء زكريا حسين: تقييم نتائج حرب الخليج اقتصاديًا وعسكريًّا، إصدار أكاديمية ناصر العسكرية، توزيع محدود، مايو ١٩٩١م.

(٢٨) لواء زكريا حسين: رسالة دكتوراه غير منشورة عن السياسة العسكرية المصرية في التسعينيات، عام ١٩٩١م، التعاون الدولي في المجال التقليدي وفوق التقليدي والنووي لإسرائيل، ص(١٦٦).

(٢٩) لواء زكريا حسين: التعاون الاستراتيجي الأمريكي- الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص(١٧٤).

(٣٠) جاف زيف: الآفاق المستقبلية للتعاون الدفاعي الأمريكي -الإسرائيلي، تحليل لإذاعة لندن، في ١٣/ ٨/ ١٩٩٢م.

(٣١) لواء زكريا حسين: قضية التطور التكنولوجي والتحول للخيار النووي الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص(٢٤٦).

(٣٢) لواء زكريا حسين: قضية التطور التكنولوجي والتحول للخيار النووي الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، مرجع سبق ذكره.

***

الفصل الثاني

البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن الإقليمي

أولاً: إسرائيل وأسلحة الدمار الشامل

إن طموح إسرائيل في امتلاك الرادع النووي كان أحد الركائز الأساسية التي شكلت أركان بناء دولة إسرائيل وفرض وجودها وقبولها في المنطقة العربية مما يعني ارتباطه الوثيق بعقيدة بناء واستمرار الدولة ذاتها، ولقد أدرك الإسرائيليون منذ قيام دولة إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨م -أهمية اللحاق بركب الدول الكبرى في شتى المجالات وبصفة خاصة المجال النووي، ومن هنا وبعد ثلاثة شهور فقط من قيام دولة إسرائيل أصبحت مؤسسة الطاقة الذرية حقيقة واقعية؛ ففي أغسطس ١٩٤٨م بدأ نشاطها تحت إشراف وزارة الدفاع الإسرائيلية متمثلاً في فرع البحث (١)، والتخطيط لاستكشاف مصادر (اليورانيوم) في «صحراء النقب».

وفي عام ١٩٤٩م بدأت أنشطة البحث والتطوير في معهد «وايزمان»؛ حيث تمكنت إسرائيل في أواخر الخمسينيات من ابتكار طريقة لاستخراج (اليورانيوم) من خامات الفوسفات، كما أقامت وحدة تجريبية لإنتاج الماء الثقيل اللازم لتشغيل المفاعلات التي تعمل باليورانيوم الطبيعي غير المخصب.

وبالتالي مثلت تلك الخطوتان وضع نواة لمؤسسة الطاقة النووية الإسرائيلية ونقطة البداية الحقيقية لنشاط مكثف وإجراءات فعالة على طريق بناء قدرة نووية إسرائيلية (٢).

وفي عام ١٩٦٦م تمت إعادة تنظيم مؤسسة الطاقة النووية الإسرائيلية، وألحقت برئاسة الوزارة الإسرائيلية، وتولى رئيس الوزراء رئاستها وزاد عدد أعضائها إلى سبعة عشر عضوًا يختارهم رئيس الوزراء من بين أساتذة الجامعات والمعاهد العلمية العالية، وتحددت مدة الخدمة بها لتكون عامين.

وفي يونيو عام ١٩٦٨م أنشئت اللجنة العسكرية الاستشارية للبحث والتطوير تابعة لوزارة الدفاع، وتحددت مهمتها لتكون إدارة البحوث الموجهة للشئون العسكرية، ولها دور طليعي في تقرير سياسة إسرائيل النووية.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول: إن المؤسسة العسكرية في إسرائيل هي التي بدأت البرنامج النووي الإسرائيلي، وهي التي تديره وتوفر له الخدمات لمختلف الأغراض، كما يلعب العسكريون دورًا أساسيًّا في المؤسسات السياسية في اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النووية.

وتركز إسرائيل على العلوم والهندسة في أنظمتها التعليمية؛ حيث تأتي إسرائيل في مقدمة الدول التي تتميز بمستوى عالٍ للنشاط العلمي كالمجر وتشيكوسلوفاكيا وسويسرا؛ فقد أيقنت إسرائيل أن التطور العلمي شرط مهم لتعزيز كيانها ولكونه مفتاح التطور الاقتصادي والقوة العسكرية؛ حيث يوجد بإسرائيل أربعة عشر شخصًا (٣) من كل ألف مواطن عامل في إسرائيل يحملون درجات علمية في العلوم والهندسة.. إلى جانب قيام إسرائيل بتدريب علمائها في الخارج في بعثات في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وهولندا.. إلى جانب هجرة حوالي ٣٠٠٠ عالم وفني من ذوي المهارات العالية ممن لهم خبرة في تكنولوجيا الدفع الصاروخي وعلوم الطيران والهندسة النووية من الولايات المتحدة إلى إسرائيل، إضافةً للعلماء اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من دول أوروبا الغربية والشرقية.

وعلى ذلك؛ فإن إسرائيل تمتلك خبرة وذخيرة كافية من المهارات المتمثلة في العلماء والمهندسين والفنيين مكَّنتها من إدارة واستمرار برنامج نووي عسكري متقدم.

بناء الترسانة النووية الإسرائيلية :

ساعدت الولايات المتحدة -عن غير قصد- البحوث الإسرائيلية حول القنبلة الذرية عام ١٩٥٥م؛ حيث قدم الرئيس «داويت أيزنهاور» هذه المساعدة في إطار برنامجه «الذرة من أجل السلام»، وكان البرنامج يهدف إلى محاولة تخفيف مشاكل الطاقة في الدول النامية عن طريق الطاقة النووية بتقديم مواد بديلة ومساعدات فنية للدول المشاركة في البرنامج، وخلال الفترة بين عامي (١٩٥٥م- ١٩٦٠م) تلقى (٥٦) إسرائيليًّا تدريبًا في وكالة الطاقة النووية الأمريكية ومراكز بحوثها ومعاملها النووية في «أدجون»، «أواك ردج» (٤)، ثم كانت موافقة الولايات المتحدة على بناء مفاعل ذري إسرائيلي قوته خمسة ميجاوات، وذلك في منطقة «ناحال سورك» بالقرب من مستعمرة «يافين»؛ حيث بدأ نشاطه في ١٦ يونيو ١٩٦٠م، مع فرض إجراءات تفتيشية عليه للتأكد من عدم استخدامه في صنع أسلحة نووية.

ويقدر بعض الباحثين أن إسرائيل يمكنها تصنيع (٣: ٤) رءوس نووية من طراز قنبلة «هيروشيما» من (اليورانيوم) المستخدم في مفاعل «سورك» إذا عمدت إسرائيل إلى ذلك.

وفي خلال الفترة من عام (١٩٦٠م: ١٩٦٦م) وافقت الولايات المتحدة على تزويد إسرائيل بـ(٥٠) كيلو جرامًا من اليورانيوم (٢٣٥) بدرجة نقاء ٩٠٪ لتقوية مفاعل «سورك»، وهذه الكمية وبهذه الدرجة من النقاء وبدون عمليات إخصاب تكفي لصنع عدة قنابل ذرية (٥).

ورغم قيود الاتفاقية الأمريكية للأمن والتفتيش، والتي تمنع استخدام المفاعل للأغراض العسكرية، وتعطي لوكالة الطاقة النووية الأمريكية ومؤخرًا الوكالة الدولية للطاقة النووية -حق التفتيش والتأكد من الالتزام الإسرائيلي بعدم

الاستخدام في الأغراض العسكرية.. إلا أن مفاعل «سورك» قد أعطى العلماء الإسرائيليين خبرات عالية المستوى في مجال استخدام وتداول المواد والمعدات النووية وأعدتهم للقيام بمشروعات أخرى أكثر طموحًا.

ويعتبر التعاون (الإسرائيلي -الفرنسي) في المجال النووي هو العون الرئيسي لإسرائيل في مسعاها للحصول على القنبلة النووية، فعلى مدى أربعة عشر عامًا من عام (١٩٥٣ : ١٩٦٧م) أثناء عهدي حكومة «جي مولية وشارل ديجول» عملت باريس وتل أبيب معًا في سرية في مجالي تكنولوجيا الأسلحة التقليدية والنووية(٦)؛ حيث كان هناك ثلاثة دوافع التقت من خلالها مصالح إسرائيل مع مصالح فرنسا:

أولها: تورطها في حرب للإحباط أمام الثورة الجزائرية؛ حيث كانت تأمل فرنسا في إرغام مصر في عهد الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر» لإيقاف مساعداتها للثوار في الجزائر.

وثانيها: سعي فرنسا بأن تصبح مستقلة عسكريًا عن «المظلة النووية» للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بقيامها بتبادل المساعدات الفنية وحصولها على تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية الأمريكية من خلال إسرائيل في مقابل حصول إسرائيل على أسرار استخدام (اليورانيوم) من خامات ذات درجة تركيز منخفضة إلى جانب كمية مناسبة من الماء الثقيل اللازم لتصنيع السلاح النووي.

وقد أكد ذلك التعاون ما جاء في كتاب «هاركافي، ووليم بد» بعنوان «الولايات المتحدة وانتشار الأسلحة النووية»؛ حيث أشار إلى أن التعاون الفرنسي -الإسرائيلي في المجال النووي ازداد توثقًا بعد أن عارض وزير الخارجية الأمريكي «جون فوستردالاس» في إقامة علاقات خاصة مع فرنسا في المجال النووي كمثيلتها التي تدعمت في مجال العلاقات النووية الأمريكية البريطانية، وقد شارك موقف الصد

هذا في ابتعاد فرنسا عن منظمة حلف شمال الأطلسي عام ١٩٦٠م، ودفع فرنسا إلى الاقتراب أكثر من إسرائيل.

وقد حصلت إسرائيل خلال سنوات المشاركة النووية مع فرنسا على المواد والإمكانيات العلمية اللازمة دون أن تصبح قوة نووية؛ حيث صقل المهندسون والعلماء الإسرائيليون مهاراتهم في مركز البحوث النووية الفرنسية (٧)، الأمر الذي قد وصل إلى السماح للعلماء الإسرائيليين للحصول على مزيد من المعلومات عن نتائج اختبارات التفجيرات النووية التي كانت تجريها فرنسا خلال الفترة من عام (١٩٦٠: ١٩٦٤م)، والتي من المحتمل أن تكون نتائج هذه التجارب قد زودت إسرائيل بفكرة تصميم أول جيل من القنابل الذرية المؤكد انفجارها -دون حاجة إلى إسرائيل لإجراء تجارب تفجير عليها، مما يفسر عدم قيام إسرائيل بأي اختبار لتفجيرات نووية تكشف سرية برنامجها النووي.

هذا وقد قامت فرنسا بإسهامات نووية متزايدة عندما قام مهندسي الطاقة النووية الفرنسيين بمعاونة إسرائيل في تصميم (٨) وبناء مفاعل نووي قوته (٢٦) ميجاوات في «ديمونة»، وذلك بأن سمحت لـ«شركة سان جويان النووية» المعروفة باسم «الجمعية العامة للتكنولوجيا الحديثة»، والتي تمتلك إدارة الطاقة النووية الفرنسية حق الإشراف عليها بإقامة هذا المفاعل والذي يتميز بأنه يعمل بالماء الثقيل، ويستخدم اليورانيوم العادي كوقود بدلاً من اليورانيوم المخصب، مما يعطي إسرائيل القدرة على الاعتماد على مصادرها للوقود النووي، وبذلك تحرر نفسها من تدخل الولايات المتحدة وما تفرضه من قيود على برنامجها النووي، ويزيد من سرية البرنامج النووي الإسرائيلي.

ولقد أصبح مفاعل «ديمونة» مقرًا لمركز البحوث النووية بالنقب والمعهد العلمي الرئيسي للعلوم النووية بإسرائيل، ومركزًا للعديد من الأنشطة النووية الإسرائيلية.

ولم تنظِّم فرنسا أي إجراءات للإشراف أو التفتيش عليه سواء بواسطة فنيين فرنسيين أو من وكالة الطاقة النووية بغرض منع استخدامه في الأغراض العسكرية، ورغم إدراك الولايات المتحدة لطبيعة هذا المفاعل واستغلالها لنفوذها، إلا أنها نجحت فقط في الحصول على بعض الحقوق المحدودة وغير الكافية في التفتيش على هذا المفاعل.

ومع بدء إنتاج «البلوتونيوم ٢٣٩» من مفاعل «ديمونة»؛ فإن إسرائيل تكون قد تغلبت على واحدة من العقبات الفنية الثلاث الرئيسية (٩) التي تقف في طريقها لبناء القنبلة الذرية؛ حيث أصبح لدى إسرائيل إمكانية تصنيع كميات كبيرة من (البلوتونيوم) اللازم لأسلحتها النووية منذ أن بدأ مفاعل «ديمونة» في العمل في نهاية عام ١٩٦٣م، وبقي أمامها عقبتان:

أولهما: الحاجة إلى (اليورانيوم) الطبيعي لتغذية المفاعل ولتحويله إلى (بلوتونيوم).

وثانيهما: الحاجة إلى معمل للفصل أو الحصول على تصريح باستخدام منشآت الفصل في دولة أخرى لتكرير «البلوتونيوم» إلى درجة النقاء اللازم لصنع الأسلحة النووية.

وقد عبرت إسرائيل جميع المراحل في طريقها لتصنيع القنبلة الذرية عدا خطوة بناء معمل كيائي للقيام بعملية فصل «البلوتونيوم» باعتبار أن هذه المعامل من الصعب إخفاؤها لضخامة حجمها وشكلها المميز الذي لا يمكن إخفاؤها عن الأقمار الصناعية وطائرات التجسس.

وقد تكلمت مجلة «التايم» نقلاً عن بعض مصادر المخابرات الغربية أن إسرائيل أتمت إنشاء معمل فصل البلوتونيوم عام ١٩٦٣م، كما جاء في التقرير السري لوكالة المخابرات المركزية إلى لجنة تنظيم الطاقة النووية عام ١٩٦٧م أن إسرائيل كانت تقوم بطريقة ما لفصل البلوتونيوم اللازم لتصنيع القنابل الذرية في مفاعل «ديمونة»، كما أعلن «فرنسيس بيرن» الرئيس السابق لوكالة الطاقة الذرية الفرنسية بأنه خلال السنوات التي شاركت فيها فرنسا في إنشاء مفاعل «ديمونة» شاركت أيضًا في بناء معمل لفصل «البلوتونيوم».

ومن المحتمل كما يقول «بيتربراي» في مؤلفه «الترسانة النووية الإسرائيلية» أن تكون إسرائيل قد توصلت أوائل عام ١٩٧٠م أو قبل ذلك بقليل -إلى تصنيع وفصل البلوتونيوم (٢٣٩) من النوعية المستخدمة في القنابل الذرية في مفاعل «ديمونة»، وبالتالي سلّحت نفسها بأسلحة ذرية.

ويعتقد بعض المحللين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (١٠) أن إسرائيل قد تمكنت من تصنيع عدة قنابل ذرية منذ عام ١٩٦٨م، وأنه يعتقد أن إسرائيل قامت منذ عام ١٩٦٩م بتصنيع خمس أو ست قنابل ذرية ذات قوة (١٩) كيلو طن- كما أكد مدير وكالة المخابرات المركزية «ريتشارد هيلز» في حديثه أمام أعضاء لجنة الشئون الخارجية في الكونجرس في ٧ يوليو ١٩٧٠م بأن الإسرائيليين يملكون الإمكانيات اللازمة لبناء قنبلة ذرية.

وعلى ضوء وباعتبار حقيقة امتلاك إسرائيل للقنبلة الذرية إلا أنه يبدو من خلال ما تسرب من معلومات عن طريق الحكومة الإسرائيلية أن سياسة إسرائيل النووية لها أربعة أبعاد رئيسية:

أولها: أن إسرائيل سوف تستخدم القنبلة الذرية كسلاح للردع، وليس كأداة لتوجيه الضربة الأولى المستقبلية.

وثانيها: أن إسرائيل سوف تستخدمها للانتقام إذا كان ضروريًا.

وثالثها: أن إسرائيل تنكر رسميًا قيامها بتصنيع أسلحة ذرية، ولكنها ألمحت بوجودها عن طريق القنوات الرسمية وغير الرسمية.

ورابعها: أن إسرائيل ستعمل على منع الدول العربية من امتلاك أسلحة نووية حتى لو تطلب ذلك القيام بعملية عسكرية لتدمير المفاعل النووي العراقي في (١٢ يونيو ١٩٨١م)».

وقد تحول الرأي العام العالمي بالنسبة لموضوع إنتاج الأسلحة الذرية في إسرائيل من مرحلة الشك إلى الواقع المؤكد نتيجة تراكم الأدلة المقنعة على ذلك، فمنذ عام ١٩٦٠م توقعت عدت صحف رئيسية في ألمانيا الغربية أن إسرائيل تعمل في مجال القنابل الذرية، ولقد دعم رئيس الوزراء السابق «بن جوريون» لمراسل «صحيفة «نيويورك تايمز» في مقابلة عام ١٩٦٣م أنه يحتمل أن تجري إسرائيل تجارب عسكرية ذرية، كما ذكر في كتابه «سنوات التحدي» الذي نشر في نفس العام: «إنه ليس من المستحيل على علماء إسرائيل أن يعملوا من أجل شعبهم ما فعله (أينشتين وإبنهايمر وتللر) –وثلاثتهم من اليهود– من أجل الولايات المتحدة.

وفي عام ١٩٦٦م ولأسباب غير محددة منحت إسرائيل جائزة الدولة للأمن؛ فهي جائزة تمنحها للأشخاص الذين يشاركون في تحقيق الدفاع القومي عن إسرائيل إلى «آرنست برجمان»، وهو أكفأ علماء الذرة الإسرائيلية، ومستشار علمي لوزارة الدفاع، وقد منح «برجمان» هذه الجائزة تدعيمًا للتوقعات الخاصة بسعي إسرائيل للحصول على القنبلة الذرية.

وفي عام ١٩٦٨م قال رئيس الوزراء الإسرائيلي «ليفي أشكول»: إن بلده توصلت إلى معرفة طريقة صنع القنابل النووية، كما أدركت الولايات المتحدة في نفس العام أن إسرائيل تعمل على صنع القنبلة الذرية أو أنها صنعتها بالفعل من

خلال تحليلها لعدة عوامل أهمها: عدم كفاية التفتيشات التي تجريها على مفاعل «ديمونة» وجو السرية الذي يحيط بمنشأته والغرض من البحوث المتتالية التي تجري به إلى جانب عمليات سرقة اليورانيوم التي قامت إسرائيل بها من الولايات المتحدة ومن دول أخرى.. إضافةً إلى صلات إسرائيل المتزايدة بفرنسا مع إعلانها عن قدرتها عن إنتاج أسلحة نووية وشواهد كثيرة أخرى تدل على القنبلة الذرية الإسرائيلية قد اكتشفتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من خلال قيامها سرًّا بوضع مبينات وأجهزة استشعار أخرى حول مفاعل «ديمونة»، واكتشفت وجود كميات من اليورانيوم المخصب بدرجة عالية تكفي لصنع عدة قنابل نووية.

وقد أمر الرئيس الأمريكي «جونسون» بالاحتفاظ بالسرية المطلقة لهذا الموضوع خوفًا من ردود الفعل السوفيتية آنذاك، واستمر الرئيس الأمريكي «جونسون» والإدارات الأمريكية التالية تتنصل من مسئولية معرفتها أن إسرائيل قامت فعلاً بتصنيع قنابل نووية.

كما أن التعاون النووي بين إسرائيل وفرنسا والتعاون بينها وبين جنوب أفريقيا وتايوان يعتبر أحد الجوانب التي تتعارض مع فرضية أن القنبلة الإسرائيلية وهمية لا وجود لها، كما أن حجم الأدلة التي تشير إلى وجود الأسلحة الذرية تكاد تقطع بها لا يدع مجالاً للشك إلى أن وجود الأسلحة النووية الإسرائيلية هي حقيقة واقعة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تضع في اعتبارها وجود الترسانة النووية الإسرائيلية كحقيقة لا شكَّ فيها عند تنفيذ سياستها في الشرق الأوسط (١١).

وطبقًا لتقرير مجلة «التايم» تحت عنوان: «كيف حصلت إسرائيل على القنبلة؟» «فإن إسرائيل كان لديها ثلاث عشرة قنبلة ذرية في الوقت الذي بدأ فيه الهجوم المصري السوري عام ١٩٧٣م، وكان في إمكانهم إلقائها باستخدام الطائرات

الفانتوم أو الكفير»، ويستطرد تقرير مجلة «التايم»: «أنه في المراحل الأولى من الحرب وخوفًا من أن تكون القوة المسلحة الإسرائيلية على وشك الهزيمة قرَّر القادة الإسرائيليون الاستعداد لشن هجوم مضاد ذري كقرار يائس بعد أن تمكن المصريون من صد الهجمات المضادة الأولى على طول قناة السويس، وفي مرتفعات الجولان كانت القوات الإسرائيلية تتراجع أمام الهجوم الشامل للدبابات السورية، وعلى ذلك فقد أعطت «جولدا مائير» الإذن إلى «دايان» وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت بتجهيزه «أسلحة يوم القيامة» الإسرائيلية (١٢)، وبينما كان يتم تجميع كل قنبلة تمهيدًا لدفعها إلى وحدات القوات الجوية الإسرائيلية، وقبل أن تتم آخر خطوة، تحولت المعركة على كلا الجبهتين في صالح إسرائيل بفضل الجسر الجوي الأمريكي المكثف بالإمدادات والمعدات مما ألغى ضرورة الحرب الذرية.

ويعتقد العديد من الخبراء في شئون الشرق الأوسط أن توفر الخيار النووي لدى إسرائيل يقوي من قدرتها على مساومة الولايات المتحدة، ويمكن الحكومة الإسرائيلية من الضغط عليها لتأمين معظم احتياجاتها من الأسلحة التقليدية الحديثة بالقدر الذي يوفر الأمن الكافي لإسرائيل مما لا يسمح لها بإعلان أنها أصبحت قوة نووية، باعتبار أن هذا الإعلان قد يسبب كثيرًا من التعقيدات للولايات المتحدة، ويؤدي إلى إشعال سباق التسلح النووي في المنطقة، إلى جانب أن احتمال لجوء إسرائيل في الأزمات إلى الخيار النووي يدفع الولايات المتحدة إلى تزويدها بوفرة من الأسلحة التقليدية، وبذلك أصبح الغموض بالنسبة للأسلحة النووية الإسرائيلية هو أفضل ما يحقق مطالب إسرائيل الاستراتيجية، ويلتقي في نفس الوقت مع متطلبات السياسة الأمريكية التي تتطلب عدم الإعلان في المرحلة الراهنة بأن إسرائيل أصبحت قوة نووية.

وتأكيدًا لذلك في عام ١٩٨١م قام فريق من الأمم المتحدة بالبحث عن القدرات الذرية المحتملة لإسرائيل، وخلص إلى أنه بإمكان إسرائيل صنع قنابل ذرية خلال فترة قصيرة جدًّا إلا أن سياسة الغموض المتعمد التي تتبعها إسرائيل تجعل من المستحيل الجزم بأن إسرائيل تمتلك قنابل ذرية.

ورغمًا عن ذلك فإن حجم الأدلة وآراء الخبراء واستمرار رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة ١٩٧٠م الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية -جعلتها تؤكد النتائج التي توصلت إليها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والتي التقت المصالح الأمريكية والإسرائيلية أن يستمر ذلك الغموض في المرحلة الراهنة فيما يعرف بـ«الردع بالشك».

حجم الترسانة النووية الإسرائيلية:

تكون الأسلحة النووية إلى جانب الأسلحة الكيماوية والأسلحة البيولوجية إضافة إلى وسائل حملها وإطلاقها من المقاتلات القاذفة والصواريخ والمدفعية بعيدة المدى تكون جميعها منظومة أسلحة التدمير الشامل.

وقد أجمعت التقارير الاستراتيجية ومراكز الأبحاث وتقارير العلماء إلى جانب تقارير أجهزة المخابرات العالمية أن حجم الأسلحة النووية الإسرائيلية يقدر بمائتين بين رأس وقنبلة نووية تم تجميعها ويصل قوة البعض منها إلى أكثر من مائة كيلو طن، ويحتمل أن يكون بعضها ذا قوة مختلفة (١٣).

كما يتوفر لإسرائيل القدرة على إنتاج غازات الأعصاب في منطقة محظورة في النقب بالقرب من «ديمونة» تم أنشاؤها عام ١٩٨٢م -إلى جانب تعدد البحوث المعملية المكثفة من غازات الحرب الأخرى ووسائل الدفاع ضدها- إضافةً إلى تطوير النظم الدفاعية لتشمل صناعة معدات الوقاية ووسائل الإنذار والاكتشاف المبكر لاستخدام الغازات مما يشكل منظومة كاملة من الأسلحة الكيماوية.

آفاق البرنامج النووي الإسرائيلي في العقد القادم:

من المنتظر استمرار إسرائيل في بناء المفاعلات النووية من (١ - ٢) مفاعل قوي من طراز (ISDU) مع عدم إخضاع هذه المفاعلات لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما ينتظر أن تعمل إسرائيل على زيادة قدراتها في مجال امتلاك الأسلحة النووية الاستراتيجية لقناعة قادتها بأهمية وحيوية هذه الأسلحة لتحقيق آمن إسرائيل.

كما ينتظر أن تسعى إسرائيل لدخول مجال إنتاج القنابل «الهيدروجينية» و«النيوترونية»؛ حيث تسعى لاكتساب الخبرة في هذا المجال منذ عام ١٩٨٣م (١٤).

وقد صرح الخبراء والكتاب الإسرائيليون في الآونة الأخيرة أنه يجب على إسرائيل عدم الاكتفاء بأن تكون قوة ردع نووية تعتمد على السلاح النووي الاستراتيجي «القنابل الذرية والهيدروجينية» فحسب بل يجب أن تعتمد على السلاح النووي التكتيكي «قنابل النيوترون» (١٥)؛ حيث إن وجود مثل هذا السلاح يغطي الثغرات في السلاح النووي الاستراتيجي، إضافةً إلى أن قنابل «النيوترون» تحقق قتل الأفراد دون تأثيرات تدميرية كبيرة بفعل موجة الضغط أو موجة الحرارة الشديدة، إلى جانب أنه لا يخلف تلوثًا إشعاعيًّا له مدد استمرار متفاوتة -كما يمكن التركيز بهذا السلاح على قتل العسكريين دون قتل المدنيين خصوصًا في المعارك التي تدور بالقرب من المدن والمناطق الأهلة بالسكان.

ثوابت الموقف الإسرائيلي:

تسمح إسرائيل بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المفاعل الإسرائيلي في «ناحال سوريك»، والذي حصلت عليه من الولايات المتحدة فقط، بالإضافة إلى بعض المنشآت الثانوية والتي تحصل على مواد مشعة من هذا المفاعل، أما بقية منشآت إسرائيل النووية؛ فإنها لا تخضع لأي رقابة.

ومنذ عام ١٩٦٩م لم تسمح إسرائيل لأي أجنبي بزيارة المنشآت النووية في «ديمونة»، وقد جاء في تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة عام ١٩٨٢م، أن إسرائيل لم تعط المجتمع الدولي أية تأكيدات عن طبيعة استفادتها من منشآتها النووية.

وبعد ضرب السلاح الجوي الإسرائيلي للمفاعل النووي العراقي «تموز- ١» بالقرب من بغداد؛ فإنه من غير المقبول أن يظل المجتمع الدولي مسلمًا بأن تحكم إسرائيل منفردة على النوايا النووية للدول الأخرى في الشرق الأوسط بينما لا تقبل أن يناقش أحد نواياها في هذا المجال.

ويرتكز مفهوم الأمن الإسرائيلي على ضمان توفير القدرات الشاملة لتأمين كيان الدولة وحماية مصالحها الحيوية، وبصفة خاصة من خلال القدرات العسكرية المتطورة والمعتمدة على أوجه التقدم التكنولوجي المعاصر، والتي تمثل من وجهة نظر إسرائيل خيارًا رئيسيًّا لدعم كيانها وبقائها وعناصر استمرارها في مواجهة أية مخاطر وتهديدات من أي شكل من الأشكال، وفي أي اتجاه وفي أي وقت.

وتواصل إسرائيل استثمار علاقاتها بالولايات المتحدة والدول الغربية بصفة عامة في تحقيق مجموعة من المزايا الاستراتيجية نذكر منها أربعة رئيسية:

أولها: الإخلال بالتوازن الإستراتيجي مع دول المنطقة على المدى البعيد لصالحها، وبما يتيح لها فرصة فرض بعض مفاهيمها ووجهات نظرها في مواجهة الجانب العربي.

وثانيها: دعم مواقفها السياسية والتفاوضية باستغلال ما يمثله رصيد قوتها العسكرية من تقدم تكنولوجي.

وثالثها: استخدام الخيار التكنولوجي كأحد الأدوات الفعالة في مجال استراتيجية الردع على المستوى العسكري.

ورابعها: دفع الجانب العربي لإعادة حساباته إزاء حجم الضرر الذي قد يلحق به من جراء التقدم العسكري الإسرائيلي في حالة وجود نوايا هجومية.

إن هناك خصوصية للتعاون الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي؛ حيث أعيد تقنين ذلك التعاون خاصة في المجالات الحيوية من خلال التوقيع (١٦) على اتفاقية ٢٣ أبريل ١٩٨٨م، والتي تسمح لإسرائيل بالدخول في مجال الفضاء وبرنامج حرب الكواكب بما يسمح لها بالحصول على أرفع مستوى تكنولوجي في هذا المجال.

كما قامت الولايات بإمداد إسرائيل بالقنابل العنقودية وطائرات القتال التي يمكنها حمل قنبلة نووية زنة (٧٥٠- ١٠٠٠) كيلو جرام، إضافةً إلى نوعيات متقدمة من الصواريخ «لانس وبيرشنج»، إلى جانب المدفعية بعيدة المدى القادرة على إطلاق قذائف نووية.

وتضع إسرائيل ثلاثة شروط لوضع ترتيبات إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط:

أولها: التفاوض المباشر الذي لا يخضع لأي شروط مسبقة بينها وبين الدول العربية.

وثانيها: اتخاذ ما يلزم من ترتيبات ضرورية لدعم الثقة المتبادلة بينها وبين دول المنطقة.

وثالثها: أن يتم التصديق على الاتفاقية المنشئة للمنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل من قبل جميع الدول المعنية.

ولقد أوضح الجنرال «مرد خاي جور» نائب وزير الدفاع الإسرائيلي ثلاثة شروط للدخول في إطار متبادل من الأمن وضبط التسلح برزت خلال مناقشات لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي المنبثقة عن المحادثات المتعددة الأطراف التي كانت جارية في إطار صيغة مدريد للسلام:

أولها: مرور عدة سنوات يترسخ فيها التعايش بين إسرائيل وجيرانها من العرب.

وثانيها: قيام الدول العربية وخاصة سوريا بتخفيض مستويات قواتها المسلحة وإنفاقها العسكري.

وثالثها: تأكد إسرائيل من أن دولاً مثل العراق وإيران لن تتمكن من تطوير قدرات نووية خاصة بها، ولم تعد تشكل تهديدًا إقليميًّا على جيرانها.

واستطرد قائلاً: «عند ذلك يصبح في إمكان أي حكومة إسرائيلية التفكير جديًا في تخفيض قواتنا المسلحة، وإنفاقنا العسكري بشكل ملموس والتوجه في استراتيجيتنا بعيدًا عن توازن الردع القائم حاليًا نحو توازن قائم على الأمن والمصالح المتبادلة بيننا وبين جيراننا العرب».

ولم تعترف إسرائيل صراحة بامتلاكها أسلحة نووية، ولكنها تلوح دائمًا بها ضمن إطار واسع يؤدي نفس الهدف دون تحديد صريح بوجود ذلك السلاح النووي؛ حيث يتداول كافة المسئولين في إسرائيل طرح تعبير «الرادع الاستراتيجي» وهو معنى يؤدي نفس الغرض دون الاعتراف صراحة بكلمة السلاح النووي.

وفي إطار ذلك يقول «زائيف تشيف» كبير المحللين الإسرائيليين في الشئون العسكرية والاستراتيجية: «إننا نحتفظ دائمًا بالتفوق التكنولوجي والنوعي؛ حيث علينا أن نتذكر دائمًا أن هزيمة واحدة تلحق بإسرائيل ستكون كافية للقضاء عليها، بينما الأمر ليس كذلك إطلاقًا بالنسبة للعرب، فإسرائيل لا تستطيع تهديد وجود سوريا أو مصر أو السعودية أو أية دولة عربية أخرى، بينما ذلك قد يكون صحيحًا بالنسبة لإسرائيل إذا ما أراد أي طرف عربي ذلك.

ومن هنا فعلينا الاحتفاظ برادعنا الاستراتيجي المستقل، وإنني أقول صراحةً: إن من يعتقد أن إسرائيل ستتخلى عن رادعها الاستراتيجي مجانًا ودون مقابل هو من الحالمين، أما إذا تم إحلال السلام الدائم والشامل في المنطقة؛ فإن جميع الأبواب تصبح مفتوحة وجميع الاحتمالات تصبح واردة».

* * *

ثانيًا: التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي

من واقع أن إسرائيل تخفي قدرتها النووية، فمن الطبيعي أن تخفي وبدرجة عالية جدًّا من السرية خطة استخدام تلك القوة بما تتضمنه من أماكن انتشار أسلحتها النووية ووسائل حملها وإطلاقها، وأيضًا قد تحتفظ بقنابلها النووية إما مفككة أو جاهزة للتركيب أو مركبة بالكامل وجاهزة للاستخدام الفوري.

والمرجح أن مخزون إسرائيل الاحتياطي من القنابل الذرية مشتمل على خليط من الأسلحة المفككة جزئيًّا والجاهزة للتركيب والأسلحة المركبة بالكامل؛ حيث يسمح لها هذا التخطيط بمواجهة كافة الاحتمالات، وأيضًا يوفر أكبر قدر من التأمين للمخزون الاستراتيجي النووي ضد الأخطار التي يمكن أن تتهددها إلى جانب أن المخزون النووي المفكك أو الجاهز للتركيب يسمح لإسرائيل بالدفاع عن وضعها كدولة غير نووية، كما أن الأجزاء المفككة تزيد من الصعوبات البالغة في التوصل إلى مكونات القنبلة الواحدة، والتي تنتشر أجزاؤها في أكثر من مكان إلى جانب صعوبة إعادة تجميع مكوناتها بشكل صحيح.

ويمكن نستنتج أن كل القواعد الجوية الإسرائيلية المدنية منها والعسكرية تصلح مكانًا مناسبًا لتخزين السلاح النووي، ومن أكثر الأماكن مناسبة للتخزين النووي هو قاعدة «حاتسريم» العسكرية، والتي تعتبر أقرب قاعدة لمفاعل «ديمونة»؛ حيث لا تبعد أكثر من (٢٥) كيلو مترًا منه، كما أن صحراء النقب بانتشارها الواسع وضعف كثافتها السكانية تعتبر أيضًا مكانًا مثاليًا لإخفاء الأسلحة والرءوس النووية الإسرائيلية.

هذا الانتشار الواسع لأماكن تخزين الأسلحة النووية الإسرائيلية مع امتلاكها لكافة وسائل الحمل والإيصال من المقاتلات القاذفة والقاذفات وطائرات النقل والهيلوكبتر إلى جانب الصواريخ بأنواعها والمدفعيات طويلة المدى باختلاف مدياتها تجعل كافة الأهداف الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والعسكرية على امتداد الوطن العربي على كامل اتساعه طولاً وعرضًا شرقًا وغربًا في متناول التدمير الذري وباقي أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية (١٧).

ويكفي القول هنا أن الطائرة «الفانتوم» قادرة من حيث المدى على توجيه ضربة ذرية ضد ليبيا والعودة دون إعادة التزويد بالوقود، وبالتالي يمكنها الوصول إلى إيران ومصر، كما يمكن للطائرة «النسر» أن تضرب مدينة طهران في إيران والرياض ومكة في السعودية والخرطوم في السودان، وأبعد من هذا فيمكنها أن تصل إلى مدينتي (وردستوف وباكو) في روسيا.

وتعتبر الطائرة (F15) هي أفضل طائرات إسرائيل على الإطلاق للعمل كقاذفة قنابل نووية بما لديها من قدرات تكنولوجية وإلكترونية ومدى بعيد نسبيًّا.

هذا وتزداد درجات التهديد النووي الإسرائيلي كلما أمكن استخدام أكثر من وسيلة لإيصال الرءوس والقنابل النووية، وبالتالي فإن دول الطوق العربية والتي لها حدود مشتركة مع إسرائيل، ومنها مصر تواجه خطرًا متزيدًا ومتصاعدًا وبدرجات متفاوتة للأمن القومي حاليًا ومستقبلاً.

ومن واقع أن مصر في أعقاب تصديقها على الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في فبراير ١٩٨١م، ومع زيادة إثباتها لحسن النية فقد شهدت حقبة الثمانينيات العديد من الآراء والمناقشات التي اتسع نطاقها لتضم أطرافًا من مختلف القوى السياسية والعلمية المتخصصة من المؤيدين والمعارضين لمشروع إقامة

المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية في مصر، والذي كان برنامجًا طموحًا لإنشاء ثماني محطات نووية لتوليد الكهرباء بقدرة إجمالية ثمانية آلاف ميجاوات؛ حيث كان يفترض الانتهاء من إقامتها قبل نهاية القرن العشرين.. إلا أن المناقشات المكثفة انتهت إلى اتخاذ قرار بتجميد المشروع منذ عام ١٩٨٤م (١٨) بسبب الأعباء المالية واعتبارات الأمان النووي «في أعقاب حادث تشيرنوبل».

وقد ساهم ذلك إلى جانب الانطلاق النووي الإسرائيلي ليس فقط في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية بل تخطاه إلى الاستخدامات العسكرية ساهم ذلك في زيادة التهديد المباشر للأمن القومي المصري، وأدى إلى خلق ثلاث فجوات بين مصر والدول العربية من جانب وإسرائيل من جانب آخر:

أولها: فجوة أمنية

وقد اتضحت معالمها نتيجة لاختلال توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط نتيجة الانفراد الإسرائيلي بامتلاك القدرات النووية.

وثانيها: فجوة اقتصادية

بسبب عدم إمكان ملاحقة المطالب المتزايدة لاستهلاك الطاقة اللازمة لتحقيق المعدلات المنشودة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وثالثها: فجوة تكنولوجية

بسبب عدم إدخال التكنولوجيا النووية المتقدمة إلى مصر والدول العربية بآثارها بعيدة المدى على أوجه التقدم العلمي في كافة المجالات خاصة المجال الاقتصادي.

ومن هنا فقد ساد التفاؤل كافة الأوساط العلمية في مصر، وذلك عند قيام الرئيس محمد حسني مبارك يرافقه الرئيس «كارلوس منعم» في ٤ فبراير ١٩٩٨م

بافتتاح المفاعل النووي المصري المصمم للأغراض الصناعية والزراعية والطبية والمصنع الملحق به لإنتاج الوقود اللازم لتشغيل المفاعل والخاضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مدينة «أنشاص»، كنموذج للتعاون الناجح بين مصر والأرجنتين في هذا المجال، ودعمًا لدور الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في دفع عملية التنمية، إضافة إلى توقيع مصر مع الأرجنتين لاتفاقية تعاون في المجال العلمي والتكنولوجي، فيما يعتبر خطوة هامة من جانب مصر على طريق تقليص الفجوة التكنولوجية التي تفاقمت نتيجة التأخير في عدم إدخال هذه التكنولوجيا النووية المتقدمة إلى مصر والدول العربية.

***

ثـالثًا : الخيـارات المتـاحة لمجابهة التهديـد النووي الإقليمي

تعتـبر مـصر –بأوضـاعها الجيوبولتكيـة (١٩) مـن أكثـر دول منطقـة الـشرق الأوسط تعرضًـا للتهديـدات العـسكرية مـن جانـب إسرائيـل؛ حيـث توجـد القـوة العسكرية الإسرائيلية لدولة تعتبر مجالها الحيوي ممتدًا ليضم كافة الدول العربية، وقد عملت على تحقيق توازن عـسكري «تقليـدي وتفـوق تقليـدي ونـووي مـع كـل دول الطرق العربية المحيطة بها (مصر- سوريا- الأردن).

ورغم معاهدة الـسلام المـصرية الإسرائيليـة، فـإن إسرائيـل لم تتوقـف عـن تنميـة قدراتها المسلحة وصناعاتها الحربية وقوتها النووية والتي يتمركز جزء رئيسي منهـا في «صحراء النقب» المتأخمة للحدود المصرية، الأمر الذي أكد حقيقتين بارزتين:

أولهما: إن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي أصبح أمرًا مؤكدًا، بل وإنها تـسعى دائمًا لزيادة قدراتها في هذا المجال بما يكسبها مزيدًا من القدرة والتفـوق، ويـدفعها إلى استمرار السياسات العدوانية التي تستهدف فرض الأمر الواقع والتوسع.

وثانيهما: إن النشاط النووي الإسرائيلي لم يقتصر على السعي لامتلاك الأسلحة النووية والقدرة على إنتاجهـا فحـسب، بـل تجـاوز ذلـك إلى امـتلاك وسـائل إطـلاق متنوعة أبرزها الصواريخ «أرض- أرض»، والطائرات التي تمكنها من حمـل القنابـل النووية إلى مختلف المسافات وبأساليب استخدام متباينة.

وفي ظل تلك المعطيـات؛ فـإن متطلبـات تحقيـق الأمـن القـومي المـصري لمجابهـة التهديـد النـووي المتنـامي عـلى الحـدود المـصرية –إلى جانـب الثوابـت التـي وضـعتها

إسرائيل للتخلص من رادعها الاستراتيجي، والتي قد يستغرق تحقيقها عقد أو عقدين من الزمان على الأقل.

على ضوء ذلك فإن هناك خمسة خيارات أمام المخطط الاستراتيجي المصري لمجابهة التهديد النووي الإسرائيلي باعتباره تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري.

الخيار الأول: قبول الأمر الواقع والاستسلام للسيادة النووية الإسرائيلية

وهو خيار مرفوض من جانب مصر بالنظر إلى تاريخها الحضاري ومكانتها العربية والإسلامية، إضافة إلى أنه لن يحقق الاستقرار المنشود في منطقة الشرق الأوسط في ظل اختلال توازن القوى الذي يستمر معه التهديد المباشر للأمن القومي المصري، إضافة إلى أن استمرار الاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي سيحقق لها عدة مزايا استراتيجية لعل **أولها**: استمرار سياسة الابتزاز الإسرائيلي ضد مصر والدول العربية بهدف تحقيق أهدافها، ولعل التعنت الإسرائيلي المستمر وعدم الالتزام بالجداول والبرامج الزمنية التي التزمت بها في ظل مواثيق السلام الموقعة عليها خير مثال لذلك.

وثانيها: إضعاف فعالية مصر في التأثير على الأحداث في المنطقة العربية، وتهميش دورها الفاعل في عملية السلام، بما يتيح لإسرائيل تحقيق مطامعها وفرض السلام الذي يحقق الأمن الإسرائيلي من وجهة نظرها على حساب الأمن القومي المصري والعربي.

وثالثها: التهديد غير المباشر والتلميح المستمر بإنزال العقاب على مصر بما يقنعها دائمًا بمراجعة تحركاتها وحساباتها تحسبًا للخسائر المحتمل أن تتعرض لها في ظل القدرة التقليدية وغير التقليدية والنووية المنتشرة على حدودها.

ورابعها: عدم إتاحة المناخ الملائم لتحقيق الأهداف الوطنية وتقييد حرية القرار السياسي المصري بما يؤدي إلى عدم القدرة على تنمية الإمكانيات الذاتية لمصر من خلال تهديد بقائها ذاته الأمر الذي يخرج عن حدود وقدرات أي قيادة مصرية وطنية.

إن قبول الأمر الواقع والاستسلام لتفوق إسرائيل وسيادتها النووية في المنطقة يتنافى مع رؤية أي محلل للعلاقات الدولية سواء في مصر أو المنطقة العربية أو في العالم بأسره.

ولعل الرؤية التي طرحها «حزقيال درور» أستاذ العلوم السياسية والإدارة في الجامعة العبرية في القدس المحتلة خير دليل على ذلك؛ حيث قال: «إن دوافع أية دولة للتوجه للخيار النووي هو لتحسين أمنها خاصة إذا كان مهددًا بخطر جدي يهدد البقاء، أو توضع في ظروف يصبح الاختيار النووي -رغمًا عن مخاطرة- أفضل البدائل الأخرى مثل بلد يواجه خصومًا نوويين، أو بلدًا مهددًا للابتزاز».

ورغم أن «حزقيال» يتحدث أصلاً وفي ذهنه إسرائيل، فإن ما رآه مبررًا لإسرائيل لامتلاك الأسلحة النووية هو بعينه مبرر كافٍ لمصر وللعرب لامتلاك نفس السلاح؛ لأنه لا يمكن لمصر أن تدع المنطقة العربية تعيش في ظل احتكار نووي تنتفع به دولة تؤمن بالعدوان واستخدام القوة في فرض سياستها وأهدافها.

الخيار الثاني: استمرار السعي للدخول تحت مظلة نووية لتوفير الحماية النووية لمصر والدول العربية بضمانات دولية من الدول النووية الخمس الكبرى

وقد تتحقق هذه الضمانات إما في إطار معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وهي إطار عالمي مقنن أو عن طريق العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين.. وقد سبق لمصر في منتصف الستينيات أن

بحثت ضمانات ومساعدات نووية سوفيتية ضد استخدام إسرائيل أو تهديدها باستخدام الأسلحة النووية، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الاتحاد السوفيتي السابق قد رفض تقديم أسلحة نووية لمصر سواء قبل أو بعد حرب يونيو ١٩٦٧م، كما رفض أيضًا أية ضمانات نووية ضد إسرائيل (٢٠).

وقد كانت القطيعة في العلاقات المصرية السوفيتية منذ السبعينيات قد جعلت موضوع الضمانات السوفيتية لمصر بعيد الاحتمال، كما أن الأوضاع العالمية بعد التحولات الأخيرة في دول المعسكر الشرقي زادت من عدم جدوى التطلع لمثل هذه الضمانات.

أما بالنسبة للولايات المتحدة؛ فإن طبيعة علاقتها مع إسرائيل وضغط اللوبي اليهودي في واشنطن تمنع إمكانية تعهد الولايات المتحدة بتقديم ضمانات نووية لمصر ضد إسرائيل.

ورغم أن مصر بعد انضمامها لمعاهدة منع الانتشار النووي تتمتع بالضمانات التي نص عليها قرارا مجلس الأمن رقم (٢٥٥ لسنة ١٩٦٨م)، ورقم (٩٨٤ لسنة ١٩٩٥م) إلا أن وجهة نظر مصر والتي عرضها وزير خارجيتها السيد «عمرو موسى» في ذلك الوقت في الكلمة التي ألقاها في ٢٠ أبريل عام ١٩٩٥م أمام المؤتمر الدولي الذي انعقد في نيويورك لبحث تمديد معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، والتي جاء فيها: «إن الضمانات الدولية التي وردت في قراري مجلس الأمن لا تزال قاصرة عن توفير ضمانات الأمن المطلوبة لتأمين الدول غير النووية من مخاطر هذه الأسلحة؛ حيث أغفلت عناصر أساسية وهي عناصر «الردع والحماية والفعالية، فعنصر «الردع» يرتكز على أن يقوم المجلس فورًا باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي تهديد نووي في إطار الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية، أما عنصر «الحماية»؛

فهو لتأكيد المسئولية الجماعية للمجلس باتخاذ تدابير مشتركة لقمع العدوان، وأخيرًا عنصر «الفعالية» بعدم استخدام حق النقض، وذلك للحيلولة دون عرقلة مجلس الأمن من الاضطلاع بمسئولياته.

ومن منطلق أهمية ألا تسمح مصر مهما كانت الظروف أن تجعل أمنها القومي المهدد نوويًا من إسرائيل رهنًا بضمان خارجي لعدة اعتبارات:

أولها: إن هذا الضمان قد يؤدي إلى خضوع مصر لابتزاز سياسي حول طرق ووسائل حل الصراع العربي- الإسرائيلي لصالح إسرائيل.

وثانيها: قد لا تتفق مصالح الدولة الضامنة اتفاقًا مطلقًا مع مصر، وبالتالي قد تتخذ قرارات لا تتفق مع المصالح المصرية.

وثالثها: إن معاونة الدولة الضامنة قد تصل بعد فوات الأوان، وبعد أن تتم الضربة النووية فعلاً مما يجعلها عديمة الجدوى.

ورابعها: إن مسائل الأمن القومي غير المقيد لتلك الأسلحة يجعلها وسيلة ردع ذات مصداقية كبيرة.

هذا وقد أكدت جميع الآراء التي نادت بهذا الخيار أن ذلك الامتلاك لا بدَّ أن يستند إلى تخطيط استراتيجي عربي كإطار مرحلي يمكن أن يسد فجوة عدم التوازن في القوى الناشئة عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية.

وإن امتلاك مصر والعرب للرادع التقليدي وفوق التقليدي يعتبر هدفًا مؤقتًا لملء الفجوة الناجمة عن عدم امتلاكنا للرادع النووي.

الخيار الرابع: إعطاء دفعة جديدة للنشاط النووي المصري لتطوير وامتلاك قدرات نووية عسكرية

من خلال مناقشة الخيارات السابقة لرد الفعل المصري والعربي تجاه التهديد النووي الإسرائيلي يتضح أنه لا سبيل أمام مصر والدول العربية إلا السعي منفردة أو من خلال عمل عربي مشترك وبخطوات ثابتة وفق تخطيط دقيق لتطوير قدراتها النووية بهدف امتلاك قدرات نووية عسكرية.

ورغم الضغوط والمحاذير والأزمة الاقتصادية في مصر، إلا أن ثوابت الموقف الإسرائيلي واستمرار تطوير قدراته ليس فقط النووية، بل وباقي أسلحة التدمير الشامل الأخرى، فإن مطلب حماية الأمن القومي المصري والعربي يستلزم السعي من أجل امتلاك السلاح النووي.

ولقد صرَّح «ذو الفقار علي بوتو» مؤسس البرنامج النووي الباكستاني (٢١): «إذا امتلكت الهند قنبلة ذرية فعلى الشعب الباكستاني أن يأكل أوراق الشجر وأعشاب الأرض، أو حتى الموت جوعًا في سبيل صنع قنبلة ذرية، وليس هناك بديل لذلك».

إن مطلب توازن الردع النووي بين المعسكرين الشرقي والغربي «قبل وأثناء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي» -كان السبيل الوحيد لمنع حرب نووية بينهما، وسيظل توازن الردع النووي بين الدول العربية وإسرائيل هو مطلب شرعي يتطلبه حق البقاء والدفاع عن النفس، وهو الرادع الوحيد الذي يؤمن الدول العربية من التهديد النووي.

ومن استعراض الخيارات الأربعة نستشعر حجم المرارة التي تتحملها القيادات العربية في مواجهة تهديد أمنها القومي إزاء التهديد النووي الإسرائيلي المباشر

لحاضرها ومستقبلها، فكل الخيارات المطروحة لحماية الأمن القومي المصري والعربي كلها تتناقض مع استراتيجية السلام التي أصبحت مطلبًا لكل شعوب المنظمة بما فيها إسرائيل نحو مستقبل أفضل يبنى على توازن المصالح وليس توازن القوى الذي أنهك اقتصاديات المنطقة كلها العربية والإسرائيلية، واستنزف العديد من الأموال في تسابق تسلح لانهائي بين العرب وإسرائيل.

من هذا المنطلق وإدراكًا لكل تلك المخاطر فقد بدأت مصر دعوتها لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط عام ١٩٧٤م، وانتهت المناقشات في ديسمبر ١٩٧٤م بتبني الجمعية العامة للاقتراح واعتماد القرار رقم (٣٥٦٣) في الدورة التاسعة والعشرين حول إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط؛ حيث صدر القرار بدون تصويت وبدون اعتراض إسرائيل عام ١٩٨٠م، ويتوالى صدوره سنويًا منذ هذا التاريخ.

الخيار الخامس: إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل

إن خيار إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل هو الخيار الوحيد الواقعي الذي تعمل مصر والدول العربية جاهدة على التزام إسرائيل به على أن ينفذ على مراحل زمنية تتواءم مع خطوات السلام، مع إثبات حسن النوايا الإسرائيلية بتوقيعها على معاهدة منع الانتشار النووي والتي تعني فقط الالتزام بعدم تطوير أو إضافة قدرات نووية إسرائيلية جديدة مع عدم المساس بمخزوناتها من تلك الأسلحة والتي لا تدخل في نطاق تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ حيث يتركز تفتيشها فقط على المنشآت النووية وليس على مخزونات الأسلحة النووية المنتشرة طولاً وعرضًا داخل إسرائيل، وذلك قبل أن يؤدي التهديد النووي إلى العودة إلى سباق تسليحي لا مفر منه في ظل إصرار إسرائيل على ثوابت موقفها المعلن عنه تحقيقًا للأمن القومي المصري والعربي.

كما يتماشى هذا الخيار مع مبادرة الرئيس «محمد حسني مبارك» في ١٨ أبريل ١٩٩٠م والتي أكدت ما سبق وأعلنته وفود البرلمانات العربية في لقائها مع ممثلي البرلمانات الأوروبية في «ديلن» في سبتمبر ١٩٨٩م من ضرورة إخلاء الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، كما التقت مع مبادرة الرئيس الأمريكي «جورج بوش» بمنع انتشار هذه الأسلحة في الشرق الأوسط في ٢٩ مايو ١٩٩١م.

كما التقت مع ما جاء في «إعلان الدوحة» الذي صدر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في دولة قطر في الفترة من (٢٤: ٢٧) مارس ١٩٩٨م من التأكيد على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا، وأيضًا فقد جدد البرلمانيون العرب في ختام مؤتمرهم الذي انعقد في «صنعاء» يوم ١٨ مارس ١٩٩٨م، جددوا الدعوة إلى أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل مع إخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودعوة المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

* * *

رابعًا : مصر وقضية أسلحة الدمار الشامل

إن اهتمام مصر بقضية الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط ليس جديدًا ولا طارئًا، فقد كانت مصر من أوائل الدول التي ساهمت في مناقشة معاهدة منع الانتشار النووي قبل عرضها للتوقيع عام ١٩٦٨م، كما كانت لها إسهامات متكررة سواء للدعوة لإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط أو جهودها المتواصلة في مجال إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل على إطلاقها.

وينطلق الموقف المصري من خلال قضيتين متزامنتين:

أولاهما: قضية حظر انتشار الأسلحة النووية.

وثانيهما: قضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

١- الموقف المصري من حظر انتشار الأسلحة النووية:

لقد بدأت مصر الدعوة لإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٤م؛ حيث تقدمت بمشروع قرارها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وظلت مصر تقدم مشروع قرارها كل عام إلى الجمعية العامة حتى عام ١٩٨٠م؛ حيث صدر القرار بذلك، ومنذ ذلك الحين يصدر هذا القرار سنويًا بموافقة كافة الأطراف بما فيهم إسرائيل.

ويتضمن مشروع القرار المصري أربعة بنود:

أولها: الدعوة لانضمام جميع الأطراف في المنطقة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وثانيها: أن تقوم هذه الدول بإعلان الامتناع -على أساس متبادل- عن إنتاج

الأسـلحة النوويـة وأجهـزة التفجـير النـووي أو الحـصول عليهـا أو حيازتها على نحو أو آخر وعن السماح لأي طرف ثالث بوضع أسلحة نووية على أراضيها.

وثالثها: أن توافـق الـدول المعنيـة عـلى خـضوع جميع أنـشطتها النوويـة تحـت ضمانات السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ورابعها: دعوة الأمين العـام للأمـم المتحـدة بـأن يواصـل استقـصاء إمكانيـات تحقيق تقدم نحو إنشاء منطقـة خاليـة مـن الأسـلحة النوويـة في الـشرق الأوسط.

في عام ١٩٨١م قامت مصر بالتصديق على معاهدة منع الانتشار النووي لتصبح طرفًا كاملاً فيها على الرغم من وجود توجه في ذلـك الوقـت يحـذر مـن الإقـدام عـلى هذه الخطوة طالما بقيت إسرائيل خارج المعاهدة.

ومع موعد تجديد معاهدة منع الانتشار النووي بعد مرور (٢٥) عامًا على توقيع الـدول الأعـضاء فيهـا، والبـالغ عـدد (١٧٠) دولـة مـن ضـمنهم مـصر، ومـع طـرح الولايـات المتحـدة لقـضية التمديـد اللانهـائي لتلـك المعاهـدة ومـع اسـتمرار امتنـاع إسرائيل عن التوقيع عليها؛ فقد تركز الموقف المصري على شرطين رئيسيين:

أولهما: عدم الموافقة على التمديد اللانهائي للمعاهدة.

وثانيهما: ممارسة الضغط على إسرائيل والدول الإقليمية الأخرى للانـضمام إلى المعاهدة، وهو من ثوابت الموقف المصري في هذا الشأن.

ومـن منطلـق أن الـسياسة الناجحـة تعنـي «فـن الممكـن»، فقـد اسـتطاعت الدبلوماسية المصرية أن تتعامل مع الواقع لطـرح رؤيتهـا مـن معاهـدة منـع الانتـشار

النووي، فهي لم تغفل حقيقة ارتباطها بالمعاهدة منذ تصديقها عليها عام ١٩٨١م، وأيضًا حقيقة عدم التوقيع الإسرائيلي عليها رغم ما تأكد من امتلاكها للسلاح النووي وغير النووي.

هذا ويعرض (٢٣) «د. مصطفى سلامة» وكيل كلية حقوق الإسكندرية لموقف القانون الدولي من تلك القضية، والذي نشرته «جريدة الأهرام»، والذي تدركه القيادة السياسية المصرية في خطوات تصعيدها للمسألة النووية على إطلاقها؛ حيث عرض ثلاثة اعتبارات يتعين على مصر مراعاتها من منطلق التزامها بأحكام بالقانون الدولي:

الاعتبار الأول: إنه في حالة توافر الأغلبية اللازمة لمد العمل بمعاهدة منع الانتشار النووي، فإن على كل الدول أطراف المعاهدة والسابق تصديقهم عليها، عليهم الانصياع لما ارتأته الأغلبية، وبالتالي فإن رفض مصر الموافقة على مد سريان المعاهدة لا يمنع من الالتزام بأحكامها حتى لو استمرت إسرائيل على موقفها الرافض لها.

الاعتبار الثاني: إن المادة العاشرة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تعرض للاقتراح الخاص بالانسحاب منها.. باعتبار أن القانون الدولي العام يقر ما يطلق عليه «التحلل المشروع والشامل من الالتزامات الدولية بمقتضى حق الانسحاب من المعاهدات»؛ حيث يأتي ذلك في نص صريح في المادة (٥٤) من اتفاقية «فيننا» للمعاهدات لعام ١٩٦٩م.

وهكذا جاءت المادة العاشرة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لتؤكد أن لكل دولة طرف فيها الحق في الانسحاب منها إذا رأت أن حوادث طارئة متعلقة بموضوع المعاهدة تهدد مصالحها القومية العليا، وذلك بأن تخطر جميع الدول

الأطراف فيها، وكذلك مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة بانسحابها قبل ثلاثة شهور من تاريخ الانسحاب على أن يتضمن هذا الإخطار بيانًا بالحوادث الطارئة التي ترى الدولة أنها تهدد مصالحها العليا، والذي عرضها «د. مصطفى سلامة»؛ حيث قال: «إن الانسحاب وإن كان حقًّا لكل دولة في المعاهدة؛ فإنه يتطلب لمباشرته عدة شروط:

أولها: ضرورة وجود حوادث أو أمور ذات طبيعة طارئة غير عادية.

وثانيها: أن يترتب على هذه الحوادث تهديد أمن الدولة المعنية، وهذه مسألة يترك تقديرها لكل دولة في ضوء ما ترى أنه يهدد مصالحها العليا.

وثالثها: القيام بإخطار الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة ومجلس الأمن بأمر هذه الحوادث قبل ثلاثة شهور من تاريخ سريان الانسحاب.

وبتطبيق هذه الشروط الثلاثة على الموقف المصري من خلال الرفض الإسرائيلي لها مع حقيقة امتلاكها للسلاح النووي، فإن مد المعاهدة لمدة أو بدون تحديد يعد تكريسًا أبديًّا للواقع الذي يمنح مشروعية حيازة إسرائيل للأسلحة النووية باعتبار أنها ليست طرفًا فيها، ويحرم مصر من السعي لامتلاك القدرات النووية من واقع التزامها بالمعاهدة مما يتصاعد معه عدم التوازن الاستراتيجي بينها وبين إسرائيل بما يقضي في النهاية إلى وجود تهديد مستمر للأمن القومي المصري.

وهكذا فإن كلا من حيازة إسرائيل المؤكدة للأسلحة النووية ورفضها الانضمام للمعاهدة النووية يشكل مع قابلية هذه المعاهدة للسريان الدائم، تشكل حوادث طارئة تبرر لمصر الحق في الانسحاب من هذه المعاهدة.

ورغم أن هذا الانسحاب خيار متاح لمصر يفرضه القانون الدولي، إلا أن هذا الخيار غير وارد في الدبلوماسية المصرية، إلا أنه لا يعني الأخذ به إذا ما استمر

التهديد المتزايد للأمن القومي المصري مستقبلاً.

وإن الموقف المصري الثابت في هذا الشأن، والذي أعلنه رئيسها «محمد حسني مبارك» (٢٤) بعد اجتماعه باللجنة الاستشارية التي شكلها لبحث تمديد المعاهدة النووية، والتي التقت مقترحاتها مع موقف الخارجية المصرية والذي تمثل في أربعة ثوابت رئيسية تحكم هذا الموقف المصري:

أولها: أن مصر ضد انتشار الأسلحة النووية.

وثانيها: أن مصر مع عالمية المعاهدة وضد استثناء أي دولة في المنطقة من الانضمام والالتزام بالمعاهدة.

وثالثها: أن مصر تتحرك في إطار الشرعية الدولية والالتزام بالقانون الدولي.

ورابعها: أن مصر تسعى لكي تشمل المعاهدة كل دول المنطقة في ظل السلام الشامل الذي تهدف إليه.

٢- مصر وقضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل:

تعتبر قضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل مع خلق توازن إقليمي في الأسلحة التقليدية هي المحصلة النهائية التي تسعى إليها القيادة السياسية المصرية من كل جهودها المتواصلة في هذا المجال.

ولقد طرحت مصر رؤيتها من قضايا الأمن ونزع السلاح أمام لجنة نزع السلاح في «جنيف» في عام ١٩٩٤م.

ففي مجال الأسلحة التقليدية؛ فإن هناك معايير ثلاثة تحكم موقفها:

أولها: دعم التوازن التسليحي الإقليمي، والذي يعني توفر القدرة التسليحية لكل دولة في المنطقة بالقدر الذي تتطلبه احتياجاتها الدفاعية من أسلحة تقليدية لرد أي عدوان خارجي عليها.

وثانيها: السعي للخفض الحقيقي للتسلح تحقيقًا لذلك التوازن المنشود بالقدر الذي لا يسمح بتفوق أي دولة عن الأخرى.

وثالثها: شمولية التوازن دون تمييز بين دولة وأخرى في المنطقة.

وفي مجال أسلحة الدمار الشامل.. حددت مصر رؤيتها في أهمية إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وتدمير المخزونات الاستراتيجية منها في إسرائيل أو في أية دولة عربية أو شرق أوسطية أخرى مع إعداد نظام مراقبة طويل المدى لمنع تصنيع هذه الأسلحة مستقبلاً.

إن الصورة التي تراها مصر من قضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل تتقارب مع الصورة التي يتم بها تجريد العراق من تلك الأسلحة تطبيقًا لقرار مجلس الأمن بهذا الشأن رقم (٦٧٨) الذي صدر عقب هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، والذي تطلب تشكيل أكثر من خمسين لجنة فنية للقيام بتلك المهمة، إلى جانب ضرورة التعاون الكامل مع تلك اللجان؛ حيث إن المعرفة الدقيقة لمخزونات تلك الأسلحة تعتبر من أدق أسرار الدولة الحائزة عليها.

إلى جانب انتشار تلك المخزونات في كل الرقعة الجغرافية المقامة عليها الدولة في إطار خطة استراتيجية متكاملة لاستخدام تلك المخزونات، الأمر الذي يعني توفر القناعة الكاملة للقيادة السياسية لهذه الدولة بضرورة المعاونة في تدمير هذه الأسلحة.. تلك هي الصورة المستهدفة الحقيقية التي تضمن الأمن الحقيقي والجاد لكل دول منطقة الشرق الأوسط.

إن الجهود المصرية تواصلت في هذا المجال من خلال مبادرة الرئيس «محمد حسني مبارك» في ٨ أبريل ١٩٩٠م حول إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، والتي تأكدت بإعلان الرئيس الأمريكي السابق

«جورج بوش» عن مبادرته بشأن منع انتشار هذه الأسلحة في الشرق الأوسط في ٢٩ مايو ١٩٩١.

إن إدراك كافـة الأطـراف بأهميـة إخـلاء الـشرق الأوسـط مـن أسـلحة الـدمار الشامل وتجاوب الجميع دون استثناء مع الدعوة المصرية والـدعوة الأمريكيـة في هـذا الشأن، والذي يعتبر موضوع تمديد معاهدة حظر انتشار الأسـلحة النوويـة، وتوقيـع إسرائيل عليها هو أحد مراحلها هو المنطلق الرئيـسي الـذي يحكـم موقـف مـصر مـن تلك القضية.

وإن قبول العرب لإسرائيل وتطبيع العلاقات الـسياسية والاقتـصادية والثقافيـة والعـسكرية بينهـا وبـين جيرانهـا، والـذي يتنـافى ويتنـاقض مـع تفوقهـا في الأسـلحة التقليديـة وأسـلحة الـدمار الـشامل، يفـرض عـلى إسرائيـل قبـول الـصيغة المـصرية المطروحة وتوقيعها على إطار مبادئ لإخلاء الشرق الأوسط من تلك الأسلحة، ثـم الاتفاق على مراحل التنفيذ تتزامن مع مراحل التقدم في عملية الـسلام كخطـوة تاليـة أخرى هامة وحاسـمة عـلى طريـق تحقيـق الأمـن الإقليمـي المتـوازن والحقيقـي الـذي تسعى إليه كافة الأطراف.

المحادثـات متعددة الأطراف:

تعتبر المحادثات المتعددة الأطراف مكملة للمحادثات الثنائية التـي عقـدت بـين إسرائيل وكل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وسوريا ولبنان للتفاوض مـن أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط في إطار ما سمي بـ«صيغة مدريد للسلام» التي تـم الاتفاق عليها عام ١٩٩٣م.

وتعتـبر لجنـة ضـبط التـسلح والأمـن الإقليمـي إحـدى لجـان خمـس انبثقـت عـن المحادثـات المتعـددة الأطـراف، ولا تقتـصر المناقـشات في هـذه اللجنـة عـلى الوفـد

الإسرائيلي والوفود العربية، بل تشارك فيها أكثر من عشرين دولة أخرى.

وقد نقلت هذه اللجنة محادثات ضبط من التسلح إلى مستوى إقليمي إلى جانب ما هو مطروح على الساحة الدولية بشكل عام بعد أن كان الحديث عن ضبط من التسلح على المستوى الدولي فقط.

وقد عقدت هذه اللجنة أكثر من سبعة اجتماعات متواصله ولم تنتهي إلى نتائج مما دفع مصر إلى طرح إعلانًا للمبادئ تلتزم به كافة الأطراف المتفاوضة تضمن مراحل ضبط التسلح وصولاً لأهداف محددة خلال فترات زمنية.

هذا ويؤثر غياب أطراف عربية رئيسية في سرعة التوصل إلى نتائج حاسمة خاصة في مسألة إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والتي تشترط إسرائيل مناقشاتها مع كافة الدول المعنية دون استثناء.

فسوريا تقاطع المباحثات بينما لم توجه الدعوة لحضور مؤتمر مدريد لدول أخرى يعتقد أنها تمتلك برامج للبحث النووي مثل الجزائر وإيران والعراق وليبيا. وتجادل إسرائيل في أن غياب هذه الدول ينفي احتمال أي نقاش جوهري حول موضوع نزع الأسلحة النووية بصفة خاصة.

ولقد شهدت الجولة والتي انعقدت في منتصف نوفمبر من العام ١٩٩٤م(٢٦)، والتي تم تخصيصها لبحث تفاصيل مشروع إنشاء مركز لمنع وحل وإدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط.

وقد قامت وفود تسع دول في المنطقة بما فيهم إسرائيل بتحديد وتعريف احتياجات الدول المعنية في هذا المركز في إطار مرحلة بناء الثقة اللازم بين دول المنطقة؛ حيث تحددت مهمة المركز في الأسلوب الأمثل لإدارة الصراع أو الأزمة التي قد تنشأ والدبلوماسية الوقائية التي تسعى لحل الصراع أو الأزمة قبل تصاعدها

وأساليب الإنذار المبكر وأساليب منع وقوع الصراع بشكل عام.

وقد تم الاتفاق على إطار عام لأهداف ذلك المركز الذي يعني بمسائل وقف إطلاق النار وتخفيف التسلح على الجانبين الإسرائيلي والعربي وتجهيز مناطق لفك الاشتباك وذلك عند نشوب الصراع.

أما في حالة نشوب أزمة فينقل نطاق أهداف المركز إلى خلق فجوات زمنية وإجراء الاتصالات والحوار لخلق تفاهم عسكري وتعاون الجانبين في الأزمة من خلال المعلومات.

وتتواصل مهمة المركز لدراسة مسائل ضبط التسلح من الناحيتين الهيكلية والعملية وانتهاءً إلى نزع السلاح، إذا تطلب الموقف، ويستمر تعميق الإجراءات السابقة وصولاً إلى مرحلة السلام الشامل.

وبناءً على أهداف المركز؛ فقد تم تحديد وظائفه التي تم تقسيمها بدورها إلى ثلاث فئات من الوظائف:

أولها: وظائف على المدى القصير

وتشمل المساعدة في دفع مفاوضات السلام، وتقليل فرص نشوب الصراع مع البدء في إنشاء قاعدة معلومات.

وثانيها: وظائف على المدى المتوسط

وتشمل دعم اتفاقيات السلام، وتنفيذ إجراءات ضبط التسلح من الناحيتين الهيكلية والإجرائية، وتبادل المعلومات العسكرية، وتبادل الإخطارات، وعقد حلقات البحث، وتأسيس نظام أمني تعاوني شامل، وتأسيس لجان اتصال لفض الخلافات حول تفسير الاتفاقات.

وثالثها: وظائف على المدى البعيد

وتشمل دعم والحفاظ على اتفاقيات السلام مع الاستمرار في التقدم في إجراءات ضبط التسلح والأمن الإقليمي، مع إجراء أعمال المراقبة والتفتيش إلى جانب تغيير العقيدة العسكرية من هجومية إلى دفاعية، وتأسيس مؤتمر للأمن والتعاون، ونزع السلاح في الشرق الأوسط.

* * *

خامسًا: خلاصة الموقف

لقد أثار الموقف المصري المتصاعد من قضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل مع تنامي الترسانة النووية الإسرائيلية، وذلك في الوقت الذي كان قد اقترب فيه موعد المراجعة للمعاهدة النووية في ١٧ أبريل عام ١٩٩٥م والتي كانت مصر إلى جانب مائة وسبعين دولة أخرى قد التزمت بها، وتخلت عن طموحاتها طواعية في إنتاج الأسلحة النووية، في الوقت الذي تواصل فيه الدول النووية الخمس الكبرى ضغوطها لتمديد المعاهدة النووية إلى ما لا نهاية.

وقد أضاف الإصرار المصري بُعدًا جديدًا للمسألة النووية خاصة في ظل انفراد إسرائيل بالسلاح النووي وباقي أسلحة الدمار الشامل الأخرى مما يعد تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري والعربي.

وقد امتدت المساندة للموقف المصري إلى الجامعة العربية، والتي أعلن مجلسها في ختام (٢٧) دورته الثالثة بعد المائة في بيانه الختامي إلى أن تكريس الوضع الراهن بإلزام دول الشرق الأوسط فيما عدا إسرائيل بنظام منع الانتشار النووي يشكل خللاً خطيرًا، إضافة إلى أن استمرار بقاء برنامجها النووي خارج النظام الدولي ينال من مصداقية وعالمية المعاهدة.

وطالب البيان مجلس الأمن بحكم مسئوليته عن حفظ الأمن والسلم الدوليين بضمان عالمية تطبيق كافة الأحكام الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية دون ازدواجية وتوفير ضمانات آمنة وشاملة للدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها مع ضرورة تنفيذ ما نصت عليه معاهدة حظر انتشار الأسلحة

النوويـة مـن تمكـين الـدول غـير النوويـة مـن الحـصول عـلى التكنولوجيـا النوويـة للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

وقد واكب الموقف المصري من المسألة النووية تحرك دولي واسع من أجل منع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل؛ حيث نظمت حملة دولية لنزع السلاح النووي وأجريت مناقشة في البرلمان البريطاني حول هذا الموضوع ركزت على أن يكون مد هذه المعاهدة مدًّا محدودًا، وليس لأجل غير مسمى، وبحيث يكون المد خاضعًا للتفاوض نحو الوصول إلى معاهدة جديدة ومتوازنة، وتشمل دول العالم كلها.

وقد أعلنت اللجنة المنظمة لهذه الحملة في بيان صدر عنها أن ثمانين دولة غير نووية على الأقل تؤيد المد المحدود للمعاهدة باعتباره الطريق الأفضل لعالم يتخلص من الأسلحة الذرية.

وقد امتد الرفض العالمي للمد اللانهائي للمعاهدة إلى دول أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى جانب الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، إلا أن نجاح الولايات المتحدة من الضغط للحصول على أغلبية بسيطة من الأصوات اللازمة لتمديدها قد أحبط كل هذه الجهود.

وقد أدى الموقف المصري الحازم حفاظًا على مصالحها العليا وأمنها القومي للدرجة التي أدت إلى قيام إسرائيل بطرح مشروع إعلان نوايا من نقطتين تتضمن الأولى منها التزام إسرائيل بالدخول في محادثات لإقامة منطقة منزوعة من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بعد عامين من تحقيق السلام الشامل في المنطقة وتتعهد في النقطة الثانية بدراسة الانضمام لمعاهدة حظر الانتشار النووي بعد ذلك.

وردت مصر بمقترحات مضادة طالبت فيها بتحديد جدول زمني يتضمن

التزامًا إسرائيليًّا بالتوقيع على المعاهدة النووية بعد عامين من تحقيق السلام بين سوريا وإسرائيل، وفتح مفاعل «ديمونة» الإسرائيلي للتفتيش، وأن تبدأ مفاوضات إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل فورًا في نطاق محادثات اللجنة الإقليمية لضبط التسلح المنبثقة عن مؤتمر مدريد.

وعلى النطاق العالمي فقد نجحت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي في تقديم ضمانات أمنية إلى الدول غير النووية في حالة تعرض هذه الدول إلى هجوم نووي؛ حيث أعدت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا والصين مسودة القرار رقم (٩٨٤) لمجلس الأمن، تم عرضه في مؤتمر نيويورك الخاص بتمديد معاهدة منع الانتشار النووي، وهدفت الدول الخمس فيما عرضته من ضمانات أمنية إلى إقناع دول أخرى على الموافقة على المد اللانهائي للمعاهدة، إضافةً إلى دفع الدول التي لم توقع عليها مثل إسرائيل والهند وباكستان إلى أن تفعل ذلك.

هذا وقد خلصت الدراسة إلى خمس حقائق رئيسية:

أولها: أن مصر ملتزمة بتطبيق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في حالة الحصول على أغلبية دولية لاستمرارها سواء وقعت عليها إسرائيل أم لا، وبالتالي فليس هناك من جدوى لربط موقفها من تمديد المعاهدة بضرورة التوقيع الإسرائيلي عليها.

ثانيها: أن هناك فارقًا بين إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل من خلال بناء مراحل ثقة متبادلة وتوازن تسليحي، وبين السعي كمرحلة أولى لمنع الانتشار النووي بتوقيع إسرائيل على معاهدة منع الانتشار النووي إثباتًا لحسن النوايا، والذي يعني فقط خضوع منشآتها النووية

لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يمنع من استمرار تطوير وزيادة ترسانتها النووية القائمة دون التعرض للمخزون الإسرائيلي، وبالتالي فالتهديد الإسرائيلي سيظل قائمًا سواء وقعت إسرائيل على المعاهدة من عدمه.

ثالثها: أن استمرار تملك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل، وبصفة خاصة النووي منها يعني تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري والعربي فيما سيؤدي إلى سابق تسلح في هذا المجال يضاف إلى سابق التسلح في الأسلحة التقليدية كمطلب ملح لمواجهة ذلك التهديد، وكحق مشروع للدفاع عن النفس أقرته كافة القوانين الدولية.

وهذا يتناقض مع التوجه الاستراتيجي لمساعي السلام، وبالتالي فإن توقيع إسرائيل على المعاهدة النووية، والتي لا تعني تدمير ترسانتها ومخزوناتها منها، ضرورة ملحة يتزامن معها وضع خطة زمنية ومراحل معينة تواكب مراحل التقدم في مسارات السلام والتعاون الاقتصادي لتصل في النهاية إلى إخلاء الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، وهو الهدف النهائي الذي يجب أن تؤدي إليه مرحلة السلام الواقعي والحقيقي بين العرب والشعب الفلسطيني وإسرائيل من منظور الأمن المتبادل لكافة الأطراف.

رابعها: أن حقيقة امتلاك إسرائيل لترسانة نووية وباقي أسلحة الدمار الشامل يستدعي تعاونًا عربيًا كاملاً بين الدول العربية نحو السعي لامتلاك رادع مصدق من الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية مع السعي لامتلاك الرادع النووي مستقبلاً كوسيلة للضغط على إسرائيل باعتباره كارت تفاوضي

لإمكانها فرض تجاوبها مع فكرة إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وكمطلب ملح لتصحيح الخلل الاستراتيجي القائم ومواجهة التهديد الحقيقي للأمن القومي المصري والعربي.

خامسها: أن مصر قد نجحت في تصعيدها لمسألة تجديد معاهدة منع الانتشار النووي في قيادة حملة إقليمية وعالمية ضد المد اللانهائي للمعاهدة وازدواجية المعايير التي تعامل بها الدول بشأن التسلح النووي والضمانات التي يجب أن تقدم للدول غير النووية في حالة تعرض هذه الدول إلى هجوم رغم تنازلها طواعية بموجب توقيعها للمعاهدة بعدم السعي لامتلاك السلاح النووي، مع النظر في أمر دعمها بمفاعلات نووية للاستخدامات السلمية مثل الوضع الذي حدث مع كوريا الشمالية نظير ذلك الالتزام.

***

المصادر

١- 118 Nuclear proliferation to day Lenard Sprator- 1984- P. G

٢- فتحي محمود حسان: بنية إسرائيل النووية، الهيئة العامة للاستعلامات، ديسمبر ١٩٨٧م، ص(١٢١).

٣- أنتوني. هـ. كودسمان، إبراهام ر. واجنر: دروس الحرب الحديثة، ترجمة المشير أبي غزالة، يونيو ١٩٩٤م، ص(٤٢٩).

٤- Israel's Nuclear Arsenal- peter- westview Croom Helm. June- 1987 p.g 10.

٥- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص(١٣).

٦- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص(١٦).

٧- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص(٩٣).

٨- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص(٢٠).

٩- نيكولاس فاليري: مغامرة إسرائيل بالقنبلة، عالم جديد، ١٩٦٧م، ص(١٠٦).

١٠- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص(٤٥).

١١- تود فرايدمان: الخيار النووي لإسرائيل، نشرة علماء الذرة، المجلد (٣٠)، سبتمبر ١٩٧٤م.

١٢- تقرير مجلة التايم: «كيف حصلت إسرائيل على القنبلة»، وتستند المقالة على شهادة لبعض الإسرائيليين الذين يشغلون مناصبًا عالية.

١٣- دروس الحرب الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص(٤٢٩).

١٤- بنية إسرائيل النووية، مرجع سبق ذكره، ص(١١٣).

١٤- بنية إسرائيل النووية، مرجع سبق ذكره، ص(١٠٧).

١٦- زكريا حسين: التكنولوجيا وتنمية القوة المسلحة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (٢)، العدد (١)، أكتوبر ١٩٩٤م، ص(٢٧).

١٧- الترسانة النووية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص(١٥٢، ١٥٤).

١٨- د. زكريا حسين: السياسة العسكرية المصرية في التسعينيات، الهيئة العامة للاستعلامات، أكتوبر ١٩٩٢م، ص(٢١٩).

١٩- مجموعة باحثين، تهديدات الأمن القومي العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية ق. م، غير منشورة، عام ١٩٨٨م، ص(٤١).

٢٠- إسماعيل صبري مقلد، التحدي النووي الإسرائيلي وقضية السلام، عام ١٩٧٨م، ص(٥١).

٢١- التحدي النووي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص(٥٢).

٢٢- من خطاب «ذي الفقار علي بوتو» أمام المجلس القومي الباكستاني، عام ١٩٦٥م.

٢٣- د. مصطفى سلامة، وكيل كلية حقوق الإسكندرية: مسألة الانسحاب من اتفاقية منع الانتشار النووي، مقالة في جريدة الأهرام، ١٦ مارس ١٩٩٥م.

٢٤- جريدة الأخبار المصرية، ٢٠ مارس ١٩٩٥م، العدد (١٣٣٧٥).

٢٥- بنية إسرائيل النووية، مرجع سبق ذكره، ص(١٠٨).

٢٦- اجتماع لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي في جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٩٤م، باعتبار أن اجتماعات اللجنة وجدول أعمالها وقراراتها تحاط بدرجة عالية من السرية.

٢٧- جريدة الأهرام المصرية، ٢٤ مارس ١٩٩٥م، العدد (٣٩٥٥٤).

* * *

الفصل الثالث

البرنامج النووي الإيراني وآفاق المستقبل

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج إيران النووي

يأتي تصعيد حدة المواجهة بين كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة النووية من ناحية وبين جمهورية إيران الإسلامية من ناحية أخرى حول الادعاء بقيام إيران بتطوير برنامجها النووي، وما صاحبه من تصعيد الاتهام بالسعي لامتلاكها أسلحة نووية.. يأتي ذلك في إطار الحملة المنسقة التي تهدف إلى تجريد الأمة العربية والإسلامية من كل مقومات قوتها ليس فقط العسكرية منها، ولكن الاقتصادية والسياسية والعقائدية والفكرية والاجتماعية لصالح دولة إسرائيل والمشروع الصهيوني المتوافق تمامًا مع أهداف الولايات المتحدة والدول الغربية عمومًا.

وقد زادت هذه الحملة شراسة منذ أحداث (١١ سبتمبر ٢٠٠١م)، والتي قامت بها قلة من جماعة أصولية إسلامية، نجحت وسائل الإعلام الصهيونية والأمريكية في تضخيمها وتنميتها والترويج لها، حتى وضعت الدول العربية والإسلامية كلها في قفص اتهام واحد، وتوالت الخطط المنسقة وتكوين الائتلافات والتحالفات الدولية لمواجهة كل ما هو عربي وإسلامي تحت شعار «الحرب ضد الإرهاب».

وتأتي المواجهة الجديدة مع جمهورية إيران الإسلامية، وتصعيد اتهاماتها بامتلاك أسلحة نووية مع تصعيد نفس المواجهة مع الجمهورية السورية باعتبارهما الدولتين المرشحتين أن يمتد إليهما التهديد باستخدام القوة الأمريكية فائقة القدرة في إطار ما سمِّي بـ«انتقام أمريكا»، والذي بدأ باحتلال أفغانستان، ثم غزو جمهورية العراق، والضغط على الجمهورية الليبية وابتزازها ماليًّا واقتصاديًّا، وذلك على طريق مخطط التغيير المنتظر لدول الشرق الأوسط، وإخضاع العالم العربي والإسلامي وتأديبه وردعه وتجريده من كل مصادر قوته لصالح تنامي المشروع الصهيوني تحت ذريعة محاربة الإرهاب من جهة والانتقام الأمريكي من جهة أخرى.

هذا وليس غائبًا عن الذهن تلك التهديدات المتصاعدة للعديد من الدول العربية والإسلامية الأخرى سواء منها المملكة العربية السعودية أو جمهورية مصر العربية.. رغم كل ما قدمته هذه الدول من عون صادق للولايات المتحدة سواء في حملتها العسكرية ضد أفغانستان أو غزوها للعراق، أو كل مجالات حربها ضد الإرهاب «أمنيًا ومخابراتيًا ومعلوماتيًا».

ويتزامن ذلك مع قيام صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية بنشر تقرير في الأول من أكتوبر ٢٠٠٣ م أعدته لجنة شكلتها إدارة الرئيس «جورج بوش» الابن تحت اسم «المجموعة الاستشارية الأمريكية للدبلوماسية العامة في العالم العربي والإسلامي»، ورأسها السفير الأمريكي السابق «إدوارد جبر»، والتي ضمت في عضويتها «ثلاثة عشر» من الأكاديميين والدبلوماسيين والكتاب، وبعد قيامها بزيارة العديد من دول الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا خلال عدة أشهر سابقة.. انتهت إلى صياغة تقرير يؤكد «أن مشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة وصلت إلى مستويات تبعث عن الشعور بالصدمة والقلق، وأن واشنطن مطالبة بإجراء عملية تحول استراتيجي جذري وشامل في سياستها من أجل التخفيف من مستوى العداء لها.

وأشار التقرير أن الجهود التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية إبان العشر سنوات الماضية لنزع السلاح من جانب واحد «في إشارة إلى الدول العربية».

قد أسهمت في تفشي مشاعر العداء للأمريكيين وتعريض البلاد لكثير من التهديدات الخطيرة المستهدفة مصالح وسلامة مواطني الولايات المتحدة الأمريكية!!

هذا وقد أكد التقرير إلى جانب تلك الحقائق أن الغزو الأمريكي للعراق وتزايد حدة الصراع في منطقة الشرق الأوسط قد زادت من غضب المسلمين والعرب».

المقومات الاستراتيجية الإيرانية:

تحتل إيران موقعًا استراتيجيًا على طول الخليج وشمالاً بحر العرب، ولها حدود تمتد ما بين الاتحاد السوفيتي السابق والخليج، وما بين جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط.

ومساحة إيران حوالي ١.٦٥ مليون كيلو متر مربع، ولها حدود تمتد ١٦٩٠ كيلو متر مع الاتحاد السوفيتي السابق، و٤٩٩ كيلو متر مع تركيا، و١٤٤٨ كيلو متر مع العراق، و٩٠٩ كيلو متر مع باكستان، و٩٣٦٠ كيلو متر مع أفغانستان، ولها شواطئ على امتداد الخليج تصل إلى ٣١٨٠ كيلو مترًا.

وتعتبر إيران إحدى دول العالم البترولية الرئيسية، ولديها احتياطيات بترولية أقل من العراق، وأقل بكثير من المملكة العربية السعودية، ويمثل قطاع البترول ٩٠٪ من صادرات إيران، وقد أنتجت منه حوالي ٢٩ مليار برميل حتى نهاية عام ١٩٩٠م، ولها نسبة احتياطي عالية نسبيًا تقدر بحوالي ٩٢.٨٦ مليار برميل حتى أول يناير ١٩٩٢م، ولديها احتياطي من الغاز الطبيعي يمثل ١٢٪ من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم، إضافةً أنها تنتج بترول بمعدل (٣.٢ : ٣.٣) مليون برميل يوميًا.

يبلغ تعداد سكان إيران ٥٩ مليون نسمة -تفتقر إلى التجانس الكامل؛ حيث تتكون من أكثر من جنس وديانة وأصل عرقي منها الفرس والأكراد والعرب والمسلمين الشيعة والسنة والمسيحيين واليهود والبهائيين والجرلاك من أصل صيني والبالوشي وآخرون، كما يوجد بها عدد كبير من اللهجات؛ حيث يتكلم ٥٨٪ من السكان فقط اللهجة الفارسية، و٢٦٪ التركية، و٧٪ لهجات أخرى.

وقد خرجت إيران من حربها مع العراق بخسائر بشرية وصلت إلى ٧٥٠ ألف قتيلاً، ووصل حجم المديونية إلى ٤٢ مليار دولار، والمديونية الداخلية من البنك المركزي الإيراني ما يعادل ١٥٠ مليار دولار، وبلغت نسبة التضخم حوالي ٦٠٪، ووصلت نسبة البطالة إلى حوالي ٥٠٪ من القوة العاملة، أي: ما يعادل ١٥ مليون عامل.

هذا وقد فتح الانهيار ثم التفكك اللاحق للاتحاد السوفيتي السابق فرصًا وآفاقًا جديدة أمام إيران لتدعيم العلاقات مع الدول المجاورة التي تشترك معها في عناصر تاريخية، ثقافية، دينية، وعرقية، خاصة في ضوء حرص إيران على تصعيد دورها كقوة إقليمية ذات ثقل «جيو-استراتيجي».

ولا شكَّ أن إيران تعاني من الصراعات سواء داخل أو فيما بين الجمهوريات الأخرى المحيطة بها في ذلك الإقليم، مثل النزاع «الأذاري- الأرمني» حول إقليم «ناجورنو- كاراباخ»، مما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من اللاجئين إلى إيران، هذا إلى جانب أن الحكم الإيراني قد اكتسب جزءًا من شرعيته من مهاجمة الشيوعية والقيام بأنشطة دينية وسياسية وثقافية في آسيا الوسطى، وذلك في الفترة السابقة لعام ١٩٩١م.

وقد لعبت إيران دورًا مساعدًا لدول آسيا الوسطى وبحر قزوين في تطوير مراكز ومؤسسات تعليمية ومعاهد تكنولوجية، إضافة إلى قطاعات تطوير الطاقة وشبكات الاتصالات ومجالات الثقافة والإعلام.

كما أنشأت بالاشتراك مع روسيا ودول أخرى مطلة على بحر قزوين «كازاخستان، أذربيجان، تركمنستان» منظمة للتعاون فيما بينها اختارت طهران مقرًا له؛ حيث أدركت إيران أن حصولها على نصيب كبير في مشروعات لتطوير احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في آسيا الوسطى وبحر قزوين يتطلب حوارًا وتفاهمًا مسبقين مع روسيا خاصة في ضوء الوعي الإيراني المتزايد بأن دول الإقليم لن تنفصل اقتصاديًا عن روسيا في المستقبل المنظور.

هذا وقد انحسر التغلغل الإيراني في الجمهوريات المسلحة في آسيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وقيام الائتلاف الدولي برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بغزو لأفغانستان والقضاء على حكم طالبان وعناصر القاعدة بها!!

ثانيًا: النشاط النووي الإيراني

تحاول إيران منذ فترة طويلة إنشاء برنامج خاص بها لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السليمة؛ حيث بدأت طهران هذا الجهد في عهد الشاه، والتي كانت له علاقات خاصة ومتميزة مع التكنولوجيا الغربية، وقد نجح في الحصول على أول مفاعل نووي صغير بقدرة خمس ميجاوات من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٧م، وكان خاضع لتفتيش دوري منتظم بواسطة وكالة الطاقة النووية الدولية.

كما قام الشاه بإنشاء منظمة الطاقة النووية لإيران عام ١٩٧٤م، ووقع عقدًا مع الولايات المتحدة الأمريكية لمدة عشر سنوات للحصول على وقود نووي، ومع ألمانيا عام ١٩٧٦م، ومع فرنسا عام ١٩٧٧م.

وفي عام ١٩٧٥م اشترى نسبه ١٠٪ من مصنع «يورانيوم منشط» تم بناؤها في فرنسا، وطبقًا لهذا العقد كان من حق إيران الحصول على تكنولوجيا التنشيط.

وكان هدف الشاه من تطوير البرنامج النووي هو تقليل الاستهلاك الداخلي للبترول وتوسيع البنية الأساسية الصناعية لإيران، وأدى ذلك إلى وضع خطة طموحة تهدف إلى إنشاء ٢٣ محطة طاقة نووية في كلِّ أنحاء إيران كان من المفروض أن تعمل في منتصف التسعينيات.

وعند سقوط الشاه في يناير ١٩٧٩م كان العمل قد بدأ في إنشاء محطتين ١٣٠٠ ميجاوات في «بوشهر» بوساطة شركة ألمانية، وكان قد تم فعلاً تنفيذ ٦٠٪، و٧٥٪ منهما، إضافةً إلى بدء العمل في أول محطة فرنسية قوة ٩٥٥ ميجاوات في «داخووين»، وكان يجري تدريب آلاف الإيرانيين على التكنولوجيا النووية في فرنسا وألمانيا الغربية والهند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وقد حاولت إيران شراء

٢٦.٢ كيلو جرامًا من «اليورانيم المخصب» من جنوب أفريقيا، وكانت الصفقة هذه معلقة عندما سقط الشاه.

وبدأت حكومة الخميني في إعادة تنشيط البرنامج النووي عام ١٩٨١م، وقدمت الحكومة تمويلاً جديدًا لفريق البحث الذي يقوم بتشغيل المفاعل الذي كان قد تم شراؤه من الولايات المتحدة في مركز «أمير أباد»، وذلك رغم استمراره في العمل تحت إشراف هيئة الطاقة النووية الدولية.

وفي عام ١٩٨٤م افتتحت إيران مركزًا جديدًا للبحوث النووية في أصفهان، وقد حاولت إيران الحصول على معونة فرنسية وباكستانية لبناء مفاعل نووي للأبحاث لهذا المركز، ولم تبلغ وكالة الطاقة الذرية الدولية بمركز «أصفهان» حتى عام ١٩٩٢م عندما سمحت إيران للوكالة بتفتيش سريع عليه.

ولقد تعرضت تلك المفاعلات للقصف العراقي المركز خلال الحرب العراقية – الإيرانية، وبالتالي أصبح هناك شكوك كبيرة حول القدرة النووية الإيرانية.

وقد حاولت إيران عام ١٩٩٢م شراء مفاعلات نووية من الهند؛ حيث تم التفاوض على شراء مفاعل نووي للبحوث قوته ١٠ ميجاوات– ورغم صغر حجمه إلا إنه قادر على إنتاج (بلوتونيوم أو يورانيوم) منشط كافٍ لإنتاج مادة انشطارية تكفي لإنتاج قنبلة واحدة سنويًا، ولكن الاتفاق تأخر أو تم تعطيله بتدخل من الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أفادت بعض التقارير بأن إيران اشترت رءوسًا نووية من «كازاخستان» ومع ذلك فقد قامت وكالة الطاقة الذرية الدولية بالتفتيش على ستة من المواقع المشكوك فيها في فبراير عام ١٩٩٢م، ولم تجد أي دلالة على نشاط لإنتاج هذه الأسلحة في أي منها.

كما أفادت التقارير عن تأجير إيران لعدد كبير من علماء سوفيت وشراء أسلحة من الاتحاد السوفيتي السابق إلا أنه قد اتضح أن تلك أمور مبالغ فيها.

وفي تقرير لرئيس وكالة المخابرات المركزية أمام الكونجرس في فبراير ١٩٩٢م ذكر أن إيران كانت تقوم ببناء قدرات تسليح خاصة لجزء من برنامج ضخم لتطوير قدراتها العسكرية والدفاعية، إلا أن الصعوبات التي تواجهها إيران في مجال انتشار التسليح النووي قد يزيد من سرعتها في إنتاج أسلحة كيماوية وبيولوجية وتطور وتنتج نظمًا أشد فتكًا.

ويعتقد المحللون الغربيون بأن للحكومة الإيرانية طموحاتها في المجال النووي، وأن لديها قدرة أساسية على صنع الصواريخ «البالستية» وبإمكانها تطوير أسلحة قادرة على حمل رأس نووي، كما قدر المسئولون في الاستخبارات الإسرائيلية أن إيران ربما اكتسبت قدرة نووية من خلال (٨-١٠) سنوات.

وقد دعا «إسحاق رابين» رئيس وزراء إسرائيل في يونيو ١٩٩٤م الإدارة الأمريكية إلى تقديم الدعم اللازم من أجل احتواء ليس فقط نظام الحكم في كل من إيران والعراق، بل امتد ذلك لكل النظم المماثلة في منطقة الشرق الأوسط.

أزمة البرنامج النووي الإيراني وتطورها:

منذ أواخر عام ٢٠٠٢م بدأت حملة تصعيد أمريكية ضد إيران بناءً على تقديرات استخباراتية تزعم أن إيران زادت من عمليات البناء والتطوير في برنامجها النووي سعيًا إلى امتلاك السلاح النووي، وذلك من خلال الادعاء بأن إيران قامت ببناء منشأتين نوويتين جديدتين من أجل إنتاج «يورانيوم» على درجة عالية من التخصيب تمهيدًا لصنع أسلحة نووية.

كما كان اتهام إيران بالسعي ببناء مفاعلين جديدين لإنتاج الماء الثقيل الذي يمكن استعماله لصنع «البلوتونيوم» اللازم لصنع الأسلحة النووية، وعلى ضوء هذا الاتهام سمحت الحكومة الإيرانية لوفد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة مديرها العام «محمد البرادعي» في نهاية فبراير ٢٠٠٣م بزيارة منشآتها النووية للوقوف على الأنشطة الحقيقية التي تجري في إيران خاصة المواقع المثيرة للشبهات.

ولكن هذه الزيارة لم تبدد الاتهامات الأمريكية بصفة مطلقة، بل زادت الشكوك بأن إيران تسعى إلى إنتاج السلاح النووي؛ حيث اتضح للوكالة نجاح إيران في تخصيب (اليورانيوم) من خلال امتلاكها لمعدات طرد مركزي جديد لم تخطر الوكالة الدولية بها، وأن هذه الخطوة تمهد لخطوات لاحقة تؤكد سعي إيران لامتلاك السلاح النووي.

وقد أصرت الوكالة الدولية للطاقة النووية على التعامل مع المسألة النووية الإيرانية من منظور فني، وليس من منظور سياسي؛ حيث أشار مديرها «محمد البرادعي» في تقريره إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يوليو ٢٠٠٣م أن إيران في طريقها لتصحيح ومعالجة هذا الخلل، وذلك لقطع الطريق على الولايات المتحدة لاستغلال ذلك الموقف، وتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن مما يطرح إعادة تطبيق التجربة العراقية مع إيران!!

هذا وقد اقتصر موقف الوكالة الدولية للطاقة النووية على مطالبة إيران بالتوقيع على بروتوكول إضافي يسمح بمتابعة البرنامج النووي الإيراني عن قرب من خلال عمليات المراقبة المستمرة أو عمليات التفتيش المفاجئة.

وما زالت إيران ترفض التوقيع على هذا البروتوكول من خلال أن التوقيع عليه يحتاج إلى إجماع وطني إيراني تشارك فيه السلطة التنفيذية ومجلس الشورى وكافة الفعاليات السياسية في البلاد.

على أن الجانب الإيراني حريصًا على تفادي التصادم مع الولايات المتحدة سعيًا للخروج من دائرة الاستهداف الأمريكي إلا أن ذلك لم يفلح في تهدئة حدة الموقف الأمريكي ضد إيران.

وقد أقر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٣م مشروع قرار تقدمت به فرنسا وألمانيا وبريطانيا، إضافةً إلى الولايات المتحدة يمهل حكومة طهران حتى نهاية أكتوبر من نفس العام لتنفيذ التزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي، واستغلالاً لذلك فقد اتهمت الولايات المتحدة إيران بانتهاك بنود معاهدة حظر الانتشار النووي، وأيدت مشروع القرار الذي أقرته الوكالة الدولية.

هذا وقد طالبت روسيا إيران بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار أن روسيا مقتنعة بأنه يمكن الإجابة على كلِّ الأسئلة المتعلقة ببرنامج إيران النووي من خلال تعاون إيران مع الوكالة الدولية.

كما ندد وزير الخارجية الإيراني «كمال خرازي» بما أسماه غطرسة بعض الدول الغربية وموقفها المتطرف في تعاملها مع الملف النووي الإيراني مهددًا بإعادة النظر في تعاون بلاده مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا فرضت وجهة نظرها عليها.

وقد تزامن مع ذلك إعلان وزارة الخارجية الأمريكية أن واشنطن فرضت عقوبات على شركة روسية لقيامها بنقل قذائف مدفعية موجهة بالليزر لإيران، وتقرر حرمان الشركة من المساعدة الأمريكية لمدة عام أو عقد صفقات بينها وبين أية شركة أمريكية باعتبارها تنقل معدات عسكرية لدولة راعية للإرهاب.

وعلى طريق إيجاد مخرج لأزمة البرنامج النووي الإيراني وعدم تصاعدها وتحويلها من أزمة فنية بين إيران والوكالة الدولية للطاقة النووية إلى أزمة سياسية من خلال تحويل ملفها إلى مجلس الأمن القومي بما يسمح للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من فرض عقوبات اقتصادية على إيران وبداية سلسلة من الإجراءات العقابية أسوة بما اتبع في الحالة العراقية.

وتفاديًا لذلك الموقف وافقت إيران على قيام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة النووية بزيارة المواقع النووية الإيرانية في الأول من أكتوبر ٢٠٠٣م، كما أعلن وزير الخارجية الإيراني أن حكومته ملتزمة بالتعاون الفعال الذي يتسم بالشفافية مع مفتشي وكالة الطاقة الدولية الذين يزورون المواقع النووية الإيرانية، وأضاف أن حكومته ستوافق على مناقشة توقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الانتشار النووي إذا حصلت على ضمانات بأنها ستكون قادرة على مواصلة برنامجها النووي السلمي بعد توقيع الوثيقة.

هذا وقد وضعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أربعة شروط حتى توافق على التوقيع على البروتوكول الإضافية لمعاهدة حظر الانتشار النووي، والتي تقضي بالتفتيش المفاجئ للوكالة الدولية على المنشآت النووية الإيرانية.

وقد أعلن الرئيس الإيراني السابق ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام «على أكبر هاشمي رافسنجاني» تلك الشروط، والتي يتصل أولها بعدم الإساءة إلى أمن إيران القومي، وثانيها بعدم المساس بقيم إيران الإسلامية، وثالثها بعدم الكشف عن الأسرار العسكرية غير المرتبطة بالبرنامج النووي، ورابعها أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الغربية بشكل عام بواجباتها دون أن يوضح ما هي تلك الواجبات.

وتعد هذه هي المرة الأولى التي يضع فيها مسئول إيراني رفيع المستوى شروطًا حول احتمال توقيع إيران البروتوكول الإضافية لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ورغم ذلك فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي.

ثالثًا : السلاح النووي الإيراني بين الحقيقة والادعاء

في البداية نطرح تساؤلات هامة: هل صحيح أن إيران أصبحت دولة نووية؟

وهل صحيح حصل الإيرانيون -فعلاً- على أسلحة نووية، وأصبحوا يملكون صواريخًا قادرة على حمل رءوس نووية؟

١- القدرات النووية الفعلية المحتملة:

طرحت هذه التساؤلات مجددًا بعد صدور تقرير أمريكي عن لجنة تابعة للكونجرس الأمريكي يحذر من أن إيران أصبحت تملك فعلاً السلاح النووي، وأن إيران أصبحت دولة نووية، وأنها تملك أسلحة نووية وصواريخ تحمل رؤوسًا نووية، ويكشف هذا التقرير أن إيران حصلت على أربعة رءوس حربية نووية من إحدى الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، منها اثنان جاهزان «للانطلاق» وعيار كل منها ٤٠ كيلو طنًّا يمكن أن يحملها (صاروخ أرض- أرض) من طراز «سكود»، وقنبلة هوائية يمكن إطلاقها من طائرة (ميج -٢٧) بقوة انفجار تتراوح ما بين (٥٠- ٥٠٠) كيلو طن، إضافة إلى قذيفة مدفعية نووية وزنها كيلو طن واحد(١).

ويوضح التقرير أن الإيرانيين حصلوا على هذه الرءوس الحربية النووية من جمهورية «كازاخستان»، وأنهم بدءوا يبنون مصنعًا لإنتاج الأسلحة النووية سيخضع لإشراف خبراء من روسيا وكوريا الشمالية والصين، وأن هذا المصنع مقره أصفهان، ويعزو التقرير الفضل إلى الروس في حل المشكلة الأولية التي نجمت عن وصول

(١) يجب التعامل مع مثل هذا التقرير بشيء من الحذر قياسًا على التقارير الأمريكية التي قدمت إبان غزو العراق واحتلاله، والتي ثبت بها لا يدع مجالاً للشك عدم دقتها.

الرءوس النووية دون (الشفرة) اللازمة لتنشيطها، إلا أنه لا يشرح سبب وصولها من دون الرموز، مع أن المراقبين المطلعين يشيرون إلى أن إجراءات التنشيط تحفظ عادة في موسكو، وليس في كازاخستان، أما الصواريخ من طراز «سكود»، فهي من صنع كوريا الشمالية والصين، وتحتاج عملية إلقاء القنبلة الهوائية النووية إلى تدريب خاص للطيارين، ولاسيما على استخدام الإجراءات والمناورات اللازمة لتفادي المنطقة فور إلقاء القنبلة لكي لا تقع الطائرة التي تحمل القنبلة ضحية للعملية.

وفي هذا الصدد يقول التقرير: إن قوة جوية إيرانية من طائرات (الميج -٢٧) شوهدت (والافتراض هنا أن هذا حدث من خلال الصور التي التقطتها الأقمار الصناعية الأمريكية)، وهي تقوم بتدريبات على هذه العملية في قاعدة شيراز الجوية، كما يقول: إن الطيارين الإيرانيين تلقوا تدريبات على الهجمات الجوية في قاعدة (وان سان) في كوريا الشمالية.

ويضيف التقرير أن الرءوس الحربية وصلت إلى إيران عن طريق تركمانستان، ولاسيما أن منطقة الحدود المفتوحة بشكل عام، وأن مد الطرق في منطقة الحدود بين (إيران وتركمانستان) شهد طفرة كبيرة من بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، من أجل تسهيل نقل الشحن الثقيل، كما يذكر التقرير أن إيران فيها ما يكفي من رءوس حربية نووية لصد أي هجوم مفاجئ، وأنها حصلت على منظومات متقدمة متوسطة المدى من الصواريخ (أرض -أرض)، والقادرة على حمل رءوس حربية نووية أو جرثومية أو كيمائية، بالإضافة إلى حصولها على عدة أسراب من الطائرات «الميج- ٢٣»، و «الميج- ٢٩».

ويشير التقرير إلى دور الدكتور «مهدي شمران» في هذا الجهد من خلال زياراته للعديد من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والتفاوض معها، ويصف التقرير «شمران» بأنه ضابط مخابرات وإرهابي، كما يرد اسم شخص آخر هو «قمبيز»،

ويصفه بأنه خبير في أسلحة الدمار الشامل، ويتحدث التقرير -أيضًا- عن الزيارة التي قام بها الابن الشرعي للرئيس الكوبي «فيديل كاسترو» إلى إيران لبحث المساعدات التي يمكن أن تقدمها كوبا إلى إيران في برنامجها النووي.

ويذهب التقرير الأمريكي إلى مدى أبعد؛ حيث يذكر أن طهران تدعم قدراتها من الصواريخ متوسطة المدى لتكون قادرة على ضرب الأهداف الإسرائيلية من قواعد داخل إيران، كما ذكر أحد المسئولين بوزارة الدفاع الأمريكية، وهو خبير في قضايا انتشار الأسلحة النووية «أن كل ما ورد في التقرير الأمريكي معظمه صحيح؛ إذ ليس هناك شك في أن إيران تريد امتلاك قدرة نووية ضاربة لكي تسترد مكانتها التي حظيت بها فى عهد «الشاه»، وهي تسعى إلى تحقيق ذلك»، ولكنه يذكر أن عدم ذكر مصادر هذا التقرير، قد تعطي احتمالات كبيرة أن مصادره هي المخابرات الإسرائيلية، ومع ذلك فإن المسألة تستحق المراقبة والتدقيق، خاصة وأن إيران من مصلحتها أن تجعل الجميع يعتقدون أنها تمتلك قدرة نووية؛ لأن هذا يثير الخوف والحذر عند أعدائها كما لو كانت تمتلكها فعلاً (الردع بالشك).

ويحذر التقرير من أنه إذا ما تمكنت إيران من الحصول على الأسلحة النووية، فإنها ستعزز مركزها القيادي إلى حد كبير في هذه المنطقة.

أما «روبرت جيتس» (المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية) فيقول في الشهادة التي أدلى بها أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأمريكي في مارس عام ١٩٩٢م: إن إيران تنفق المليارات على مشروعات التسليح، وأن المشتريات الإيرانية تضمنت شراء صواريخ (أرض- أرض) قادرة على حمل رءوس نووية، وذلك من الصين وكوريا الشمالية، وأن إيران تسعى بالفعل إلى امتلاك الأسلحة النووية.

كما يتفق عدد من المسئولين والخبراء الأمريكيين أن إيران يتوقع أن تحصل على قدرات نووية كأمر محتمل مع بدايات القرن الحادي والعشرين، وقد يكون قبل ذلك حتى تتمكن من إنتاج أول سلاح نووي.

وفي تصريح لـ«غازي ماهولين» الذي يعمل في «مشروع ويسكونسين» لأبحاث منع انتشار الأسلحة النووية: إن إيران تتلقى مساعدة في هذا الصدد من الصين وكوريا الشمالية، وربما -أيضًا- من باكستان، وأن إيران كانت تهتم في البداية بإنتاج وقود نووي من النوع الذي يصلح لإنتاج الأسلحة باستخدام أسلوب القوة الطاردة المركزية، ولكنها حولت اهتمامها إلى أسلوب استخدام (الكالترونات) «أجهزة تحليل الطيف لكتلة المادة» التي يسهل إخفاؤها عند التصوير الجوي والتفتيش الأرضي في مرحلة البحث والإنتاج.

ويذكر «ديفيد أوبرايت» من مؤسسة (أصدقاء الأرض) في تقرير قدمه إلى مركز معلومات وزارة الدفاع الأمريكية أن جهاز تحليل الطيف الذي اشترته إيران من الصين، مخصص للعمل في مفاعل صغير بأصفهان، وتبلغ طاقته «٢٧ كيلووات»، وأن هذا الجهاز يستخدم لتصميم جهاز أكبر يتم صنعه محليًا، ولكن ذلك يتطلب قاعدة صناعية أكثر تقدمًا واتساعًا من القاعدة الصناعية التي تمتلكها إيران، وأن هناك جهودًا إيرانية مكثفة من أجل شراء هذه المعدات من الخارج.

ويذهب أحد العاملين من مختبر «لوس الاموس النووي» وهو المركز الرئيسي للبحوث النووية في الولايات المتحدة أبعد من ذلك؛ إذ يقول: «إن الأمر سيستغرق العديد من السنوات في العمل الدءوب من جانب إيران حتى تتمكن من إنتاج سلاحها النووي الأول».

ويقـول «مـالهولين» الـذي يعمـل في مـشروع «ويسكونـسين»: «إن الولايـات المتحـدة نفسها باعـت إلى إيـران صـادرات حـساسة تبلـغ قيمتهـا ٦٠ مليـون دولار، وتشتمل على (٩٢) ترخيصًا بالتـصدير، ويـشير «مـالهولين» إلى أن هـذه الـصادرات موجهة إلى أغراض مدنية، ولكن بعضها يحتوي على تقنيـة «مزدوجـة الاسـتخدام» يمكن تطبيقها في الأغراض العسكرية مثل الأسلحة النووية أو الـصواريخ التقليديـة البعيـدة المـدى، وقـد تـضمنت هـذه الـصادرات (٣٠) جهـاز كمبيـوتر، وصـفقات لمعدات الملاحة، وتعيين الاتجاه وأجهزة الرادار أو التي يمكـن اسـتخدامها في توجيـه الصواريخ وتحديد الأهـداف، وجهـازين لقيـاس الذبـذبات (يمكـن اسـتخدامهما في تحليل الإشارات الصادرة عن تجارب الأسلحة النووية)، ومجموعتين من الوصـلات اللاسلكية، وأجهزة حفظ التوازن وتحديد الاتجاه، وأجهزة قياس الزيـادة في الـسرعة (يمكـن اسـتخدامها في نظـم توجيـه الـصواريخ)، مـع ذلـك كانـت هـذه الأجهـزة متواضعة بمقاييس الصناعات النووية.

وتفيد المصادر الأمريكيـة المـسئولة أن وكالـة الاسـتخبارات المركزيـة الأمريكيـة تلقت تقريرًا من أجهزة المخابرات الإسرائيليـة (الموسـاد) يـسلط الأضـواء عـلى قـوة إيران النووية»(1).

وجـاء في هـذا التقريـر: إن المعـدات التـي اشـترتها إيـران مـن الاتحـاد الـسوفيتي السابق، جعلها تحصل على «كـل مـا تحتـاج إليـه» لإنتـاج القنابـل النوويـة والـرءوس النووية اللازمة للصواريخ (أرض- أرض)، وقال التقرير: إن إيران وعـدت بتزويـد سـوريا «بمظلـة نوويـة» تحميهـا مـن التهديـد النـووي الإسرائـيلي، وادعـى التقريـر

(١) يجب كذلك التعامل مع التقارير الإسرائيلية عن إيران بشيء من الحذر لما تحمله من مبالغات تهدف إلى دفع الولايات المتحدة إلى تصعيد الموقف مع إيران.

الإسرائيلي أن مدير البرنامج النووي الإيراني لإنتاج الأسلحة النووية هو الدكتور «مهدي شمران»، الحاصل على درجة الدكتوراه في الفيزياء النووية من جامعة كاليفورنيا في (بيركلي)، وأضاف التقرير أن إيران عملت على تجنيد (٥٠) عالمًا و(٢٠٠) فني من معهد «كورتشانوف» في موسكو، وأن من بين هؤلاء عالمان مشهوران هما (فلاديمير كوبوف، وفيليب جورخانيان)، وهما اللذان يتوليان مسئولية الإدارة الفنية، وتسهيل شراء الوقود والمعدات المختلفة من روسيا، وكذلك هناك أسماء أخرى وردت بالتقرير، مثل العالم «أرسين حميديادة» الذي كان يعمل في المركز الثقافي الفضائي السوفيتي السابق في (كازاخستان)، و«الكسندر أحمد يادة» من جمهورية «تركمانستان» المجاورة لإيران.

وذكر التقرير -أيضًا- أن ثلاثة آلاف صيني، وفريقًا من كوريا الشمالية، وأيضًا -فريقًا من كوبا يعملون في البرامج الإيرانية لإنتاج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وأن إيران ستنتج صاروخ (أرض- أرض) متوسط المدى من طراز (إم- ١١)، والقادر على حمل رءوس نووية.

ويقول المحللون العاملون في أجهزة المخابرات الأمريكية: إن هذا التقرير يتضمن «عناصر حقيقية تهدف إلى منحه المصداقية»، ولكن هناك مجالاً كبيرًا للشك في إعداد العلماء والفنيين الأجانب الذين يعملون في إيران، والواردة بهذا التقرير، ويذكر التقرير أن إيران تحرز تقدمًا سريعًا في برنامجها الخاص بالتزود بالأسلحة النووية، وأن الرئيس «رافسنجاني» في وقت رئاسته شكّل فريقًا من العلماء يقوم بالإشراف على تنفيذ البرنامج النووي الإيراني، وكان يقوم شخصيًّا بمتابعة جميع الخطوات، وهذا يوضح مدى إصراره في الحصول على هذا السلاح النووي.

وتعليقًا على مضمون هذا التقرير الإسرائيلي، قال مسئول في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية: «إن الإسرائيليين يحاولون عن طريق معلومات كهذه تبرير امتلاكهم أسلحة نووية، وامتناعهم عن توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، كما أنهم يحاولون إقناع الإدارة الأمريكية بعدم ممارسة ضغوط عليهم في المستقبل لإخضاع منشآتهم النووية للرقابة الدولية أو لوضع حد لإنتاج الأسلحة النووية في بلدهم، ونحن نتلقى أمثال هذه التقارير ونطلع عليها، لكن لدينا مصادرًا أخرى أكثر دقة لمعرفة حقيقة ما يجري في إيران على هذا الصعيد.

٢- قدرة إيران على تصنيع الأسلحة الذرية:

وفي مجال الإجابة على التساؤل الذي يحدد مدى قدرة إيران على تصنيع أسلحة ذرية خاصة مع توافر وسائل التوصيل لهذه الأسلحة، إلى الأهداف المعادية لإيران؟

وللإجابة عن هذا السؤال، يلزم لنا استعراض عناصر خمسة مهمة هي الأساس في تحقيق المقدرة النووية لأية دولة، وهي:

أ- توافر الإدارة السياسية للدولة:

إن الخيار النووي قرار رئاسي إيراني جاء على لسان رئيس الدولة السابق والقيادة الإيرانية السياسية والعسكرية، وكان نائب الرئيس الأول «آية الله مجراني» قد صرَّح في أكتوبر عام ١٩٩١م بأنه على ضوء أن إسرائيل ما زالت تحتفظ بأسلحة نووية؛ فإننا -نحن المسلمين- يجب أن نتعاون معًا لأجل أن ننتج أسلحة نووية بدون النظر إلى محاولات الأمم المتحدة لمنع انتشار هذه الأسلحة، ونظرًا لأن للعدو قدرة نووية فيجب على الدول الإسلامية أن تملك مثل هذه القدرة، وبعبارة أخرى يجب أن تكون هناك مساواة بين القدرة النووية لإسرائيل والمسلمين، وليس من حق الأمم المتحدة أو مجلس الأمن اتخاذ قرار في هذا الشأن.

كما قال: إن باكستان أصبحت قوة نووية بفضل عملها في هذا الموضوع سنين طويلة، ويجب على المسلمين أن يعملوا من أجل الحصول على القدرة النووية لكي يصبحوا أقوياء، وهو ما يعني رغبة أكيدة للحصول على السلاح النووي.

ب- الأموال اللازمة:

رصدت إيران المبالغ اللازمة للحصول على السلاح والتكنولوجيا اللازمة لها ولم تبخل عن توفير أية مبالغ مطلوبة للحصول على الأسلحة الإيرانية، خاصة مع توافر الأموال البترولية باعتبارها عضوًا رئيسيًّا في المنظمة العالمية لتصدير البترول «أوبك»، وذلك تحقيقًا لأهدافها الاستراتيجية ولتحقيق أمنها القومي.

ج- الخبرات الفنية:

إيران أول من سعت بشتى الطرق لإعداد الكوادر الفنية اللازمة لمشروعها النووي، وقد تحقق لها ذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول:

الاستفادة من علماء الذرة من دول الكومنولث السوفيتي (السابق)، وقد أغرت العديد منهم للهجرة والعمل في إيران، ووصل منهم أعداد كبيرة واشتركوا في العمل في مراكز الأبحاث النووية الإيرانية.

المحور الثاني:

محاولتها دعوة واجتذاب علمائها العاملين في مراكز الأبحاث النووية في الخارج، ولا شك أن هؤلاء العلماء سيقومون بنقل خبراتهم إلى إخوانهم العاملين في مراكز الأبحاث النووية في وطنهم.

المحور الثالث:

البعثات التدريبية للخارج، وقد أرسلت العديد منهم للتدريب في مراكز

البحوث النووية في الخارج، مثل روسيا والصين وباكستان وكوريا الشمالية وكوبا وغيرها من مراكز الأبحاث النووية المنتشرة في العالم.

د- التكنولوجيا النووية:

هذا وتشمل الخطة النووية خطة تخصيب (اليوارنيوم) بأساليب مختلفة، وإنشاء مفاعلات أبحاث بعضها ذو أهمية عسكرية، علاوة على زيادة القدرة على فصل (البلوتونيوم) في داخل المعامل وبناء مفاعلات الطاقة.

وفي فترة حكم «الشاه» أجرى الإيرانيون أبحاثًا في مجال تخصيب (اليورانيوم) بطريقة فصل النظائر بأشعة الليزر، وبطريقة سرية حصل الإيرانيون من الولايات المتحدة على ٤ أجهزة ليزر ذات قدرة فنية مناسبة تصلح لهذا الغرض.

ويتردد -أيضًا- أن الإيرانيين طلبوا أحد خبراء الليزر الباكستانيين من لجنة الطاقة النووية الباكستانية للاستعانة بخدماته.

وبنهاية القرن العشرين أعلن عن منشأة تخصيب (اليورانيوم) في معامل «كيلالة» بمساعدة الصين وباكستان، ومن المحتمل أن يقوم الإيرانيون بتخصيب (اليورانيوم) بواسطة القوة الطاردة المركزية، وهي طريقة تستخدمها باكستان والصين، كما يتردد أن الصين قدمت لإيران معدات لفصل (اليورانيوم) بالطريقة الإلكترومغناطيسية، والمعروفة باسم «كليورترون»، وأن إرسال الصينيين «الكليورترون» يساعد إيران على الحصول بسهولة على التكنولوجيا اللازمة لنقل المعدات وتطوير نماذج مناسبة لتخصيب (اليورانيوم).

هذا بخلاف مساعدات الأرجنتين في هذا المجال أيضًا، كما سعت إيران لشراء مفاعلات أبحاث وخاصة المفاعلات التي تعمل بـ(اليورانيوم) الطبيعي والمياه الثقيلة، والتي لها أهمية عسكرية، ومعروف أن (اليورانيوم) يباع في الأسواق العالمية،

ويمكن لأية دولة تتوافر لها الأموال الحصول عليه سواء بالطرق المشروعة أو غير المشروعة.

كما حاولت إيران مع الهند أيضًا لإنشاء مفاعل طاقة نووية من طراز «كاندو» وبقوة «٢٣٥ ميجاوات» وله طاقة عسكرية خطيرة؛ لأنه يستطيع إنتاج (بلوتونيوم) بكميات كبيرة لكنها لم تنجح.

ويؤكد النوايا الإيرانية ما أوضحته بعض المصادر الأمريكية نقلاً عن كبير مسئولي وكالة الطاقة الذرية في روسيا بأن موسكو وعدت في أول يناير ١٩٩٥م ببيع معدات يمكن أن تستخدمها في إعداد المادة اللازمة لتصنيع قنبلة ذرية، منها معدات متطورة لتخصيب (اليورانيوم).

وهناك ضغوط أمريكية لمحاولة إقناع روسيا بالتخلي عن عقد نووي مع إيران ينص على بناء موسكو (٤) مفاعلات تعمل بالماء الخفيف، والتي جاءت في اتفاق جانبي في العقد الذي وقع بين روسيا وإيران لبناء مفاعلات في ميناء «بوشهر» الإيراني.

هـ- المفاعلات ومراكز الأبحاث النووية:

حيث لوحظ تعددها وتوافرها في أكثر من مكان داخل إيران، وطبقًا للتصريحات الإيرانية؛ فإن إيران تخطط لبناء ١٠ مفاعلات نووية حتى عام ٢٠٢٠م إذا توافر لها التمويل اللازم، كما وافقت روسيا على تقديم (اليورانيوم) المخصب المطلوب لتشغيل هذه المحطات (يوضح الملحق «أ» المرفق «المواقع المختلفة للمنشآت النووية الإيرانية).

- ويتمثل المكون الأكثر أهمية في هذه المنشآت في محطة (بوشهر) الواقعة في جنوب إيران، والتي تقترب من إتمام التشييد، وينتظر أن يؤدي اكتمال بنائها إلى

إحداث طفرة كبرى في البرنامج النووي الإيراني؛ حيث تتراوح الطاقة القصوى للمحطة عند التشغيل بين (١٠٠٠ - ١٣٠٠ ميجاوات)، وهي حسب التقديرات المتاحة تمثل (١٠ - ٢٠٪) من استهلاك البلاد من الكهرباء، وكان العمل في هذه المحطة قد بدأ عام ١٩٧٤م في عهد «الشاه رضا بهلوي»، وتولت عملية الإنشاء شركتان ألمانيتان، وكان المستهدف أن تضم المحطة مفاعلين نوويين، وأدى قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨م إلى إيقاف العمل فيها، ثم جرى تدمير الجزء الأكبر من المنشآت المنتهية أثناء الحرب (العراقية- الإيرانية) تحت تأثير الغارات الجوية والصاروخية العراقية.

وفي عام (٢٠٠٣- ٢٠٠٤م) نجحت إيران في الاتفاق مع الحكومة الروسية على استكمال بناء المفاعل النووي، واتفقت إيران مع الصين على إنشاء مفاعلين نوويين صغيرين بالقرب من مفاعل (بوشهر) بطاقة تبلغ (٣٠ يمجاوات)، وبتكلفة حوالي «١٠٢ مليار دولار»، على أن ينتهي العمل فيهما في فترة لا تتجاوز آخر عام٢٠٠٥م.

- وقد بذلت الحكومة الإيرانية جهودًا مكثفة للحصول على المساعدات في أعمال دفع وتطوير برنامجها النووي، ولاسيما مع الصين والتي تتركز على ما يبدو في مجال الطاقة السلمية وفقًا للتشريعات واللوائح التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ حيث تقوم الصين بمساعدة إيران في بناء محطة للطاقة النووية، وزودت إيران في هذا الإطار بأجهزة للفصل الكهرومغناطيسي، خاصةً بأغراض إنتاج النظائر المشعة، علاوةً على مفاعل نووي صغير، وأبرمت الدولتان تعاقدات لتصدير أجهزة خاصةً بالتشخيص الطبي النووي والبحوث والفيزياء النووية وإنتاج النظائر المشعة والتعليم والتدريب، كما ذكرت أن التعاون يتم بالكامل في إطار التشريعات الدولية.

مستقبل الصراع في المنطقة والآثار المترتبة على امتلاك إيران لأسلحة نووية:

في منتصف أبريل ١٩٩٥م، عقد المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني اجتماعًا طارئًا برئاسة الرئيس «هاشمي رافسنجاني» حضره كبار قادة الحرس الثوري والجيش وقوات الأمن الداخلي في ضوء التهديدات الأمريكية لإيران نحو برنامجها النووي والمقاطعة الاقتصادية عليها، وقال «رافسنجاني»: إيران لن تتخلى عن إتمام بناء مفاعل (بوشهر) النووي، وإنها ستستمر في المضي قدمًا في بناء قدراتها العسكرية لمواجهة التهديد الأمريكي».

كما أعلن نائب وزير الخارجية الإيراني «حسين شيخ الإسلام» بأن بلاده تستعد لمواجهة ضربة عسكرية محتملة قد تشنها الولايات المتحدة أو إسرائيل ضدها، مؤكدًا أن إيران سوف ترد الضربة إذا هوجمت، وأن تلك الضربة لن تكون أقل قوة من الضربة الأمريكية أو الإسرائيلية.

وفي ضوء ذلك هددت إيران بأنه لا مفر من المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة، ودعت القوات المسلحة إلى الاستعداد للحرب؛ ففي تصريح لـ «محسن رفائي» قائد قوات الحرس الثوري»: إن الولايات المتحدة تستعد لشن حرب على إيران، وعلى كل القوى العسكرية والمليشيات الثورية أن تستعد لهذه المعركة المصيرية، وقد استمر تبادل التصريحات والتهديدات بين الجانبين الأمريكي والإسرائيلي من جانب وإيران من الجانب الآخر.

١- تداعيات امتلاك إيران للأسلحة النووية في دول المنطقة:

رغم أن إيران تعد من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية في بداية السبعينيات، إلا أنها لجأت لتنفيذ برنامجها النووي الحالي، بما يحمله من أخطار مستقبلية إقليمية ودولية، وقد يهدف هذا البرنامج في مراحله

الأولى إلى توليد الطاقة الكهربائية اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية، ولكنه بطبيعة الحال، لا بدَّ وأن يتطور في المستقبل ليشمل الأغراض العسكرية مما يدعم استراتيجية إيران الدفاعية لتصعيد توجه الهيمنة والتوسع الإقليمي لدى النخبة السياسية الحاكمة في طهران، وذلك كمحاولة للاستفادة من ظروف الخلل والفراغ الإقليمي الذي نشأ في منطقة الخليج العربي، وشمال غرب آسيا عقب حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي (السابق) رغم أن الفراغ تشغله حاليًا الولايات المتحدة باحتلالها للعراق، وبالتالي ينطوي هذا البرنامج على إخطار حقيقية في المنطقة العربية.

والواقع، أن الولايات المتحدة الأمريكية حين تهدد إيران لمحاولتها امتلاك السلاح النووي وتجيز وتصرح وتوافق لإسرائيل بحيازته؛ فإنها تتبع سياسات الازدواجية (والكيل بمكيالين) نحو قضية واحدة، حيث توافق وتسمح لطرف (إسرائيل)، وتمنع طرفًا آخر (إيران)، وهو ما يخلق عدم المصداقية لدى العديد من أطراف المنطقة إزاء السياسات الأمريكية في هذا الموضوع ولا شكَّ أن امتلاك إيران لهذا السلاح النووي سيؤدي إلى اختلال التوازن في المنطقة العربية، وهو ما يؤرق الولايات المتحدة، ويجعلها تضع إيران تحت مراقبتها باستمرار؛ لأن المصالح الأمريكية والغربية في الخليج ستصبح مهددة باختلال توازن القوى في المنطقة، الذي حتمًا يهدد أمنها القومي.

ومع ازدياد النشاط التسليحي الإيراني؛ فإن هذا الوضع سيؤدي إلى تفجر صراعات مستقبلية بالمنطقة، وهو ما سيعد كارثة على الدول العربية بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة باعتبار أن هذه الحرب ستكون حربًا مدمرة ستؤدي إلى تدمير مصادر الطاقة النفطية ومنشآتها وتدمير الأهداف الاستراتيجية لدول المنطقة وبنيتها الأساسية، بل وستؤثر على التنمية الاقتصادية في المنطقة، بل ويمكن أن

تحدث خللاً في إمكانات الطاقة العالمية وفي انهيار السوق الاقتصادية العالمية، وتوقف حركة التجارة العالمية، وتتسبب في حدوث خلل في الموازنات الاقتصادية العالمية، وأسعار العملات، وحدوث تضخم عالمي، بل ويمكن أن تستغل بعض القوى العالمية والإقليمية هذا الصراع من أجل تنفيذ أهدافها الكامنة.

ومن الواضح في ضوء الاستراتيجية الإيرانية لتملك أسلحة نووية أن الخليج العربي يمثل لها واحدًا من أهم ثوابت سياستها الأمنية والاستراتيجية، ليس فقط بحكم الموقع الجيوإستراتيجي للخليج وإنما بالنظر -أيضًا- إلى أن المنطقة تمثل مستودع الطاقة العالمي، وتمثل المرتكز الرئيسي لثقل الدور الإيراني في المنطقة والعالم.

مواقف الدول المختلفة من البرنامج الإيراني الأول:

١- الموقف الخليجي من إيران:

ترى دول مجلس التعاون الخليجي أن العلاقات مع إيران تتعلق بمسائل محددة هي:

- المسائل المتعلقة بالبحر ومياه الخليج.

- المسائل المتعلقة بالممرات الدولية وحرية الملاحة.

- إنه يجب التفرقة بين أمن دول مجلس التعاون وبين أمن الملاحة في الخليج على اعتبار أن إيران دولة تطل على الطرف الآخر للخليج؛ حيث إن أمن دول مجلس التعاون ذو بعد عربي ويتعلق بوحدة المصير المشترك، فالواقع أن أمن الخليج هو جزء من الأمن العربي، وأن أمن واستقرار منطقة الخليج مرهون بأمن المنطقة العربية بصفة عامة.

- إنه يمكن استقطاب إيران للوقوف بجانب دول مجلس التعاون بما يحقق المصالح العام وحل القضايا المشتركة، شريطة عدم تدخل إيران في الشئون الداخلية لدول مجلس التعاون.

إضافة إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى –طنب الكبرى– طنب الصغرى) من أجل تحقيق علاقات حسن جوار مع دول المجلس.

وترى دول مجلس التعاون الخليجي أن خلل التوازن العسكري في المنطقة واتجاه إيران نحو بناء قدرة عسكرية نووية –يعدان من أهم الأسباب التي تساعد على زيادة احتمالات تفجر الصراعات العسكرية بالمنطقة.

٢- الموقف العربي من إيران:

هناك بعض الدول العربية ترى أن حصول إيران على التكنولوجيا النووية أمر ضروري من أجل تحقيق التوازن مع إسرائيل، وبالتالي حدوث توازن نووي في المنطقة، وهو أمر له إيجابياته، كما يرى هذا الطرف أن الولايات المتحدة الأمريكية تكيل الأمور في المنطقة بمكيالين، فهي تسمح لإسرائيل بالانفراد بالتسلح النووي وتهدد العالم العربي ولا تريد أن تمتلك إيران هذه القدرات التي يمكن أن تحقق التوازن في مواجهة المخاطر الإسرائيلية، كما يرى هذا الطرف –أيضًا– أن أية محاولة من جانب إسرائيل لضرب المنشآت النووية الإيرانية يمكن أن تؤدي إلى تعاطف شعبي عربي في مواجهة إسرائيل، ويمكن أن تؤدي إلى تأزم الموقف بالمنطقة، بل وقد تؤدي إلى النيل من استقرار منطقة الخليج، وتتخوف الولايات المتحدة من نشوب حرب مفاجئة تحدث بالخطأ تكون الحرب الثالثة في المنطقة، ومن ثم فهي ترى أهمية حل الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون حول جزر الخليج في إطار التحكيم الدولي، وحتى لا تستغل هذه في جر قوى إقليمية ودولية في هذه الحرب يمكن أن يتسع نطاقها بما يؤدي إلى خلق أزمة طاقة عالمية.

٣- الموقف التركي من إيران:

هناك توجه ظاهر للتعاون الإيراني التركي مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، غير أن هذا التوجه الهادئ يخفي وراءه تنافسًا شديدًا؛ حيث فاجأت إيران تركيا بالإعلان عن إقامة تجمع آخر للدول المطلة على بحر قزوين اشتركت فيه كازاخستان التي تشترك في مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بصفة مراقب رغم ترحيبها بنتائجه، كذلك اشتركت في التجمع الجديد كل من روسيا الاتحادية وأذربيجان وتركمانستان، واختيرت طهران مقرًا لهذا التجمع.

وقد سعت تركيا إلى دعم علاقاتها بشكل ملحوظ مع جمهورية تركمانستان المشتركة في رابطة دول بحر قزوين حتى تتمكن من متابعة التحركات الإيرانية على هذه الساحة، وإزاء هذا التقارب التركي التركماني بادرت إيران بالإعلان عن رابطة للدول المتحدثة باللغة الفارسية في آسيا، وتركت الباب مفتوحًا للدول المهتمة بالثقافة الفارسية، على أن علاقات التنافس بين إيران وتركيا، وعندما سأل مراسل صحيفة الأخبار اليومية التركية الرئيس «هاشمي رافسنجاني» عن موقف إيران من نجاح «حزب الرفاه» الإسلامي في الانتخابات التركية قال: إننا لا نميل إلى التدخل في شئونكم الداخلية، ولكننا سوف نسعد لنجاح الإسلاميين، ولا شكَّ أن أسلوب التنافس الإيراني بين البلدين يرجع إلى الأسلوب العلماني الذي تنتهجه تركيا من ناحية، وعلاقاتها الحميمة بالغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، وترى إيران أن تركيا تعمل في منطقة الشرق الأوسط ليس لصالحها فقط، وإنما لخدمة مصالح الغرب، مما يمثل عائقًا أمام التعاون أو التقارب الإيراني- التركي.

وترى تركيا أن البرنامج النووي الإيراني من شأنه أن يهدد دول المنطقة سواء الدول العربية أو إسرائيل، والتي ترتبط معها بعلاقات طيبة، ومن استمرار إيران في سياستها الرامية نحو امتلاك سلاح ذري.

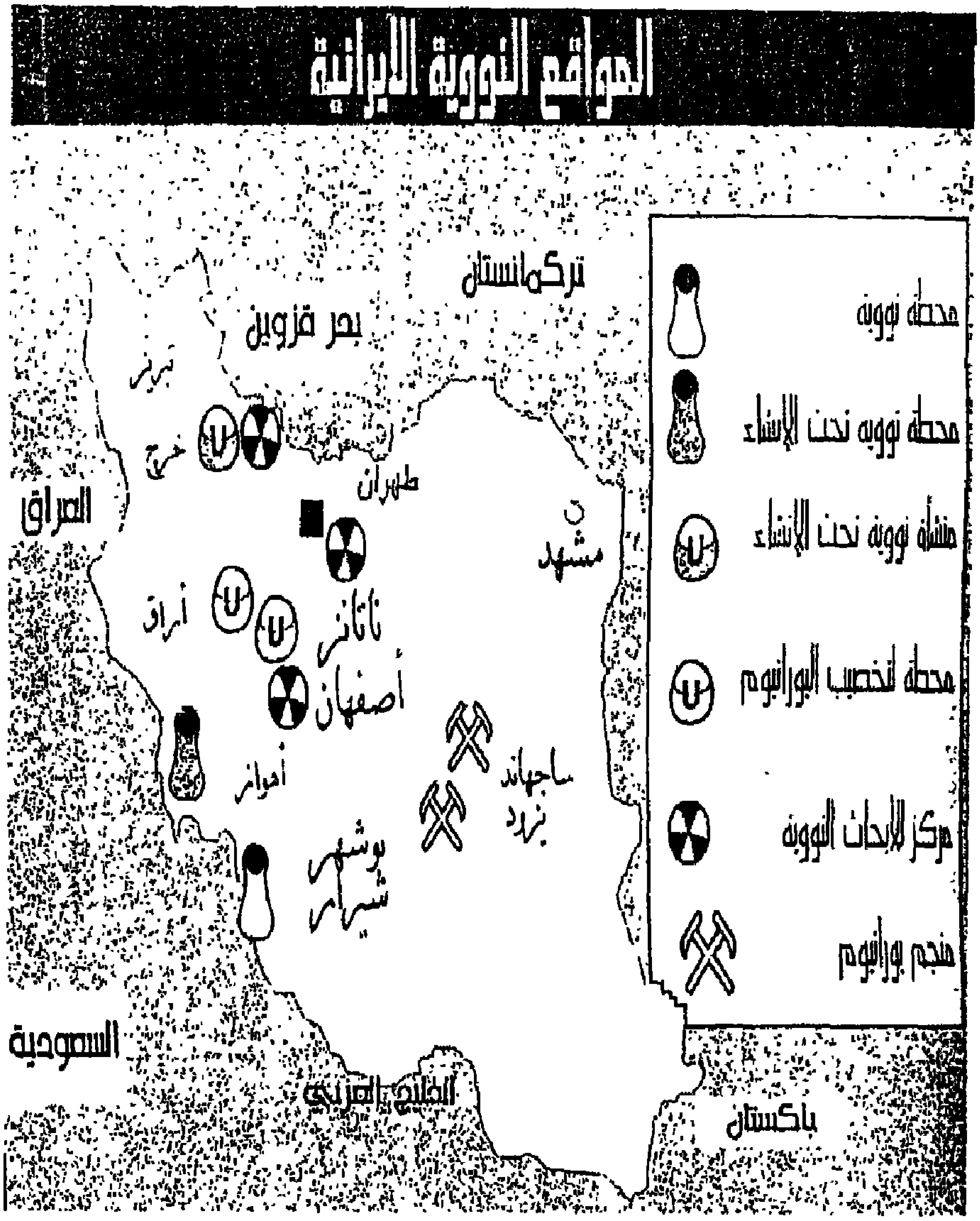
هذا ولم يعد خافيًا أن الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد لا تكف عن التلويح بالعصا والجزرة للقائمين على نظام الحكم في طهران حتى يقلعوا عن التطلع إلى تخطي العتبة النووية، كما تؤكد أن الإيرانيين يقومون بعملية تخصيب (اليورانيوم) سعيًا وراء امتلاك القنبلة الذرية، التي سوف تصبح بلا شك تهديدًا صارخًا لأمن وسلامة إسرائيل على ضوء امتلاك إيران لوسائل الإيصال- وآخرها الصواريخ شهاب- والتي تطول أعماق إسرائيل.

ويتبلور رأي إيران في أن ما تقوم به من أجل البناء الاقتصادي عن طريق خلق مصادر جديدة للطاقة، وعلى رأسها الطاقة النووية التي سوف تساهم مساهمة فعالة في هذا المجال.

ورغم كل ذلك يمكننا أن نخلص إلى أنه نتيجة لاحتمالات أن تطول الآثار السلبية لتدمير منشآت إيران النووية كل من القوات الأمريكية وقوات التحالف وأيضًا إسرائيل، فإن ذلك يمكن أن يعد مؤشرًا لصعوبة (ضعف) احتمال قيام الولايات المتحدة أو إسرائيل بقصف المنشآت النووية الإيرانية، حيث يختلف الموقف في إيران، وخاصة مفاعل (بوشهر) عن موقف مفاعل (أوزيراك) العراقي الذي قامت إسرائيل بقصفه عام ١٩٨١م؛ لأن الشحنة النووية لم تكن موجودة في قلب المفاعل وذلك على خلاف مفاعل (بوشهر).

***

ملحق (أ)



رسم توضيحي للمواقع المختلفة في أنحاء إيران (أ. ف. ب)

رابعًا : حقائق الموقف وآفاق المستقبل

ومن العرض السابق نخلص إلى عدة حقائق رئيسية:

الحقيقة الأولى:

إن جمهورية إيران الإسلامية يحيط بها التهديدات من أكثر من جانب على حدودها، سواء من تركيا الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي، والتي يتمركز بها أكبر القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط، إضافةً إلى تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل، والذي يستهدف كل من إيران وسوريا بالدرجة الأولى، أو حدودها مع دولة العراق التي يسيطر عليها قوة احتلال عسكرية أمريكية قوامها حوالي ١٣٠ ألف مقاتل بكامل أسلحتهم المتطورة ذات التقنية العالية، أو حدودها مع أفغانستان، والتي يسيطر عليها نظام حكم «قرضاي» الذي نصبته الولايات المتحدة، وتتولى قوة من حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة تأمينه والسيطرة على مقدراته.

كما تمتد شواطئها على الخليج العربي، والذي تتمركز بها قوات مسلحة أمريكية في أكثر من دولة خليجية من ناحية أو خلال القواعد العسكرية المنتشرة به من ناحية أخرى، مما يعني أن التهديد العسكري يحيط بالجمهورية الإسلامية من كل حدودها مع الجوار تقريبًا، ما يستلزم توفير القدرة العسكرية المناسبة لها لتمكينها من مواجهة هذه التهديدات المتصاعدة في إطار حقها الشرعي للدفاع عن النفس!!

الحقيقة الثانية:

إن جمهورية إيران الإسلامية تمثل الدائرة البعيدة للتهديد الإسرائيلي والذي أقرها المؤتمر الدوري الثالث للأمن القومي الذي عقد في مدينة «هرتزليا» الإسرائيلية في الثالث من ديسمبر ٢٠٠٢م، والذي كان يستهدف تحديد دوائر التهديد لأمن إسرائيل والتوصيات والتصورات لصياغة ما أطلق عليه «العقيدة القتالية بعيدة المدى» ومتطلبات بناء القوة المسلحة الإسرائيلية التي تتوفر لها القدرة لمواجهة هذه التهديدات من خلال قيامها ببناء قوة ردع مركبة لها أضلاع تقليدية ونووية وفضائية؛ حيث وضعت تصورًا لهيكل هذه القوة الذي يرتكز على قوة نووية وفوق تقليدية «جرثومية وكيماوية» تعتمد على تحديث الأسطول الجوي والصواريخ «البالستية» (أرض –جو)، وبناء منظومة فضائية توفر لها قدرة عالية وفائقة لعمليات الاستطلاع الاستراتيجي ونقلة نوعية في مجال الاتصالات والإنذار إضافة لإقامة ثلاثة مستويات من أنظمة الدفاع المضاد للصواريخ لمواجهة أنظمة الدفاع العربية والشرق أوسطية (إيران – باكستان).

الحقيقة الثالثة:

إن ما تملكه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من قدرات تسليحية لا يحقق لها الدفاع عن نفسها لمواجهة هذه التهديدات المحيطة بها من كل جانب، خاصة وأنها ما زالت تعاني من مرحلة إرهاق ما بعد الحرب العراقية التي استمرت ثماني سنوات، وأن من حقها استكمال بناء قوتها المسلحة وامتلاك ناصية التكنولوجيا المتقدمة من خلال تطوير برامجها النووية الذي تأكد من بداية خطواتها أنها للأغراض السلمية.

الحقيقة الرابعة:

إن الاتهامات الموجهة لجمهورية إيران الإسلامية سواء لمساندتها الجماعات الأصولية الإسلامية أو سعيها لتصدير ثورتها وتهديدها للجوار من الدول الخليجية لم يقم عليه أي دليل منذ قيام الثورة الإسلامية، وأنها كلها ادعاءات قامت إسرائيل بتغذيتها مستغلة تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

الحقيقة الخامسة:

إن القيادة السياسية الإيرانية منذ انتخاب الرئيس «محمد خاتمي» الذي يمثل الاعتدال في السياسة الخارجية الإيرانية كان قد أطلق نداء لفتح حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أعتبر أن معالجة العلاقات (الأمريكية- الإيرانية) حول حوار الحضارات والثقافات والتفاهم لتسوية الخلافات المعلقة وتطبيع العلاقات في عالم بعيد عن هيمنة دولة واحدة مهما كان حجمها وقوتها.

وقد كانت البداية لتحسن العلاقات الإيرانية الغربية هو ما وصلت إليه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق يقضي بإلغاء العقوبات التي كانت واشنطن تعتزم فرضها على شركات أوروبية وروسية وماليزية لمشاركتها في مشروعات ضخمة للتنقيب عن الغاز في إيران، وذلك خلال القمة البريطانية- الأمريكية التي عقدت في لندن في ١٨ مايو ١٩٩٨م، وكلها كانت دلالات على دعم التوجه السياسي الجديد نحو الاعتدال والانفتاح والتعاون إقليميًّا ودوليًّا، كما كانت تأمل القيادة السياسية الإيرانية المعتدلة بعد دعمها للحرب الأمريكية المعلنة ضد الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وقيام إيران بدعم تسليح تحالف الشمال المعارض في أفغانستان مما ساهم بشكل فعال في هزيمة حكومة طالبان.

كما قامت بدعم الحملة العسكرية (الأنجلو – أمريكية) في غزوها للعراق والقضاء على نظام «صدام حسين»، وذلك تأكيدًا لاستمرار خط الاعتدال الإيراني وأملاً في مزيد من الانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بشكل عام ودول الجوار الخليجية بشكل خاص.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول:

إن المأزق الذي عانته إدارة الرئيس «جورج دبليو بوش» في العراق وأفغانستان والتضخم الكبير في الموازنة الأمريكية وتجاوز عدد العاطلين عن العمل لنحو ٢.٧ مليون مواطن أمريكي إضافة للمقاومة المتنامية في العراق واستهداف القوات الأمريكية وغياب الأمن وتفشي الفوضى بشكل عام مع زيادة متطلبات الإنفاق العسكري الأمريكي على حساب الاقتصاد بالقدر الذي اعتبره المحللون «عسكرة الاقتصاد الأمريكي»، كل هذه أمور تعتبر كابحة لأي مغامرات عسكرية جديدة في الشرق الأوسط!! كما أنها كانت من الأسباب الرئيسية وراء نجاح «باراك أوباما» وحزب الديمقراطيين في انتخابات الرئاسة الأمريكية التي جرت في نوفمبر ٢٠٠٨م.

وأخيرًا.. فإن الأزمة الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني مرشحة للإنتهاء بتعاون بين الوكالة الدولية للطاقة النووية والقيادة الإيرانية، والتي وقعت على جميع الاتفاقيات الخاصة بضبط والحد من التسليح النووي والكيماوي والجرثومي وتاريخها حافل بالتعاون في هذا المجال مع الوكالة الدولية للطاقة النووية، وتولت لجنة من الدول الخمس الكبرى إلى جانب ألمانيا -فتح حوار وعرض مغريات لحسم هذه الأزمة النووية.

هذا وقد أعلن الرئيس الإيراني في ٩ إبريل ٢٠٠٧م دخول بلاده مرحلة الإنتاج الصناعي للوقود النووي، وبالتالي انضمام إيران للدول المنتجة للوقود النووي على النطاق الصناعي.

- وأعلن أن هذا الإنجاز سيسهم في توفير ٢٠ ألف ميجاوات سنويًا من الطاقة الكهربائية التي تساعد في المجالات الزراعية والطب وإنتاج الكهرباء مؤكدًا حق بلاده في امتلاك التكنولوجيا النووية.

* دخلت إيران بهذا الإنتاج «المرحلة الصناعية» من إنتاج الوقود النووي.

* أكد الرئيس الإيراني أن بلاده ستنسحب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في حالة فرض عقوبات دولية أو ممارسة ضغوط إضافية عليها.

* عرضت إيران للمرة الأولى صاروخًا جديدًا طويل المدى أطلقت عليه اسم «قدر» يصل مداه إلى ١٨٠٠ كيلو متر، كما نجحت في إنتاج طائرة متطورة جديدة مقاتلة باسم «الصاعقة».

* استقالة «علي لارجاني» مسئول الملف النووي الإيراني يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٧م احتجاجًا على سياسة التصعيد الإيرانية.

* أعلنت إيران أنها جاهزة لإطلاق ١١ ألف صاروخ على أهداف أمريكية في اللحظة الأولى لأي اعتداء أمريكي.

* كشفت صحيفة «صنداي البريطانية» يوم ١٦ سبتمبر ٢٠٠٧م عن أن الإدارة الأمريكية تستعد لشن حرب على إيران، وأن واشنطن تسعى لاستصدار قرار من مجلس الأمن يدين طهران لسعيها للحصول على أسلحة نووية، وأوضحت الصحيفة أن المخططين في وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» وضعوا قائمة بنحو ٢٠٠٠ هدف إيراني يمكن تفجيرها، وأوضحت الصحيفة أن البيت الأبيض وضع برنامجًا متأنيًا للتصعيد يمهد الطريق لمواجهة عسكرية مع إيران.

* أكدت الصحيفة أن الرئيس الأمريكي «جورج دبليو بوش» يريد أن يضمن تجريد إيران من القدرة على إنتاج سلاح نووي قبل انتهاء رئاسته الحالية.

* وقد نشرت بعض من هذا المخطط حينما شملت الأهداف شن غارات عبر الحدود مع العراق لمهاجمة معسكرات التدريب الإيرانية ومصانع القنابل وقاعدة

الفجر التابعة لقوات الحرس الثوري الإيراني.

* وتشير التوقعات بأن إيران ربما سترد على هذه الهجمات بقطع إمدادات البترول عبر الخليج مما يعطي الولايات المتحدة مبررًا لشن غارات جوية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وربما قواعدها الدفاعية أيضًا.

* كما أعلنت مصادر مخابراتية أن الجيش الأمريكي أمامه أحد خيارين: أما ضرب المواقع النووية الإيرانية فقط، وأما توجيه ضربة واسعة النطاق على مدى يومين أو ثلاثة لضرب كافة المواقع العسكرية إلى جانب النووية بما يغطي أكثر من ألفين هدف.

المواقع النووية الإيرانية:

- تمتلك إيران محطة نووية عاملة واحدة في (بوشهر) ومحطة نووية تحت الإنشاء في «أهوار».

* هناك منشأة نووية تحت الإنشاء في (خرج).

* هناك محطتان لتخصيب (اليورانيوم) في «ناتانز،اراق».

* هناك مركز للأبحاث النووية في (خرج، طهران، أصفهان).

* هناك منجمان لليورانيوم في (ساجهاند، يزود).

* قامت إيران بإعادة انتشار منشآتها النووية مع إقامة بعضها تحت سطح الأرض، كما قامت بشق نفق عميق يتم التحكم في درجة حرارته والضغط به عن بعد بطول ٤٠٠ متر.

* قدرات الردع المضاد تتمثل في النفط وخطوط نقله والانتحاريين علاقة إيران بطائفة الهزارة الشيعية في أفغانستان، وزعماء الطاجيك، وشيعة الخليج، حزب الله اللبناني، وحماس في فلسطين، وشيعة الجنوب في العراق.

وقد استأجرت إيران ٢٧٠٠ وحدة سكنية في مختلف أنحاء العراق خاصة في النجف وكربلاء لسكن رجال المخابرات الإيرانية ورجال فيلق القدس الاستخباراتي -والمعونات والمساعدات النقدية التي بلغت ٨٠ مليون دولار لجماعة مقتدى الصدر وحدها إضافة إلى المعونات الإنسانية والتدريب.. هذا إلى جانب التحالف مع سوريا.

آفاق البرنامج النووي الإيراني:

يمكن القول:

إن إيران قد واصلت لهجة التحدي بعد إعلانها دولة منتجة للوقود النووي على المستوى الصناعي؛ حيث أعلن «غلام رضا أغازاده» رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية أن بلاده مصممة على تثبيت ٥٠ ألف جهاز طرد مركزي في منشأة «ناتانز» النووية.

وأكد أن هدف الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا يقتصر على تثبيت ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي في المنشأة، بل وضعت الحكومة الإيرانية كل الخطط اللازمة لنصب خمسين ألف جهاز.

وأوضح «أغازاده» أنه تجنب تحديد الرقم خلال الاحتفال بيوم الطاقة النووية «ناتانز» منعًا لإثارة الالتباس حول أهداف إيران.

وأضاف أنه لم يكن يريد أن يقال فيما بعد: إن إيران أنهت نصب ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي، وانتهى الأمر بذلك، وقال: إنه فكر أن وسائل الأعلام الأجنبية قد تفسر ذلك بأن برنامج إيران انتهى بتثبيت ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي، وأكد أن بلاده دخلت المرحلة الصناعية، وسيتواصل تثبيت الأجهزة إلى أن تبلغ خمسين ألف جهاز، وأشار إلى أن التجهيزات الكهربائية وأنظمة التهوية في «ناتانز» مصممة لتثبيت ٥٠ ألف جهاز.

كما طالب «منوشهر متقي» وزير الخارجية الإيرانية القوى الدولية الكبرى بقبول الواقع الجديد، وأكد أن وقف التخصيب أصبح غير مقبول، سواء كشرط مسبق للدخول في مفاوضات، أو كنتيجة لهذه المفاوضات، وأضاف أن بلاده مستعدة لإجراء حوار مع القوى الكبرى إذا كان لديها شيء جديد تقوله.

وفي غضون ذلك أكد خبراء أمريكيون أن ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي تكفي -من الناحية النظرية- لإنتاج سلاح نووي خلال عام، إلا أنهم شككوا في صدق الإعلان الإيراني في ضوء مستوى الإمكانيات التكنولوجية التي تمتلكها إيران، واعتبروا أن الهدف من الإعلان هو زيادة التأييد الشعبي للرئيس «محمود أحمدي نجاد»، ودعم موقف طهران أمام الغرب بإظهار برنامجها النووي أكثر قوة.

وأوضحوا أن إيران تمكنت فقط من تشغيل مجموعتين قوام الواحدة ١٦٤ جهاز طرد، إلا أنها في حاجة إلى نحو ٢٥ ألف جهاز طرد مركزي تعمل في آن واحد لإنتاج وقود يكفي لمفاعل واحد للماء الخفيف، وأكدوا أنه مع صعوبة تصديق قدرة إيران على زيادة عدد أجهزة الطرد بهذا الشكل، فإن الأمر كله متوقف على إذا ما كانت إيران قادرة على تشغيل كل هذه الأجهزة في الوقت نفسه عند معدل ثابت.

* وفي الوقت نفسه أعلنت وزارة الخارجية الروسية أمس أن موسكو ليس لديها أي دليل على أن إيران حققت طفرة تكنولوجية تتيح لها القيام بأي طفرة تكنولوجية في البرنامج النووي الإيراني في الآونة الأخيرة من شأنها أن تغير طبيعة أنشطة التخصيب التي تجري في البلاد.

وأكد «سيرجي لايروف» وزير الخارجية الروسية أنه يعتقد أن أجهزة الطرد المركزي الجديدة لم تعمل بعد بكامل طاقتها، إلا أنه في الوقت الراهن ليس لدى موسكو أي تأكيد بأن التخصيب الفعلي بدأ في أجهزة الطرد المركزي الجديد.

وعلى صعيد آخر أعلنت مجموعة «هاليبرتون» الأمريكية العملاقة للخدمات النفطية أنها لا تنفذ أي مشروع في إيران، وكانت الشركة قد أعربت في يناير ٢٠٠٥م عن نيتها وقف العمل في إيران، إلا أنها ستواصل تنفيذ العقود المبرمة من قبل وأوضحت الشركة أن قيمة عقودها في إيران كانت زهيدة، ولم تتخط يومًا ثلاثين أو أربعين مليون دولار.

المصادر

١ - أحمد النجار (محرر): نكبة العراق، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٣م.

٢ - سامح راشد: طهران وواشنطن.. قضايا قديمة وتفاعلات متجددة، دورية مختارات إيرانية، عدد (٤٨)، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠٠٤م.

٣ - ياسر الزعاترة: مصادمات النجف وخلفيات التجاذب (الإيراني - الأمريكي)، موقع الجزيرة نت، ١١أغسطس ٢٠٠٤م.

٤ - خالد السرجاني: سيناريوهات ضربة إسرائيلية أمريكية لإيران، صحيفة الخليج الإماراتية، ٢٦ أغسطس ٢٠٠٤م.

٥ - فرانك برتابي: سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط، ترجمات مختارة، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية ق. م، ١٩٩١م.

٦ - لواء د. محمد نبيل فؤاد: الإمكانيات النووية العربية والإسلامية، القاهرة، دراسة غير منشورة، ١٩٩٨م.

٧ - د. علي الدين هلال: العروبة في عالم متغير، محاطره بمعهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مجلة الأهرام الاقتصادي، ١٩٩٤م.

٨ - أ. د خلف محمد الجراد: الخيار النووي في الشرق الأوسط، دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع، مركز دراسات المستقبل، نوفمبر ١٩٩٩م.

٩ - لواء د. زكريا حسين: البرنامج النووي الإيراني وآفاق المستقبل، دراسة مقدمة لمركز دراسات الشرق الأوسط، أكتوبر ٢٠٠٣م.

١٠ - لواء د. زكريا حسين: الولايات المتحدة وبرنامج إيران النووي، ندوة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد.. جامعة الإسكندرية، فبراير ٢٠٠٤م.

١١ - تقرير أمريكي عن لجنة تابعة للكونجرس الأمريكي، سبتمبر ٢٠٠٤م.

١٢ - روبرت جيتس: مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، شهادته أمام لجنة القوات المسلحة بالكونجرس الأمريكي، مارس عام ١٩٩٢م.

١٣ - غازي ماهولين: دراسة لمعهد أبحاث منع انتشار الأسلحة النووية بأمريكا، ١٩٩٣م.

١٤ - دافيد أوبرايت: مؤسسة أصدقاء الأرض، تقرير إلى مركز معلومات وزارة الدفاع الأمريكية، عام ١٩٩٥م.

١٥ - تقرير أجهزة المخابرات الإسرائيلية «الموساد» إلى وكالة المخابرات المركزية، عام ١٩٩٨م.

١٦ - لواء دكتور ممدوح حامد عطية، ودكتور عبد الرحمن الهواري، ودكتور جمال مظلوم: البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣م.

١٧ - دكتور إبراهيم الدسوقي شتا: الثورة الإيرانية، الجذور الأيديولوجية، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، عام ١٩٨٨م.

١٨ - شعلان العيسي: الخلافات الحدودية والإقليمية العربية الإيرانية، ندوة العلاقات (العربية -الإيرانية)، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ١٩٩٥م.

١٩ - خالف فياض: العلاقات العربية الإيرانية بين الصراع والتعاون، الكويت، ١٩٩٦م.

٢٠- عبد الرحمن محمد النعيمي: الصراع على الخليج العربي، المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ١٩٩٢م.

٢١- لواء دكتور زكريا حسين أحمد: دوائر التهديد الإسرائيلية، ندوة في مركز الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فبراير ٢٠٠٣م.

٢٢- إعلان «غلام رضا أغازاده» رئيس الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية عن آفاق البرنامج النووي الإيراني، مقالة عن جريدة الأهرام، في ١١ إبريل ٢٠٠٧م.

* * *

الخلاصة والخاتمة

الخلاصـــــة

اتجاهات انتشار أسلحة الدمار الشامل في الدول العربية والإسلامية:

إن التطورات السياسية العسكرية قد تداخلت مع الأنماط التي تحدد مسار سباق التسلح التقليدي وخلقت ميلاً للبحث عن أسلحة التدمير الشامل للآتي:

- ارتفاع أسعار الأسلحة التقليدية، والحاجة إلى «مضاعف للقوة» (Force Multiplier) أقل تكلفة.
- إمكانية الحصول على النظام وأجزائه الحيوية والمعدات والمعونة الفنية من عدد كبير من الدول الأوروبية وأمريكا الجنوبية ودول آسيوية.
- تكشف حجم السلاح النووي والكيماوي والبيولوجي العراقي ووسائل الحمل البعيدة المدى، وانتشار أخبار المفاعل النووي الإيراني، وجهودها في المجال الكيماوي والبيولوجي وشرائها لصواريخ بعيدة المدى من كوريا الشمالية.
- انتشار مجموعة من المعلومات عن حجم المجهود النووي الإسرائيلي وقيامها بتطوير صاروخ «باليستيكي» موجه بعيد المدى.
- رد فعل سوريا على إسرائيل في صورة تطوير قدراتها لإنتاج غازات الأعصاب وأسلحة كيماوية أخرى.
- تطوير باكستان والهند للأسلحة النووية والكيماوية والصواريخ بعيدة المدى.

- حصول الجزائر على مفاعل ذري يمكن أن يخصص لتطوير أسلحة نووية أساسًا.

والنتيجة النهائية أن كل دولة شرق أوسطية لديها قاعدة تكنولوجية رئيسية أو كميات كبيرة من الأموال البترولية قد بدأت بعض الجهود لتطوير أو شراء أسلحة تدمير شامل ووسائل الحمل المناسبة.. رغم أن كثيرًا من هذه الجهود ما زالت في مرحلة التخطيط الحريص، ولقد حدث تداخل بين هذه السباق وسباقات تسلح مشابهة في مناطق أخرى.

على سبيل المثال مع جهود الأرجنتين والبرازيل لتطوير صواريخ بعيدة المدى وصناعة أسلحة نووية، ومع جهود مماثلة في آسيا ومع محاولات لشركات أوروبية غربية والصين الشعبية لدخول سوق الصواريخ والمكونات النووية والمعدات اللازمة للأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

والحقيقة المؤكدة أن معظم الدول التي بذلت جهودًا في هذا المجال لم تنشر علنًا أسلحة التدمير الشامل، وأن كثيرًا من الجهود التي تبذلها هذه الدول للبحث عن هذا السلاح أو امتلاكه ما زالت في مراحلها المبكرة.

وبالتالي إن التقديرات عن معدل انتشار أسلحة التدمير الشامل كانت أكثر تشاؤمًا، وأن التقديرات الخاصة بآثار استخدام مثل هذه الأسلحة، وخاصةً الكيماوية والبكتريولوجية كانت أيضًا تميل إلى المبالغة، والجدول الآتي يبيِّن أن هذه الظاهرة الجديدة في سباق التسلح كحقيقة واقعة.

***

الخلاصة

القدرات العسكرية العربية والإسلامية والتوازن النووي في الشرق الأوسط

لا تمتلك أي من الدول العربية أي مستوى من نظم التسلح النووية، وإن كانت بعض منها تملك القدرة البشرية (علماء- فنيين)، والقدرة التكنولوجية على تصنيعها، غير أن الدول النووية الخمس الأساسية تقوم بشكل مباشر من خلال الاتفاقيات الدولية، وكذلك من خلال العمل غير المباشر (حظر -مساومة- تهديد) على حظر تصنيع أو امتلاك الأسلحة النووية ومنع انتشارها، بالإضافة لمنع نقل تقنية تصنيعها، وكذلك منع بيع أجهزة ومعدات تصنيعها، ناهيك عن الحظر والمراقبة والمتابعة الدقيقة لدورات الوقود النووي حول العالم.

وتأتي منطقة الشرق الأوسط ودولها في بؤرة اهتمام الولايات المتحدة نظرًا لمصالحها الحيوية والأمنية بها، ومن ذلك العمل الدءوب على عدم إتاحة الفرصة لأي من الدول العربية لامتلاك أسلحة نووية، وإذا كان ذلك مفهوم في إطار الاتفاقيات الدولية الخاصة بذلك، فإن غير المفهوم هو ما تقوم به من الكيل بمكيالين من خلال غضها الطرف عن الترسانة النووية الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى خلل في التوازنات الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل.

ورغم ذلك؛ فقد بذلت بعض الدول العربية جهودًا مضنية في سبيل حصولها على الخيار النووي، منها الحصول على مفاعلات نووية ذات قدرات متباينة، كذلك كميات من (اليورانيوم) الطبيعي أو النشط، وإجراء تعاون مع دول نووية بعضها غربية (فرنسا)، وبعضها إسلامية (باكستان)، ومع دول أخرى الاتحاد السوفيتي

السابق والهند كذلك، كما أن الأمر وصل إلى حد بذل جهود مكثفة من أجل شراء قنبلة نووية جاهزة، وقد وصل البعض منهم إلى مراحل متقدمة في نشاطها النووي العسكري مثل العراق، إلا أن ضربة الإجهاض التي وجهتها إسرائيل إلى مفاعل «أوزيراك»، بالإضافة لحرب الخليج الثانية، لقد أديا إلى التدمير الكامل للبنية النووية العراقية.

إن هذا التفرد الإسرائيلي بالأسلحة النووية في الشرق الأوسط يدعو إلى دراسة موقف القدرات العربية والإسلامية الرئيسية في هذا المجال، وذلك بغية التقييم الدقيق للتوازنات، ومن ثم التحديات والتهديدات المستقبلية للدول العربية من المنظور النووي.

النشاط النووي العربي:

١- إمكانيات جمهورية مصر العربية النووية:

بدأ النشاط النووي المصري في أواخر الخمسينيات باتفاقية للتعاون النووي مع الاتحاد السوفيتي (السابق)، بهدف استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، وهو نفس الوقت -تقريبًا- الذي بدأت فيه كل من الهند وإسرائيل نشاطها الذري، وقد تم إنشاء «لجنة الطاقة الذرية» عام ١٩٥٥م لتكوين القاعدة النووية في مصر والتي أخذت في التطور، حتى سمِّيت «هيئة الطاقة الذرية».

تم إيقاف البرنامج النووي لمصر أثناء معركة ١٩٦٧م، وإيقاف المفاعل الذري في «أنشاص»، وقد أعيد تشغيله عام ١٩٧١م لتستأنف مصر نشاطها النووي، وفي يوم ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٠م وافق مجلس الوزراء على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وفي ١٦/ ٢/ ١٩٨١م صدَّق مجلس الشعب على الاتفاقية.

وفيما يلي ابرز عناصر النشاط النووي لمصر:

أ- القرار.. الإرادة السياسية:

يعتبر القرار السياسي هو حجر الزاوية بالنسبة لدخول مصر المجال النـووي مـن عدمه فهو نقطة البدء، ورغم تـأخر هـذا القـرار كثيرًا إلا أنـه مـن المعتقـد أن مـصر لم تفقد حماسها لدخول مجال المفاعلات النووية سواء من مرجعية الاستخدام الـسلمي للطاقة النووية وهـو الهـدف الظـاهر، أو مـن مرجعيـة تطـوير سـلاح نـووي لتحقيـق التوازن النووي مع إسرائيـل، ورغـم العقبـات والـضغوط التـي تعـرض لها مشروع مصر النووي، الأمر الذي أدى إلى تأجيله عدة مرات ثم تجميده، إلا أن من المعتقد أن القـرار الـسياسي المـصري لـدخول هـذا المجـال بـشقيه الـسلمي والعـسكري أصـبح ضرورة في ظل رفض إسرائيـل المقترحـات المـصرية باعتبـار منطقـة الـشرق الأوسـط منطقة خالية مـن الأسـلحة النوويـة، بالإضـافة لرفـضها التوقيـع عـلى معاهـدة جظـر انتشار الأسلحة النووية، ورفضها قبول التفتيش الدولي على مفاعلاتها.

إن الإرادة السياسية المصرية كانت دائمًا عبر التاريخ حـاضرة خاصـة فـيما يتعلـق بالقرارات المصيرية، وهذا في اعتقادي أحد هذه القرارات.

ب- بالنسبة للقوى البشرية:

(١) تمتلك مصر قاعدة كبيرة مؤهلـة مـن العلـماء والفنيـين (المهـرة جـدًّا) الـذين اكتسبوا خبرة علمية وعملية عالية المستوى في مركز الأبحاث النوويـة في «أنشاص» في مجـال الطاقـة النوويـة؛ حيـث قـدر عـدد العـاملين مـنهم في مركـز الأبحـاث في «أنشاص» وفي هيئة الطاقة الذرية بحوالي «٥٠٠» عام ١٩٨٨م.

(٢) يعمل العديد من علماء الذرة المصريين لكفاءتهم في المراكز الدولية الكـبرى مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة للعمل مع بعض الدول العربية في هـذا المجال (المرحوم د/ المشد الذي كان يعمل في العراق واغتاله الموساد).

(٣) لذلك تشير الدراسات إلى أن مصر يمكن ألا تواجه أية صعوبات بفرض اتخاذها القرار السياسي، وذلك من منظور الموارد البشرية المؤهلة، وذلك بمجرد توفير الوسائل اللازمة لذلك (المفاعل المناسب- كمية البلوتونيوم اللازمة).

جـ- بالنسبة للمواد الخام اللازمة:

(١) تقدر مصادر (اليورانيوم) الموجودة في مصر بحوالي «٥٠٠٠ طن»، وتشير بعض المصادر إلى أن مصر قامت بتطوير منجم صغير لليورانيوم كانت بدايته «٣٠ طن» (يورانيوم) عام ١٩٨٥م، ومن المعتقد أنه يمكن رفع طاقة هذا المنجم إلى حوالي «١٠٠ طن/ عام».

(٢) يمكن لمصر الحصول على الوقود النووي اللازم لتشغيل أية مفاعلات في المستقبل القريب عن طريق هيئة الطاقة النووية الدولية ما دام ذلك خاضع لإشرافها، بيد أن السوق السوداء لليورانيوم يتوافر بها أية كمية.

د- مفاعلات مصر النووية البحثية:

(١) المفاعل النووي البحثي الأول: (ET- RR-l):

تم إنشاؤه في عام ١٩٦١م بمساعدة الاتحاد السوفيتي (السابق)؛ حيث تتنوع نشاطاته لتشمل البحوث النووية الأساسية، وكذلك تطبيقات النظائر المشعة في الطب والزراعة والصناعة، وتدريب العلماء والفنيين، وكانت طاقته عند افتتاحه «٢ ميجاوات»، وقد تم تطويره لترتفع قدرته إلى (٤ : ٦) ميجاوات، وهو مفاعل تجارب لإجراء تجارب التشعيع وإنتاج النظائر المشعة.

(٢) المفاعل النووي البحثي الثاني: «MpR»

وقد تم افتتاحه في ٤/ ١/ ١٩٩٨م بمساعدة فنية من الأرجنتين، وقدرته

«٢٢ ميجاوات»، وهو مفاعـل تجارب لإنتـاج النظـائر المشعة وبحـوث واختبـارات المواد، كما ينتج رقـائق الـسليكون المستخدمة في الـصناعات الإلكترونيـة الأساسـية، ويعتبر مدرسـة متقدمـة لتأهيـل الكـوادر الفنيـة في مجـال تـشغيل وصيانة المفـاعلات النوويـة، كـما يعـد إضـافة تكنولوجيـة جديـدة يؤهـل مـصر للاعـتماد عـلى الـذات في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

هـ- الموارد المالية:

تشكل الأبحاث النووية وتوابعها خاصـة في المجـال العـسكري أعبـاء اقتـصادية كبيرة خاصة على الدول النامية مثل مصر، غير أن متطلبـات الأمـن القـومي، خاصـة فـيما يتعلـق «ببقـاء الدولـة» وفـيما يتعلـق بالخلـل الجـسيم في التـوازن الاسـتراتيجي العسكري في ظل احتكار الطرف الآخـر للـسلاح النـووي، لا بـدَّ أن تـدفع مـصر إلى ضرورة إعـادة ترتيـب أولوياتهـا لتـصحيح هـذا الخلـل؛ لأنـه لا فائـدة مـن أي بنيـة اقتصادية متقدمة بدون حماية لها من التدمير، ولكي توفر هذه الحماية لا بدَّ مـن تـوازن الردع بأشكاله المختلفة، ومن ثم فلن تكون الموارد المالية مـبررًا لعـدم دخـول العـصر النووي بشقيه السلمي والعسكري، التي يجب تدبيرها على حساب أي بنود أخرى.

٢- إمكانيات العراق النووية [قبل الغزو الأمريكي]

يرجع تـاريخ البرنـامج النـووي العراقـي إلى أوائـل الـستينيات؛ حيـث بـدأ عـام ١٩٦٨م تـشغيل مفاعـل أبحـاث سـوفيتي صـغير بقـدرة «٥ ميجـاوات»، وفي عـام ١٩٨٠م بدأ تشغيل مفاعل بحثي آخر صغير ليس لـه أهميـة مـن الناحيـة العـسكرية، وبنهايــة عــام ١٩٨١م بــدأ تــشغيل مفاعــل الأبحــاث «أوزيــراك» بقــدرة: «٤٠ ميجاوات» وهو فرنسي الصنع، ويشير ذلـك إلى مخطـط عراقـي متكامـل يمكـن عنـد إضافة العمليات السرية التي قام بها لاستجلاب الوقود النـووي التوصـل لاستنتاج

احتمالات توظيف ذلك لإنتاج أسلحة نووية؛ حيث قدر العلماء الإسرائيليون أنه بحساب قدرة خرج «المفاعل ٤٠ ميجاوات»، فإنه يمكنه إنتاج كمية من (البلوتونيوم) كافية نظريًا لتصنيع من (١ : ٢) قنبلة نووية في العام.

ومع استمرار وتصاعد الحرب الإيرانية العراقية (حرب الخليج الأولى)، تم في ٣٠/ ٩/ ١٩٨٠م مهاجمة المفاعل العراقي بطائرات يعتقد أنها إيرانية لكنها لم تصب أي منشآت هامة بالمفاعل، ثم جاء القصف الإسرائيلي للمفاعل في يونيو ١٩٨١م الذي أدى إلى خسائر بالغة بالمفاعل، وباستمرار تصاعد الحرب الإيرانية العراقية سحبت فرنسا معظم فنييها لإبعادهم عن الخطر لكنهم لم يأخذوا معهم (اليورانيوم) المخصب الناتج من المفاعل، والذي يمكن استخدامه لتصنيع القنابل الذرية، وفي يوليو ١٩٨٧م نشرت مجلة «South» أن العراق أنشئت مركزًا للأبحاث النووية العسكرية بشكل سري تحت الأرض، أما العنصر البشري فالعراق يملك قاعدة متطورة من العلماء والفنيين الذين تم إعدادهم بالخارج، بالإضافة للاستعانة ببعض الخبرات من الخارج (الدكتور المشد المصري الجنسية).

ويعد النشاط النووي العراقي أحد الأسباب الرئيسية لحرب الخليج الثانية، التي تم خلالها تدمير البنية التحتية النووية للعراق تمامًا، وفرض لجان تفتيش دائمة عليه، ومن ثم فقد عاد العراق نوويًا إلى نقطة الصفر.

٣- إمكانيات ليبيا النووية:

اهتمت ليبيا بمجال الطاقة النووية منذ أواخر الستينيات، واتخذت خطوات واضحة نحو دخول المجال النووي، واتجهت ليبيا إلى الاتحاد السوفيتي؛ حيث تم الاتفاق عام ١٩٧٦م على إقامة مفاعلين: أحدهما بحثي في «تاجوراء» تم إنشاؤه ويعمل في مجال النظائر المشعة منذ عام ١٩٨١م، والثاني لإنتاج الكهرباء بطاقة

«٤٤٠ ميجاوات» (لم ينفذ بعد)، وتقدر الولايات المتحدة أن هذا المفاعل يستطيع في حالة إنشائه إنتاج كمية من (البلوتونيوم) تكفي لصناعة (٢٠) قنبلة سنويًا وهو رقم مبالغ فيه جدًّا لضعف الإمكانيات التقنية والخبراء في هذا المجال، كما تم إنشاء مفاعل بحثي آخر صغير عام ١٩٨٦م في منطقة «سبها» يحتمل أن يكون لصالح تخزين (اليورانيوم).

من جانب آخر حصلت ليبيا على تسهيلات ومواد نووية من مصادر مختلفة، كما يتوفر لها عدد متزايد من العلماء والفنيين الليبيين والأجانب، وليبيا ليست مصنفة ضمن الدول القادرة على صنع أسلحة نووية.

وفي تطور مفاجئ وفي نهاية عام ٢٠٠٥ أعلنت ليبيا توقف برنامجها النووي وقامت بشحن ٥٥ ألف طن معدات إلى الولايات المتحدة تأكيدًا لصدق نواياها في سابقة لم يشهد العالم مثيلاً لها!!

٤- الإمكانيات النووية الجزائرية:

حاولت الجزائر دخول المجال النووي من خلال التعاون مع عدد من الدول مثل ألمانيا والأرجنتين وكوريا الشمالية وباكستان، وقد قامت فعلاً بإنشاء مفاعلين بحثيين، الأول صغير بقدرة «١.٥ ميجاوات»، والثاني بقدرة «٤٠ ميجاوات»، وتستخدم هذه المفاعلات في المجالات السلمية، وبرغم أنها قد صنفت ضمن الدول القادرة على صنع أسلحة نووية، إلا أن عدم الاستقرار الداخلي والأوضاع الاقتصادية، بالإضافة لعدم توافر كوادر علمية متخصصة، فإن كل ذلك يحول دون تطوير البرنامج النووي الجزائري.

٥- الإمكانيات النووية السعودية:

لا تمتلك السعودية أية قدرات نشاطات نووية مؤثرة، ويتبع هـذا النـشاط وزارة البترول حيث وقع أول اتفاق للتعاون النووي عام ١٩٧٦م مع فرنسا، كما وقع عقـد لإنشاء مفاعل نووي صغير تبلغ قدرته «٥ مليون وات» تقيمه فرنسا، كـما أن هنـاك دراسـات في مجال إقامـة محطـات لتحلية المياه باستخدام الطاقـة النوويـة، كـما تـشير الدراسات إلى تـوفر خـام (اليورانيـوم) بكميات كـبيرة في الأراضي الـسعودية، وقـد جـرت أبحـاث لاسـتخلاص هـذا الخـام تحـت إشراف الأمـم المتحـدة، وللـسعودية علاقات وثيقة مع باكستان، إلا أن ذلك لا يرقى إلى المجال النووي العسكري.

٦- الإمكانيات النووية السورية:

تعتبر سـوريا مـن الـدول غـير المتقدمـة نوويًـا، ولـديها عـدد صـغير مـن العلـماء والفنيين لا يكفي لبدء برنامج نووي متطور، يوجد لديها مفاعلان نوويان صـغيران، أحـدهما بقـدرة «٣٠ كيلـو وات» مـن الـصين، والثـاني بقـدرة «٣ ميجـاوات» مـن الأرجنتين للأغراض السلمية (تم تأجيل تسليمه إلى مـا بعـد عقـد اتفاقيـة سـلام مـع إسرائيـل بنـاء عـلى ضـغوط الولايـات المتحـدة وإسرائيـل)، كـما يوجـد لـديها بعـض الخامات التي تحتوي على نسبة من (اليورانيوم) كالفوسفات؛ حيث يوجـد احتيـاطي كبير منه في سوريا، وقد وقعت سوريا على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية عـام ١٩٦٩م.

النشاط النووي الإسلامي:

كان أول مـن اسـتعمل تعبـير «القنبلـة النوويـة الإسـلامية» هـو «ذو الفقـار عـلي بوتـو» رئـيس وزراء باكـستان الأسـبق عـام ١٩٧٢م حـين أشرف مباشرة عـلى لجنـة الطاقـة الذريـة في بدايـة البرنـامج النـووي العـسكري، وقـد اسـتعمل هـذا التعبـير

لأغراض سياسية واقتصادية، وقد عارض «ضياء الحق» من بعده استخدام هذا التعبير، واعتبره تعبيرًا غير موفق، وإن كان انتشر بعد ذلك.

الإمكانيات النووية الباكستانية:

بدأت باكستان نشاطها النووي عام ١٩٨٥م بتعيين «ذي الفقار علي بوتو» رئيسًا للجنة الطاقة الذرية، وقد تعاونت في ذلك مع كندا وفرنسا والولايات المتحدة وبلجيكا وألمانيا والصين؛ حيث تم إقامة أول مركز بحثي أمريكي عام ١٩٦٥م يشمل مفاعلين نوويين بقدرة «١٦.٥ ميجاوات»، ثم مفاعل كندي عام ١٩٧٠م بقدرة «١٢٥ ميجاوات»، ثم محطة توليد كهرباء نووية بتكنولوجيا فرنسية، ثم مفاعل فرنسي قادر على إنتاج (اليورانيوم) عام ١٩٧٥م، ثم مفاعل «كاهوتا – ١٢٠ ميجاوات» عام ١٩٧٦م، وهو وحده يكفي لإنتاج قنبلة نووية عيارية (٢٠) كيلو طن كل عام، ثم مفاعل أبحاث صيني قدرته «٥٠ ميجاوات».

كما تملك باكستان كمية ضخمة من الوقود النووي، ومن ثم فإن لها القدرة على إنتاج عشر قنابل عيارية (٢٠) كيلو طنًّا، وقد شاركت كل من ليبيا والسعودية في تمويل المشروع الباكستاني دون أي استفادة تكنولوجية في مقابل ذلك.

وبقيام الهند بتفجيرها النووي الأول في مايو ١٩٧٤م، والذي أعلنت أنه لأغراض سلمية واقتصادية، وجه رئيس الوزراء الباكستاني «ذو الفقار علي بوتو» دعوة إلى العلماء والمهندسين الباكستانيين للعودة إلى ديارهم والمشاركة في برامجها النووية، وقد استجاب «د. عبد القادر خان» للدعوة وعاد عام ١٩٧٥م وقاد بناء مفاعل (كاهوتا)، وفي عام ١٩٨٤م بدأ إنتاج (اليورانيوم) عالي الإغناء والعمل الجدي في صمت معتمدًا على الذات بدرجة كبيرة، وفي عام ١٩٨٧م قامت بإجراء تفجير نووي بارد، وقامت في الوقت نفسه بتصعيد مبادرتها السلمية، واستمرت في

صمت في تطوير قدراتها النووية العسكرية؛ حيث قدرت مصادر غربية عام ١٩٩١م رصيدها من المواد النووية لإنتاج عشر قنابل ذرية، وبقيام الهند في (١١، ٣٠) مايو ١٩٩٨م بإجراء تفجيراتها النووية، كثفت باكستان جهودها الدولية وطالبت بمظلة نووية دون أي استجابة من المجتمع، ويبدو أنه مخطط باكستاني لكسب التأييد الدولي خلال خمسة عشر يومًا أعقبها قيامها بتفجيراتها الذرية الستة في(٢٨ و٣٠) مايو، والتي هزت العالم بأكثر مما هزته التفجيرات الهندية، وقد هزت على وجه الخصوص العالمين العربي والإسلامي بشكل لم يسبق له مثيل، وبذلك أصبحت باكستان قوة نووية يقدر ما تملكه في يوليو ١٩٩٨م بـ(١٥: ٢٠) قنبلة نووية ذات أعيرة مختلفة (٤٠- ٥٠) كيلو طنًّا.

خلاصة الموقف والتوازن النووي في الشرق الأوسط:

الدول العربية لا يملك معظمها مقومات البرامج النووية الهادفة التي تمكنها من اللحاق بإسرائيل، كما أنها تفتقد الإرادة السياسية لذلك، وإن كان بعضها وفي مقدمتها مصر تملك الكوادر والأدوات والمواد الخام اللازمة لذلك، كما يملك البعض الآخر الإمكانيات المادية لدعم هذا المشروع، يضاف لذلك أن الأسلحة النووية لا يمكن الحصول عليها بالشراء كما أنه يوجد ما يسمى بـ«القنبلة الإسلامية»، لكل ذلك فإن التوازن العسكري النووي في الشرق الأوسط محسوم لصالح إسرائيل بما لا يقل عن عقد قادم؛ حيث يتوقف ذلك بناء على باقي أطراف المعادلة في المنطقة.

تطبيقات التكنولوجيا في حرب الخليج الثانية:

ربما يكون من الصعب التحليل العميق لمختلف الجوانب والدروس التي أفرزتها عملية «عاصفة الصحراء»، فيما اصطلح على تسميته بـ«حرب الخليج الثانية».. ذلك أن الوزارات والجهات الرسمية في كل الدول التي كان لها دور إيجابي في عمليات القتال لم تكشف أوراقها بعد.

وهكذا يمكننا اعتبار هذا الجزء من التحليل والاستنتاجات ليس سوى مجهود أولي يتركز على جانب واحد من جوانب متعددة.. ألا وهو دور السيادة والتفوق التكنولوجي الكاسح في كافة المجالات، وبصفة خاصة في مجال الإلكترونيات في تحقيق النتائج المذهلة والنصر الساحق الذي انتهت به العمليات العسكرية في الخليج.

وربما يكون من المناسب البدء بتكنولوجيا القوة والقدرة الجوية؛ حيث إن الهجمات الجوية التي امتدت لتشمل مهام إلقاء القنابل وإخماد الدفاعات الجوية والأرضية وقصف الأهداف الاستراتيجية والحيوية والتي قد تم التقليل من قيمتها بواسطة وسائل الإعلام التي لم تتمكن من رؤية النتائج؛ حيث أثبتت حقيقة ما تتمتع به القوة الجوية من تكنولوجيا متقدمة جدًّا أتاحت لها قدرات عالية تأكيدات فعاليتها متجاوزة، ومتعدية أقصى التوقعات للقادة العسكريين، فالانهيار المفاجئ والكامل للقوات البرية العراقية في الساعات الأولى للهجوم البري للحلفاء إنما يرجع أساسًا إلى الهجمات الجوية في الأيام والأسابيع السابقة له.

فقد كان الجنود العراقيون المستسلمون في حالة واضحة من الصدمة والمعاناة نتيجة الحرمان من النوم، كما أنهم تحدثوا عن الرعب الناتج عن الإلقاء المستمر للقنابل بصفة تكاد تكون لمدة ٢٤ ساعة يوميًّا يومًا بعد يوم، وأسبوعًا بعد أسبوع.

كما أن التأثير البارز لدك المواقع العراقية في الكويت وجنوب العراق لم يتم التواصل

إليه عن طريق استخدام عدد قليل من الأسلحة، عالية الدقة فقط، وإنما من خلال استخدام كميات مكثفة من القنابل العادية أيضًا؛ حيث تم إسقاط مئات الأطنان من القنابل العادية والقنابل العنقودية من ارتفاعات كبيرة.

كما كان للأسلحة المتقدمة تكنولوجيا دور حاسم في تلك النتائج من خلال استخدام الذخائر الحديثة جدًّا من أمثلة القنابل الذكية والصواريخ من طراز «باترويت»، والتي تم استخدامها بكميات لا نظير لها.

وقد تميزت تلك الأسلحة بالدقة المتناهية في إصابة أهدافها مهما بلغت درجة الارتفاع التي تسقط منه أو في ظل وجود محاولات للعدو للتداخل والشوشرة، كما كانت معدلات الأعطال الفنية وتكذيب الرمي أقل من المستوى المحدد لقبولها.. حتى يمكن القول أن صناعة السلاح قد تمكنت أخيرًا من تصميم وتطوير وتصنيع نظم أسلحة متقدمة تعمل واقعيًّا كما هو مخطط لها.

وعلى مدى الزمن الكامل للصراع، استغل الحلفاء لأقصى مدى سيادتهم وتفوقهم التكنولوجي في مجال الإلكترونيات سواء في قطاعات الحرب الإلكترونية من استطلاع وإعاقة أو أعاقة مضادة.. أو في الملاحة وإدارة النيران والاتصالات وإدارة العمليات والقيادة والسيطرة الآلية والإكترونيات الطائرة وغيرها، في كل هذه القطاعات تفوقت المعدات والنظم الغربية الحديثة المتقدمة للغاية عن طريق توفيرها وإعطائها قادة التحالف الحرية للقتال بسهولة وحرية حركة كبيرة مع إمكانيات عالية لتنفيذ معركة أسلحة مشتركة في العمق.

كما أن التوقعات الخاصة بالشلل الكامل تقريبًا للمكونات الإلكترونية الدقيقة للنظم الغربية بسبب الظروف البيئية القاسية في الصحراء الغربية قد ثبت خطؤها، فرغم وجود بعض المشاكل الصعبة إلا أنه قد تم حل معظمها في الميدان.

كما كـان لنشاطات جمع بيانـات الاستطلاع والمخابرات كانـت إحـدى قـصص النجـاح الرئيـسية للحـرب، فموجـودات الأقـمار الـصناعية للاسـتطلاع الإشـاري والإلكتروني والاتصالات علاوة على تقارير المخابرات الـواردة مـن العمـلاء العـاملين خلـف الخطـوط العراقيـة.. كـل هـذا تـم دمجـه لإمـداد قـادة الحلفـاء بـسيل مـستمر مـن المعلومات التفصيلية عـن النشاطات العراقيـة.. مما أكـد عـلى ضرورة أن تـصبح الـنظم الآليـة إجباريـة ولازمـة لتنقيـة المعلومـات ولتمنـع المعلومـات وصـول البيانـات غـير الضرورية والأقل أهمية إلى قادة التشكيلات، وذلك عن طريق حجبها وعـدم توصـيلها إليهم والاكتفاء بتوصيل البيانات المهمة والضرورية.

وقـد أثبتـت مهـام إخمـاد الـدفاعات الجويـة المعاديـة والنـشاطات المكثفـة للحـرب الإلكترونية المحمولة جدًّا، أثبتـت أنهـا ذات قيمـة كبيرة في دعـم الهجـوم الجـوي.. كـما أثبتت الصواريخ المضادة للإشعاع كفاءتها التدميرية العالية، كما أن «عاصفة الـصحراء» بـما تـوفر للأسـلحة المستخدمة فيهـا مـن تكنولوجيـات متقدمـة قـد نجحـت في تحييـد صواريخ الدفاع الجوي العراقية، ومنعت تمامًا أي طـائرة عراقيـة بالقـدر الـذي تـم شـل الفعالية التامة سواء للقوات الجوية أو قوات الدفاع الجوي العراقية.

وقـد شـهدت عاصـفة الـصحراء العـرض العمليـاتي الأولى «للطـائرة F1174» وبالتالي تكنولوجيات «الخفـاء» التـي تحتويهـا وتوضـح الـدلالات والمؤشرات الأولى أن هـذه التكنولوجيـات قـد وفـرت وأتاحـت دخـول إيـرادات ضـخمة جـدًّا كعائـد للاستثمارات الهائلـة التـي تـم إنفاقهـا عـلى أعـمال البحـوث والتطـوير التـي أنفقـت عـلى استكمال هذه الطائرات، وقد كان ظاهرًا أن الطائرة «F1174» قادرة على تنفيذ مهامهـا العملياتيـة منـذ أول لحظـة في المراحـل الأولى للحـرب الجويـة دون الاهـتمام كثـيرًا بموجودات الـدفاع الجـوي العراقـي، مستغلة مستشعراتها الـسلبية في كـل مـن الملاحـة والهجوم.. وطبقًا للمصادر الرسمية فقد بلغ عدد طلعات هذا النوع مـن الطـائرات ٣٪

فقط من إجمالي عدد طلعات طيران الحلفاء.

وقد استخدمت المقاتلات في إلقاء أسلحة «ذكية» ضد عدد من الأهداف العسكرية الاستراتيجية.

كذلك قدمت «عاصفة الصحراء» المثال الأول والوحيد في الحجم الكبير لعمليات الهليوكبتر المقاتل مغطية كافة الاستخدامات والمهام سواء منها الاستطلاع أو الاقتحام الرأسي أو النقل والدعم النيراني والقتال ضد الدروع.

وقد أثبتت طائرات الهليوكبتر المقاتلة بما لديها من تكنولوجيا متقدمة فعالية عالية ضد الدروع إلى جانب استخدامها المشترك في الهجوم والحراسة؛ حيث أثبتت قيمة كبيرة في الاشتباك مع الوحدات المدرعة ثقيلة التدريع.

كما تأكد أن الاستخدام الواسع للهليوكبتر المقاتل يتوفر جيدًا في حالة إمكانية فرض السيادة الجوية في منطقة القتال كما حدث في الخليج.

وقد أطلقت بطاريات الدفاع الجوي «ياترويت» صواريخها خلال حرب الخليج، وقامت هذه الصواريخ باعتراض (٤٥) صاروخًا من إجمالي (٤٧) صاروخًا عراقيًّا من طراز «سكود» أو مشتقاته، والتي أطلقتها العراق على المملكة العربية السعودية؛ حيث قام الجيش الأمريكي بنشر (٦٠) قاذف «ياترويت» للدفاع عن الرياض وطهران.

وفي أعقاب الهجمات الصاروخية العراقية الأولى على إسرائيل، قامت الولايات المتحدة بإعادة ونشر بطاريتين من صواريخ «ياترويت» من ألمانيا إلى إسرائيل لتنضم إلى بطاريتين من نفس الطراز تم تسليمهما لإسرائيل في ديسمبر عام ١٩٩٠م.

كما قامت القوات الجوية الهولندية بنشر «الياترويت» للدفاع عن قاعدة «أنسيرليك» الجوية في تركيا.

ورغم أن النظام قد أظهر نجاحًا سياسيًّا وعسكريًّا كبيرًا في حرب الخليج، إلا أن اعتراضاته للصواريخ «اليالستيكية» لم تتم إلا على ارتفاعات منخفضة وصلت إلى ٤٠ قدم، وقد تسبب حطام الصواريخ «سكود» ومشتقاتها بل وحطام صواريخ «ياترويت» نفسها في أحداث تدمير شديد على الأرض، وقد أدى هذا إلى حدوث رد فعل سريع من كل من الجيش الأمريكي وشركة «رايثيون»؛ حيث اشتركا في برنامج جديد لزيادة تحسين وتحديث (الياترويت) في المهام المضادة للصواريخ «اليالستيكية التكتيكية»؛ حيث خطط الجيش الأمريكي لإنفاق نحو ٢٦ مليون دولار أمريكي على هذا البرنامج رغم أن شركة «رايثيون» قد قدرت التكاليف بحوالي ٧٦ مليون دولار أمريكي.

كما قامت شركة «تليفوتكن» من خلال برنامج أمريكي ألماني بتطوير باحث راداري إيجابي لزيادة فعالية تلك الصواريخ.

وقد قامت البحرية الأمريكية بإطلاق نحو (٣٠٠) صاروخ «توماهوك» خلال حرب الخليج من سفن السطح والناطحات المتمركزة على الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر المتوسط.. و(التوماهوك) واحد من الأسلحة العديدة التي صممت أصلاً لتؤدي دورًا استراتيجيًّا نوويًّا، ولكنها أثبتت كفاءة وفعالية مماثلة في الحرب التقليدية.

وقد كانت عملية «عاصفة الصحراء» هي أول نشر «للتوماهوك» في القتال الفعلي، وقد قامت سفن السطح بإطلاق (٢٦٤) صاروخًا؛ حيث حقق نسبة نجاح تصل إلى ٨٥٪، حيث تم إسقاط صاروخين على الأقل فوق بغداد بواسطة وسائل الدفاع الجوي العراقية خلال واحدة من عدة مهام خططت على عجل ضد بغداد، ونتيجة للنجاح الذي حققه استخدام ذلك الصاروخ فقد خطط أن يصل إنتاج «التوماهوك» إلى(٣٨٣٠) صاروخًا بنهاية السنة المالية ١٩٩٤م، ومثلهم بنهاية السنة المالية ١٩٩٥م، وتخطط البحرية الأمريكية إلى إعادة تصنيع (١٧٩٥) صاروخًا منها، وهي عملية يبلغ

حجم العمل فيها نصف حجم العمل اللازم لتصنيع صواريخ جديدة.

وسوف يحمل النوع الجديد منها رأسًا مدمرة أصغر أو قد طورت في مركز الأسلحة البحرية الأمريكي خصيصًا للتوماوك، بدلاً من الرأس المدمرة الأصلية والمستخدمة في الطرازات الأقدم.

هذا وتسمح التكنولوجيا الحديثة لحمولة المتفجرات الجديدة الأصغر وزنًا بأن يكون تأثيرها وفعاليتها مماثلة على الأقل للنوع السابق له؛ حيث تحتوي الرأس الجديدة على طابة زمنية مبرمجة، وسوف يسمح التخفيض في وزن حمولة الرأس المدمرة للصاروخ بحمل وقود إضافي يؤدي إلى زيادة المدى بنسبة ٥٠٪.

وأيضًا سوف يؤدي تحديث مركز تخطيط مهام (التوماهوك) إلى تخفيض الزمن الذي يستغرقه وضع خطوط سير جديدة للتوماهوك إلى حوالي ثلاث ساعات بالمقارنة بالزمن السابق الذي يصل إلى عدة أيام.

كما أنه من المنتظر أن يحتوي هذا النوع على باحث يعمل بالنظر للأمام في المرحلة النهائية؛ حيث يعمل إما بالتصوير بالأشعة تحت الحمراء أو برادار ليزر لزيادة تمييز الهدف واختيار نقطة التنشين.

وبعد استخدام الذخائر دقيقة التوجيه، والتي وصلت إلى حجم (٥٩٠٠) طن قد أسقطت من الأسلحة المختلفة على العراق فيما يقدر ثمنها حوالي (٥٩٠) مليون دولار، وما يعادل ١٢ مليون دولار من التوماهوك.

ويفضل دقة الرءوس المدمرة ذات التكنولوجيا العالية والتي قد وصل وزن الرأس المدمر لبعضها نحو طن كامل؛ فقد تمكنت تلك الذخائر الذكية من تدمير دشم القيادة

وملاجئ الطائرات الخرسانية، كما تمكنت من تدمير وإزالة ٤٠ كوبري من إجمالي ٤٥ كوبري كانت أهدافًا للضرب بين بغداد والبصرة، كما سمحت الذخائر الذكية العالية الدقة في الإصابة بتنفيذ الهجمات على الأهداف المحاطة بمناطق مأهولة مثل المباني الرئيسية ومنشآت الاتصالات اللاسلكية في وسط بغداد، كما اعتمد الهجوم على نظام الدفاع الجوي العراقي –والذي مهد الطريق للضربات المكثفة ذات معدلات الخسائر المنخفضة التي أعقبته هذه القدرات والإمكانيات «الدقة وقوة التدمير».

وقد ساهمت التكنولوجيا والتفوق الساحق لقوات التحالف الدولي في هزيمة عسكرية كاملة للقوات العراقية، وقد ويبدو أن أكثر الجوانب غير العادية لهذه الحرب هو أنه من المنظور العسكري فقد كانت صراعًا لا نظير له ولا توجد له سوابق تاريخية على الإطلاق تقريبًا.

وتنفرد حرب الخليج الثانية بحقيقة أنها كانت بالفعل عملاً من جانب واحد، فالمعروف كقاعدة عامة أن الحروب- بصرف النظر عن أسبابها أو المستوى الفني للقوى المقاتلة مع بعضها فيها أو أهداف أو أغراض الدول المشتركة فيها- يتم خفضها خلال مجموعات من المعارك والمواجهات تعتمد مدتها وشدتها على عدد من الظروف والأوضاع، حتى ينهك أحد أطراف النزاع ويطلب الاستسلام- وفي بعض الحالات حين يتكبد أحد الأطراف هزيمة عسكرية كاملة أو استسلامًا غير مشروط، كما قد تكون القوات المشتركة في صراع غير متوازن بحيث تصبح الحرب الناتجة عبارة عن عملية تأديبية على مدى كبير لأحد الأطراف وتكون كفاحًا من أجل البقاء للطرف الآخر، ولكن على الطرفين أن يحاربا والأضعف قد يلجأ إلى حرب العصابات غير التقليدية والتي تنتج أحيانًا نتائج ناجحة كما أتضح في فيتنام أو في أفغانستان، ولا يمكن

أن نذكر أن هناك حالات قليلة متناثرة ومتباعدة لا يمكن أن تدخل ضمن الوصف السابق ذكره للحرب، والتي كان لدى أحد الأطراف المتقاتلة فيها سيادة عسكرية كاسحة أدت إلى انهيار الطرف الآخر المقاوم لها، وهكذا نتج عنها الاستسلام بلا قتال، ولكن مثل هذه الأحداث لا يمكن أن ينطبق عليها لفظ «حروب».

ولكن في حرب الخليج، شاهدنا ظاهرة جديدة تمامًا، فإن أحد الطرفين المتنازعين شن بالفعل متبعًا خطة معركة واضحة ضاربًا أهدافه بكل شدة، بينما الطرف الآخر لم يفعل شيئًا سوى امتصاص الضربات المدمرة المميتة، والتي لم يسبق لها مثيل من قبل، مع الحفاظ على موقف التحدي والاستخفاف بصورة نهاية.

وللحقيقة والتاريخ يجب أن نذكر أن القوة كانت غير متوازنة للغاية بحيث لم يكن لدى العراق أدنى فرصة للمقاومة أكثر مما فعل، وأن أي مقاومة وتشبث أكثر بالأرض لم يكن سينتج عنه سوى المزيد من الدمار والخسائر العراقية إلا أن نتائج العمليات العسكرية في الخليج لا يمكن سوى النظر إليه في عدم تصديق فكيف نتحدث عن حرب عندما تكون نسبة الخسائر في الأرواح (١٠٠٠ : ١)، وعندما تكون الخسائر الأمريكية في الأرواح في حوادث الكوارث الطبيعية وحدها ضعف خسائرها في القتال.

وبنظرة فاحصة لخسائر القوات العراقية في تلك الحرب يمكن لنا تقدير ما قدمته التكنولوجيا المتقدمة جدًّا التي ضاعفت من قدرات وإمكانيات القوة المسلحة لدول التحالف فقد وصلت خسائر القوات البرية العراقية إلى تدمير ٣٩٥٦ دبابة من إجمالي ٥٩٩٠ دبابة كان يمتلكها العراق قبل الحرب بنسبة ٦٦٪، ٢١٦٦ عربة مدرعة من إجمالي ٦٢٠٠ عربة مدرعة كان يمتلكها العراق قبل الحرب بنسبة ٣٤٪، ٣٠٩٢ قطعة مدفعية من إجمالي ٨٣٧٣ قطعة مدفعية كان يمتلكها العراق قبل الحرب بنسبة ٣٦٪.

هذا وقد وصل حجم التدمير في التشكيلات المقاتلة إلى (٢٩) فرقة بين مدرعة

وميكانيكية ومشاة من إجمالي (٤٣) فرقة كان يمتلكها العراق قبل الحرب.

إضافة إلى تدمير ٨٨٪ من لنشات الصواريخ والمدفعية، ٤٠٪ من باقي القطع في القوات البحرية العراقية -وتدمير وهروب ٣٥٢ طائرة مقاتلة إلى جانب ٧ طائرة قاذفة- بما يمثل ٥٠٪ من إجمالي الطائرات المقاتلة والقاذفات العراقية مع شل وتدمير ٤٤ قاعدة ومطار عراقي ونسبة ٦٣٪ من إجمالي دشم الطائرات الخرسانية.

وعن قوات الدفاع الجوي؛ فقد تم تدمير أربعة مراكز عمليات وخمسة مراكز توجيه طائرات وحوالي ٥٠٪ من كتائب نيران وصواريخ الدفاع الجوي.

وإذا أضفنا إلى كل هذا أسر واستسلام حوالي ٦٢ ألف وحوالي ١٥٠ ألف بين قتيل ومفقود إلى جانب تدمير جزء كبير من القاعدة الصناعية الحربية والحديثة والبنية الأساسية في دولة العراق لأدركنا كيف لعبت التكنولوجيا دورًا رئيسيًّا وحاسمًا في تلك الحرب التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ المعاصر.

* * *

الخاتمـــــــة

قدمت الدراسة عرضًا للمظاهر الأساسية للتطور التكنولوجي الذي شمل كافة المجالات العسكرية والمدنية وأثره على كل المعدات والأسلحة في اتجاه تحسين الأداء وسرعة العمل والقدرة على تغيير الخواص وأوضاع وإمكانيات العمل، وقد شملت التطورات التكنولوجية في اتجاهات الاستطلاع والكشف والتتبع الآلي ومعالجة الإشارات وتنوع خواصها.

وفي مجال الاتصالات؛ حيث ازدادت كفاءة ونقاء الاتصالات مع تقدم أساليب إزالة الإعاقة، وفي الحرب الإلكترونية؛ حيث تطورت وسائل الاستطلاع لتشمل النظم الكهروبصرية وأجهزة الإعاقة التي تميزت بسرعة التوليف ومواجهة عدة تهديدات في وقت واحد وفي مجال الدفاع الجوي حيث تطورات الصواريخ المضادة للطائرات وطرق توجيهها بأساليب متطورة.

وفي مجال القوات الجوية؛ فقد تم استحداث أنواع جديدة من الطائرات وتطوير البعض الآخر من حيث السرعة والمدى وخفة الحركة والمناورة وتطورات نظم الملاحة والسيطرة، وتم استحداث الطائرات بدون طيار مع تزويدها بأحدث الأجهزة لتقوم بمهام الاستطلاع والإعاقة، وتعمل كأهداف خداعية.

وقد امتد التطوير إلى الصواريخ (البالستيكية) من حيث المدى وحجم ونوعية الرءوس المدمرة وبرامج توجهها ودقتها والنظم المضادة للصواريخ.

هذا وقد أحدث إدخال أنظمة تسليح جديدة بتكنولوجيات متطورة تغييرات كبيرة في أسلوب أداء الأسلحة بالتالي على بعض التنظيمات والتشكيلات وأساليب قتالها بما انعكس على قوة النيران ودقة الأداء نتيجة ازدياد الذكاء في الأسلحة والذخيرة بإدخال تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة.. حيث تعتبر هذه النظم الذكية بمثابة القوة المضاعفة « Farce Multi plIer».

فعلى سبيل المثال فإن صاروخ تو المضاد للدبابات بقيمة عشرة آلاف دولار أو صاروخ (Helfire) بقيمة ستين ألفًا من الدولارات يمكن لكل منهما تدمير دبابة يزيد ثمنها على مليون دولار؛ فإن الصواريخ المضادة للطائرات من نوع ستنجر بقيمة سبعين ألفًا من الدولارات أو صاروخ «باترويت» بقيمة ثلاثمائة آلاف من الدولارات يمكن لأي منهما تدمير طائرة يفوق ثمنها خمسة ملايين من الدولارات.

كما أن الكترونيات وأسلوب القيادة والسيطرة الآلية وكذلك الاتصالات والمراقبة والاستطلاع والكشف والمستشعرات المختلفة والتي تتراوح تردداتها من البصري إلى الموجات المتناهية الصغر كل ذلك يمكنه المراقبة والسيطرة الدقيقة على ميدان القتال.. كما يمكن لأجهزة الإعاقة تحقيق تعميق لأجهزة الرادار ووسائل الاتصالات المعادية.

وقد قدمت الدراسة صورة للتطبيقات التكنولوجية في حرب الخليج الثانية والتي قد ساهمت التكنولوجيا والتفوق الساحق لقوات التحالف الدولي في هزيمة عسكرية كاملة للقوات العراقية، مما جعلتها سابقة عسكرية لا نظير لها في التاريخ المعاصر؛ حيث اتصفت بتفضيل ذلك التفوق التكنولوجي إلى كونها بالفعل عملاً من جانب واحد والتي كان لدى قوات التحالف فيها السيادة العسكرية الكاملة التي أدت إلى انهيار القوة العراقية واستسلام تشكيلاتها ومعداتها بلا قتال مع وصول نسبة الخسائر في الأرواح فيها إلى «١٠٠٠ : ١» إلى جانب تدمير أكثر من ٥٠٪ من الأسلحة والمعدات وبنية العراق الأساسية سواء في التصنيع بشكل عام أو في التصنيع الحربي بشكل خاص.

كما طرحت الدراسة صورة للتقدم التكنولوجي في مجال تنمية القوة المسلحة الإسرائيلية مما أدى إلى تبوء إسرائيل ثقلاً خاصًا في امتلاك نوعيات حديثة من المعدات والمنظومات العسكرية المتقدمة تكنولوجيا سواء من خلال ما تحصل عليه من الجانب الأمريكي، أو بالارتكاز على ما توفره لها أوجه إنتاج قطاعات صناعتها الحربية المختلفة- مما يطرح مجموعة

الآثار والانعكاسات السلبية على الأمن القومي للدول العربية بصفة عامة ومجموعة الدول المحيطة بها بصفة خاصة .. مما يمكنها من استقلال إمكانياتها وقدراتها العسكرية المتطورة كأحد الأدوات الفعالة في مجال استراتيجية الردع بالمنطقة العربية وبالشكل الذي يوفر لها مزيد من الدعم لغرض منطلقات أمنها القومي ومجموعة مصالحها الحيوية.

هذا إلى جانب ما تنتجه مسألة امتلاك إسرائيل لبعض القدرات العسكرية الاستراتيجية في مجال الأسلحة التقليدية فوق التقليدية والنووية وما يعكسه ذلك من اختلال في التوازن الاستراتيجي العسكري بينها وبين كل الدول العربية لصالحها.

فيما يعتبر أحد التحديات الهامة للأمن القومي العربي مما يعني تكثيف جهود المواجهة العربية بالشكل الذي يتتج توازنًا استراتيجيًا في القدرات العسكرية المتطورة مع إسرائيل، والذي يعد ركنًا جوهريًّا في حماية الأمن القومي المصري والعربي سلمًا وحربًا.

هذا.. وقد قدمت الدراسة عرضًا شاملاً للبرنامج النووي الإسرائيلي وتهديده للأمن القومي العربي والشرق اوسطي، كما طرحت الخيارات المتاحة لمجابهة هذا التهديد النووي الإقليمي، كما تعرضت الدراسة إلى قضية إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والجهود العربية والدولية في هذا المجال.

هذا إضافة إلى عرض شامل للبرنامج النووي الإيراني والتحدي المستمر بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المعسكر الغربي في مواجهة محاولات الجمهورية الإيرانية في امتلاك التكنولوجيا النووية سواء للأغراض السلمية أو العسكرية مع التعرض للنشاط النووي الإيراني سواء في المجال المدني أو العسكري وآفاق تطوره مستقبلاً.

ثم انتهت الدراسة إلى خلاصة شملت تحليلاً لاتجاهات انتشار أسلحة الدمار الشامل في بعض الدول العربية والإسلامية، إضافة إلى تطبيقات التكنولوجيا في حرب الخليج الثانية وفقنا الله فيه خير مصر وأمتنا العربية والإسلامية.

المؤلف

لواء أ ح دكتور/ زكريا حسين

الفهرس

* * *

السيرة الذاتية

بيانات شخصية:

الرتبة: لواء أ.ح دكتور.

الاسم: زكريا حسين أحمد.

الوظيفة: رئيس هيئة البحوث العسكرية (بالمعاش حاليًا)، ومستشار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، وأستاذ العلوم الاستراتيجية والأمن القومي المنتدب بجامعة الإسكندرية.

الدراسات:

- ماجستير علوم عسكرية من كلية القادة والأركان دورة ٢٦ .
- درجة زمالة كلية الحرب العليا الدورة السابعة من أكاديمية ناصر العسكرية.
- دراسات عليا في الاستراتيجية القومية في دورة الدفاع الوطني من أكاديمية ناصر العسكرية العليا ٨٨.
- دكتوراه الفلسفة في الاستراتيجية القومية من أكاديمية ناصر العسكرية العليا ديسمبر ١٩٩١م بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف الأولى.

أهم الوظائف:

١- وظائف الأركان:

- أركان حرب عمليات الفرقة الثالثة المشاة الميكانيكي.
- شعبة التدريب بالجيش الثاني الميداني.
- فرع العمليات والتخطيط بهيئة عمليات القوات المسلحة.

٢- مجال التعليم:

أستاذ كرسي الاستراتيجية العسكرية في كلية الحرب العليا.

٣- المشاركة في العمليات:

- حرب اليمن ١٩٦١م في الفرقة الثالثة المشاة.
- حرب ١٩٦٧ن في الفرقة الثالثة المشاة.
- حرب الاستنزاف ١٩٦٨م في الفرقة الثالثة المشاة.
- حرب ١٩٧٣م قائد كتيبة مشاة ميكانيكي.

٤- وظائف القيادة:

- تدرج في وظائف القيادة حتى رئيس أركان فرقة مشاة ميكانيكي.
- قائد فرقة مشاة ميكانيكي.
- رئيس أركان حرب المنطقة الشمالية العسكرية.
- نائب مدير الشرطة العسكرية.
- مساعد مدير أكاديمية ناصر العسكرية للشئون التعليمية.
- مساعد مدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا للبحوث والدراسات العليا.
- مدير كلية الحرب العليا.
- مدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا.
- رئيس هيئة البحوث العسكرية.

٥- مهام خاصة

- عضو وفد مصر في محادثات السلام في واشنطن لإعداد معاهدة السلام المصر يه الإسرائيلية.
- مقرر اللجنة العسكرية المشتركة المصرية -الإسرائيلية لاستلام سيناء طبقًا للمعاهدة.
- رئيس مجلس إدارة مجلة الدفاع.
- رئيس مجلس إدارة المجلة العسكرية.
- رئيس مجلس إدارة صندوق تمويل المتاحف العسكرية.
- رئيس مجلس إدارة الكلية العسكرية لعلوم الإدارة.

٦- المؤلفات والأبحاث:

أولاً: إصدارات للقوات المسلحة:

- السياسة العسكرية (العلاقة والمفاهيم- التخطيط)، إصدار هيئة البحوث العسكرية، كود (١٦/١).
- العلاقة بين الاستراتيجية الشاملة والسياسة والاستراتيجية العسكرية، إصدار هيئة البحوث العسكرية.
- مرجع الاستراتيجية العسكرية (المفاهيم والعلاقات والمبادئ والتخطيط)، كود (١٦/ ٢).
- نشرة أضواء على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

- نشرة معلومات علمية رقم (٢٤٣) (مفاهيم العلاقات وأسس بناء السياسة العسكرية).
- نشرة معلومات علمية رقم (٢٤٥) (الأصول العلمية والمنهجية ومفاهيم العقائد العسكرية).
- نوتة الأركان: كلية القادة والأركان، الدورة (٢٦) بالاشتراك مع نخبة من الضباط (ثلاثة أجزاء).

ثانيًا: المؤلفات والإصدارات المدنية خارج القوات المسلحة أهمها:

- نظام الدفاع المضاد للصواريخ، إصدار مركز زايد للتنسيق والمتابعة، عام ٢٠٠١م.
- العلاقة الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل، إصدار جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٠م.
- القدرات الإمكانيات العسكرية في العالم الإسلامي، إصدار مركز الحضارة للدراسات السياسية، عام ٢٠٠٠م.
- الدور العسكري السعودي في حرب الخليج الثانية، إصدار دار القمم السعودية، عام ٢٠٠١م.
- العرب إلى أين؟ إصدار المكتب المصري الحديث، عام ١٩٩٦م.
- استراتيجية التفاوض الإسرائيلية، إصدار مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، عام ٢٠٠٤م.
- القضية الفلسطينية إلى أين؟ إصدار مؤسسة دار الهلال، عام ٢٠٠٥م.

٧- الأنواط والنياشين:

- وسام الجمهورية.
- نوط الخدمة الطويلة.
- نوط الخدمة الممتازة والقدوة الحسنة.
- نوط الشجاعة العسكرية.
- ميدالية حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

العنوان الإلكتروني : E-mail:zakaria.0073@yahoo.com

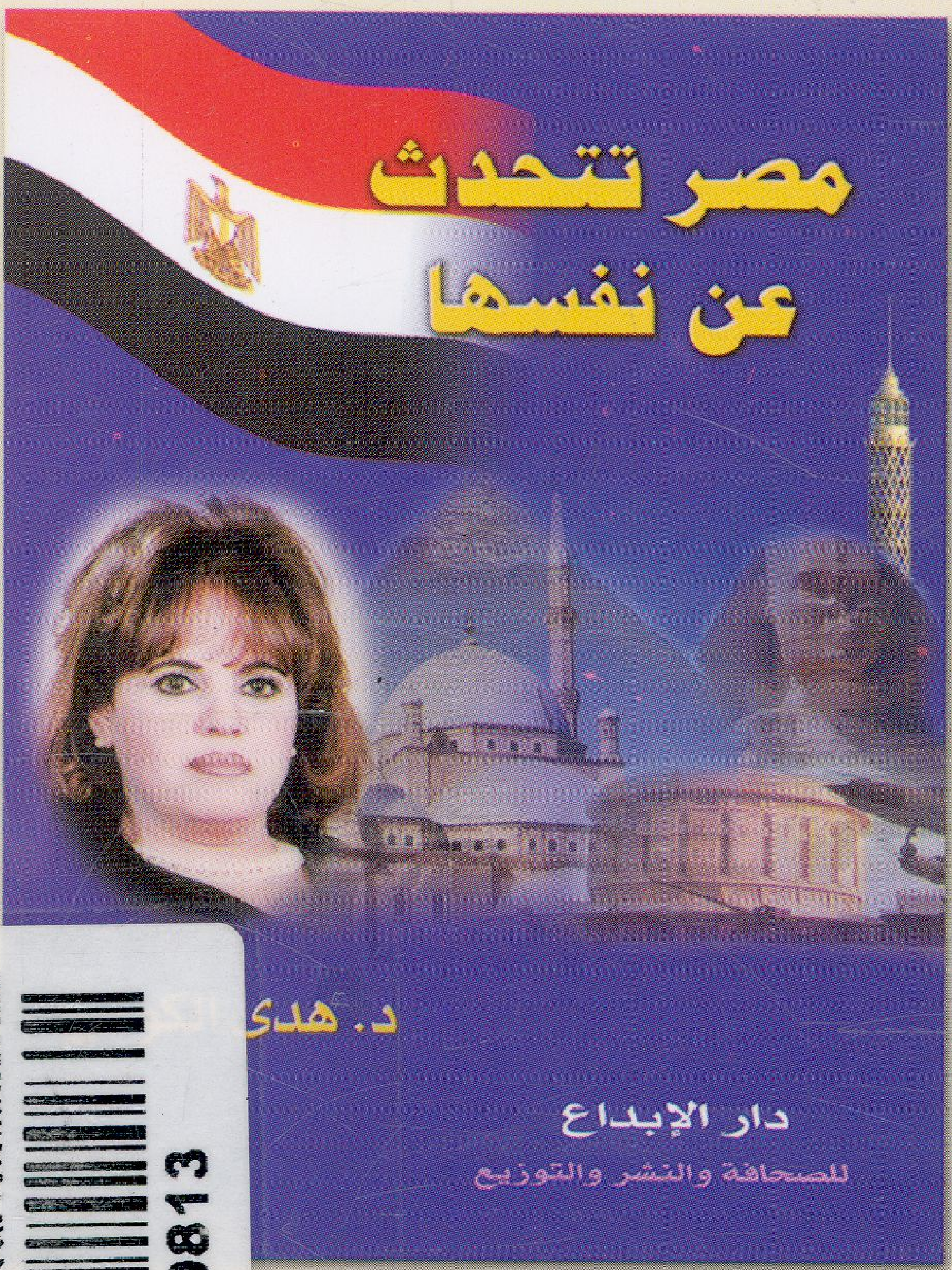
دار الابداع للصحافة والنشر والتوزيع

تهدى دار الإبداع للصحافة والنشر والتوزيع خالص تحياتها وتقديرها إلى إدارة الشئون المعنوية بالقوات المسلحة على تعاونها المثمر والبناء مع دار الإبداع .

ويسعدها ويشرفها ثقة قواتنا المسلحة فى أن يُسْند إليها إصدار موسوعة

" مصر تتحدث عن نفسـها "

والتى تتناول رموز من العسكريين المصريين التى تفخر مصر بأنها أنجبتهم، وقد ساهموا بدور فعال فى سطر صفحات تاريخ مصر المجيد .



- سيرة ومسيرة لنسر مصر
  «القائد محمد حسنى مبارك»
- ملائكة السماء على أرض مصر
  «تحدى وإرادة»
- أسرار وصور تنشر لأول مرة
  عن حرب أكتوبر
  ورموز مصر العسكرية.
- «أكتوبر فى عيون الأخرين»
  قادة الدول الأخرى ، المسئولين ، الفنانين ، الكتاب ، الأدباء
- رجال الشرطة أمن مصر
  وأمـان للمصريين

منى عثمان	سامية زين العابدين	د.هدى
المدير العام	نائب رئيس مجلس الإدارة	رئيس مجلس